



جامعة آل البيت  
معهد بيت الحكمة  
قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

ثورة الاتصالات والمعلومات وأثرها على السيادة الوطنية العربية

(٢٠١١-٢٠١٤)

(مصر: دراسة حالة)

**Revolution of Information and Communication and it's**

**Impact on Arab Nation Sovereignty (2011-2014)**

**Egypt: A Case Study**

إعداد: محمد سعود حسين العليمات

إشراف الأستاذ الدكتور : محمد عوض الهزايمه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

٢٠١٤/٢٠١٥

## لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (ثورة الاتصالات والمعلومات وأثرها على السيادة الوطنية العربية (٢٠١١-٢٠١٤) (مصر: حالة دراسة) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة أُل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / ٢٠١٤

### التوقيع

مشرفاً.....  
عضواً.....  
عضواً.....  
عضواً.....

### أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور : محمد عوض الهزايمة  
الدكتور : أمين علي العزام  
الدكتور: عاهد مسلم المشاقبة  
الدكتور : إبراهيم سليمان الحراحشة

## الإهداء

إلى والدي رموز العطاء والتفاني أطال الله في أعمارهما .  
إلى إخواني وأخواتي الذي هم معنى البقاء.  
إلى أصدقائي الذين شجعوني على هذه الدراسة ووقفوا إلى  
جانبي بكل حزم وعزم.  
إلى كل من يحب معرفة الحقيقة.  
إلى شهداء ثورات الربيع العربي الذين استلهمت منهم الأمل  
ببقاء هذه الأمة.  
اهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث  
محمد عليّات

## الشكر والتقدير

يطيب لي وأنا أنهي هذه الدراسة أن أزجي كل الشكر والتقدير والحب والاحترام إلى أستاذي الدكتور محمد عوض الهزايمة الذي اشرف على دراستي هذه، وأعطاني من وقته وجهده الكثير، ولا يسعني أيضا إلا أن أتقدم من رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بالشكر الوافر لتفضلهم بمناقشة هذه الدراسة واغنائها بملاحظاتهم وآرائهم القيمة .

وأقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والعرفان بالجميل لأعضاء هيئة التدريس في معهد بيت الحكمة و لكل من مد يد العون والمساعدة واسهم في إخراج هذا الجهد المتواضع إلى النور سواء بكلمة طيبة أو بنصيحة أسداها لي من أولئك الذين عايشتهم أو زاملتهم أو تعلمت على أيديهم أو التقيت بهم مباشرة أو كان ذلك عبر إنتاجهم الفكري والأدبي، واخص منهم زملائي في قسم العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت الذين آزروني معنويا للمضي قدما في إتمام هذه الدراسة إذ ساورني الوهن في بعض مراحل البحث.

واشكر جامعة آل البيت وأساتذتها وموظفيها جميعاً على إدامة هذا الصرح منهل خير و عطاء لخدمة العلم والعلماء والوطن.

والله اسأل أن يوفقنا لكل خير ومحبة

الباحث  
محمد عليمات

## قائمة المحتويات

### Contents

و	المخلص
١	الفصل التمهيدي : الإطار النظري
١	المقدمة:
٢	أولاً: أهمية الدراسة:
٣	ثانياً: أهداف الدراسة
٣	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٤	رابعاً: فروض الدراسة
٤	خامساً: محددات الدراسة
٥	سادساً: حدود الدراسة
٥	سابعاً : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:
٧	ثامناً : متغيرات الدراسة:
٧	تاسعاً: منهج الدراسة
٨	عاشراً: الدراسات السابقة
١١	الفصل الأول: الاتصالات والمعلومات الإعلامية
١٢	المبحث الأول: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (الماهية والأنواع):
١٣	المطلب الأول : ماهية الاتصالات والمعلومات وعناصرها
٣٣	المطلب الثاني : أنواع الإعلام الدولي
٤٣	المبحث الثاني : المضامين الأساسية لثورة الاتصالات والمعلومات
٤٤	المطلب الأول : القيم والمعلومات السياسية لثورة الاتصالات والمعلومات
٥٧	المطلب الثاني : الدعاية والإعلام السياسي لثورة الاتصالات والمعلومات
٧٣	الفصل الثاني: الثورة والسيادة الوطنية المصرية
٧٤	المبحث الأول : السيادة الوطنية (المفهوم والمقومات)
٧٥	المطلب الأول : مفهوم السيادة الوطنية
٨٢	المطلب الثاني : مقومات السيادة الوطنية
٨٨	المبحث الثاني : اثر الثورة على السيادة الوطنية المصرية
٨٩	المطلب الأول : اثر الثورة على المقوم السياسي والاجتماعي
١٠٧	المطلب الثاني : اثر الثورة على المقوم الاقتصادي
١١٣	الخاتمة
١١٦	الاستنتاجات
١٢٠	التوصيات
١٢٣	المراجع
١٣٧	المراجع الأجنبية:
١٣٩	Abstract

## المخلص

ثورة الاتصالات والمعلومات وأثرها على السيادة الوطنية العربية

( ٢٠١١-٢٠١٤ )

( مصر حالة دراسة )

محمد سعود حسين العليمات .

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد عوض الهزايمة

هدفت هذه الدراسة التعرف على ماهية ثورة الاتصالات والمعلومات وأثرها على السيادة الوطنية العربية (مصر حالة دراسة) ، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: " أن هناك علاقة ارتباطية بين الاتصالات والمعلومات والسيادة الوطنية المصرية، وكان سؤال الإشكالية المحوري والتي أولت الدراسة الإجابة عليه : ما هو اثر ثورة الاتصالات والمعلومات على السيادة الوطنية العربية : " مصر حالة دراسة" ، هذا وقد استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة على سؤال الدراسة والتحقق من الفرضية .

هذا وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة الفرضية والى عدد من الاستنتاجات أهمها :

ان هناك دورا كبيرا لثورة الاتصالات والمعلومات في تحريك الشارع المصري للمطالبة بالحقوق التي رآها مهضومة، ان البث الفضائي والإعلام الدولي له اليد الطولى في تأجيج الثورة المصرية، ان السيادة الوطنية سيادة اسمية لا فعلية وهي مخترقة، ان مقومات السيادة السيادية لا ترتقي ومستوى اعطاء السيادة الوطنية القوة المطلوبة لترتقي الدولة الى مصاف الدول القوية، ان الصراعات داخل السلطة السياسية هي من أسباب ضعف السيادة الوطنية اضف ان الفساد ادى الى تولي ممن هم دون مستوى القيادة قيادة الدولة، ان الاعتداء على المال العام اصبح عادة مألوفة لدى القيادات المصرية ان دور اجهزة التواصل الاجتماعي كان بمثابة الوازع الذي ادى الى صحوة جماهيرية مصرية للقيام بالثورة.

كما أدت الاستنتاجات أعلاه إلى عدة توصيات كان أهمها :

ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام الحديثة في المجتمع العربي والمصري خاصة، وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحسين شبكة الاتصالات والمعلومات فيما يتعلق بالأمانة والشفافية في نقل الخبر، والحدث السياسي، وشموليتها، ووضوحها، وتوقيتها المناسب، بحيث تلبي احتياجات متخذي القرار السيادي بصورة أكثر فاعلية وشفافية، كما توصي الدراسة بتخليص الإعلام العربي والمصري خاصة من نظام التبعية للإعلام الغربي، لان الإعلام التابع له دور في

الترويج لنهب ثروات العرب الوطنية، والحد من القرارات السيادية، كما وتوصي بتوعية الجيل للتمييز الدقيق بين مهام الفيسبوك المحدودة، والمنابر الفكرية الأخرى، والتنسيق فيما بينها من أجل مصلحة الوطن والمجتمع، وتحديد دور كل منها، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول موضوع ثورة الاتصالات والمعلومات والثورات العربية وتأثير ذلك على السيادة الوطنية العربية.

## الفصل التمهيدي : الإطار النظري

### المقدمة:

لا شك في أننا نعيش في عالم يتحرك من خلال منظومةٍ مختلفت مقوماتها وأبعادها وآثارها عما كان يتم في القرنين المنصرمين، فلم تعد المناهج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتبع فلسفة وأيديولوجية تنبع من أحضان الرسائل السماوية التي تقوم على الحق والعدل، بل أصبحت القوة بأبعادها العسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والمعلوماتية والتكنولوجية، طابعاً مميزاً للعصر الجديد، وأصبحت عسكرة ما يسمى بالعولمة أو النظام العالمي الجديد، وفرض الواقع، هو الأساس من خلال سلطان القطب الواحد ومن يدور في فلكه، وأصبح التحكم في مقدرات الشعوب في قبضة من لا يرحم، يعتدي ويدمر، ويضرب عرض الحائط بالمواثيق والمعاهدات الدولية، وينسى ما ينادي به من ديمقراطية وحقوق الإنسان وعدالة اجتماعية.

ومن أهم ملامح العصر الراهن ثورة الاتصالات والمعلومات، وكان أبرز سمات هذه الثورة أنها عابرة للحدود الدولية، حيث يصعب على أي دولة حالياً أن تمنع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من خارج الحدود من خلال شبكة الإنترنت، والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وغيرها، ومن هذا المنطلق تعد ثورة الاتصالات والمعلومات من أهم تجليات ظاهرة العولمة التي تنامت بشكلٍ كبير خلال العقد الأخيرين.

ومن المؤكد أن لثورة الاتصالات والمعلومات تداعياتها وتأثيراتها – القائمة والمحتملة – على سيادة الدولة الوطنية العربية بمعناها التقليدي، وكذلك على السياسات الوضعية للدول؛ إذ أنها بدأت تنعكس على تلاييب العملية السياسية والسلوك السياسي والسيادة الوطنية في كثير من دول العالم ومنها الدول العربية، إذ أصبحت بعض وسائل هذه الثورة تستخدم على نطاق واسع في عمليات الاتصال ما بين المواطنين، والدعاية الانتخابية، وإجراء استطلاعات الرأي، وقد استخدمت هذه الثورة ما بين الثائرين على الأنظمة العربية في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، وغيرها، ونجحت إلى حدٍ كبير في إسقاط الأنظمة والحكومات، وذلك بسبب غطرسة ونشر ثقافة القهر والفساد من قبل هذه الأنظمة، لقد نجحت ثورة الاتصالات والمعلومات في تجييش الشعوب العربية في تلك الدول وإحداث المظاهرات والهتافات والاحتجاجات، عبر مواقع التواصل من (فيسبوك، وتويتر، ورسائل SMS)، وقنوات فضائية، والدعوة إلى التحرر والتحرير والخلاص من تلك الأنظمة الفاسدة، وقد شقت تلك الثورة طريقها إلى أذان المحبين للسلام وعقولهم، والمؤمنين بأن الإنسان العربي لا بد وأن يعيش الحياة الكريمة، يؤمن له عيش



يومه وغده، وتتاح له الفرصة في أن يشارك في بناء مجتمعه، والسير به إلى قدر من الرفاهية والاستقرار والأمان.

وفي هذا المجال فقد لعبت الاحتجاجات العربية التي شهدتها المنطقة العربية دوراً مهماً في رسم خريطة جديدة للقوى السياسية والاجتماعية والحزبية، كما أثرت بصورة عميقة في بنية التيارات والحركات السياسية وفي فكرها السياسي، وتوجهاتها ومواقفها واجتهاداتها الفكرية والاجتماعية، ولم يكن ليحصل ذلك لولا تلك الثورة العارمة التي غزت حدود الدولة العربية ألا وهي العولمة بكل ما تحتوي من تكنولوجيا اتصالات ومعلومات.

وقد كان لثورة الاتصالات والمعلومات دور كبير وبارز في نجاح الثورة المصرية من خلال انهيار حاجز الخوف من النظام الحاكم في إطار إدراك الثورة علماءً واتصالاً، وفناً، وذلك عندما وصل عدد المنتفضين في الشارع أكثر من ١٠% من الشعب، وإذا راقبنا الأرقام جيداً فإن الجهاز الأمني المصري رغم جبروته وسطوته ينهار عند هذا الحد، إذ هو معد لاحتجاجات وتمردات وانتفاضات تقل عن تلك النسبة (المديني، ٢٠١١: ١٢١).

وانطلاقاً مما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل البعد السياسي لثورة الاتصالات والمعلومات، وأثرها على السيادة الوطنية العربية في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤) وستكون مصر (حالة الدراسة)، وذلك بسبب نجاح ثورة الاتصالات والمعلومات في تفكيك الدولة المصرية التسلطية القائمة على نشر ثقافة التسلط والقهر، ونجحت تلك الثورة بتعزيز التحويل الديمقراطي في مصر.

## أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على البعد السياسي لثورة الاتصالات والمعلومات وأثره على السيادة الوطنية العربية (٢٠١١-٢٠١٤)، وتبرز أهمية الدراسة من الناحيتين التاليين:

### - الأهمية العلمية (النظرية):

حيث تنبع أهمية الدراسة العلمية مما يلي:

- ١) بيان الدور الذي تلعبه ثورة الاتصالات والمعلومات من الناحية السياسية، وأثر ذلك على السيادة الوطنية العربية في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤).
- ٢) تسليط الضوء على مضامين الأبعاد الاجتماعية لثورة الاتصالات والمعلومات وما تتضمنه من قيم وأثر ذلك على السيادة الوطنية العربية.

٣) تسليط الضوء على نشأة وتطور وأنواع وتأثيرات ثورة الاتصالات والمعلومات.

٤) توضح هذه الدراسة دور ثورة الاتصالات والمعلومات خلال الاحتجاجات الشعبية العربية ٢٠١١-٢٠١٤، وانعكاسها على مقومات السيادة الوطنية المصرية.

٥) تناقش هذه الدراسة ثورة ٢٥ يناير المصرية من حيث أسبابها، خصائصها، مراحلها، وأبرز مكتسباتها، وتأثيراتها على السيادة الوطنية المصرية.

٦) تناقش هذه الدراسة دور مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك، والتويتر، ورسائل SMS، في ثورة ٢٥ يناير المصرية وهما.

#### - الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية في التعرف على الأبعاد السياسية لثورة الاتصالات والمعلومات وأثرها على السيادة الوطنية العربية (٢٠١١-٢٠١٤)، ومدى استجابة الأنظمة ورسم سياستها، وبيان مدى التأثير الذي أحدثته ثورة الاتصالات والمعلومات وخاصة (الإنترنت) في تغيير الأنظمة وخاصة (النظام المصري) كحالة دراسة، الأمر الذي يدعو إلى دراسة ثورة الاتصالات وكيفية التعامل معها، ودورها من خلال خطوات عملية لإرضاء الأطراف كافة.

#### ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف والغايات التالية:

- ١) التعرف على ماهية الاتصالات والمعلومات الإعلامية؟
- ٢) بيان المضامين الأساسية لثورة الاتصالات والمعلومات؟
- ٣) إبراز مفهوم ومقومات السيادة الوطنية للدولة؟
- ٤) بيان اثر الثورة - ثورة الاتصالات والمعلومات- على السيادة الوطنية المصرية على الساحة الوطنية والدولية؟

#### ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في ما نتركه ثورة الاتصالات والمعلومات على السيادة الوطنية المصرية في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤)، فالحراك الذي قاده الشباب العربي أدى إلى تغيير في طبيعة العلاقات التي تحكم الأحزاب السياسية نفسها، إذ كانت فئة الشباب هي الفئة التي قادت الحراك في الشارع بسبب تمكنها من استخدام عناصر الاتصالات والمعلومات، والشيء المميز في الحراك الشعبي الشبابي العربي أنهم كانوا يتفوقون على إبقاء هويتهم

الإسلامية، والقومية، والحزبية من أجل إنجاح الحراك، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن هذا الحراك قد قضى على دور الآخرين، أو أنه لم يشارك به إلا الشباب.

وعليه يمكن صياغة السؤال المحوري لمشكلة البحث على النحو التالي:

ما هو أثر ثورة الاتصالات والمعلومات على السيادة الوطنية المصرية في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤)؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية أهمها:

- ١) ما الاتصالات والمعلومات التي شكلت المحرك الأساسي للثورة في مصر؟
- ٢) ما المضامين الأساسية التي تضمنتها ثورة الاتصالات والمعلومات؟
- ٣) ما مفهوم السيادة الوطنية المصرية ومقوماتها؟
- ٤) ما أثر مرتكزات السيادة الوطنية المصرية؟
- ٥) ما اثر ثورة الاتصالات والمعلومات على السيادة الوطنية المصرية؟

#### رابعاً: فروض الدراسة

بناءً على المشكلة البحثية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية: هناك علاقة ارتباطية بين ثورة الاتصالات والمعلومات وبين السيادة الوطنية المصرية، ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية، فرضيات فرعية أخرى، هي:

- ١) الفرضية الفرعية الأولى: كلما زاد تدفق المعلومات والاتصالات زاد أثر ثورة الاتصالات والمعلومات على النظام السياسي العربي.
- ٢) الفرضية الفرعية الثانية: كلما زاد أثر ثورة الاتصالات والمعلومات زادت عملية التنسيق بين الحركات الشعبية وقياداتها، وأثر ذلك على الأنظمة السياسية العربية.
- ٣) الفرضية الفرعية الثالثة: كلما زادت تأثيرات ثورة الاتصالات والمعلومات، وتدفق المعلومات كلما زادت عملية الوعي بين الشباب العربي بحقوقهم ومطالبهم.
- ٤) الفرضية الفرعية الرابعة: كلما زاد تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات، كلما زادت عملية المطالبة بالحريّة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكلما زادت وتيرة الاحتجاجات الشعبية العربية.

#### خامساً: محددات الدراسة

سيتم التركيز على البعد السياسي لثورة الاتصالات والمعلومات وأثره على السيادة الوطنية العربية في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤)، وهي الفترة التي شهد الوطن العربي فيها

ثورات للمطالبة بإسقاط الأنظمة، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية، حيث أطلق على هذه الثورات: ثورات الربيع العربي، وقد حققت تلك الثورات أهدافها في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسيتم التركيز على مصر في هذه الدراسة كحالة دراسية من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات؟ واما اعتبار عام ٢٠١٤ الحد النهائي للدراسة كون هذا العام الذي يمكن استقاء المعلومات لغايته وما يكون بعد هذا يخضع .

**سادساً: حدود الدراسة :** أما حدود الدراسة فإنها تتمثل بحدين هما:

- **الحدود الجغرافية:** دولة مصر العربية بحدودها السياسية المعروفة.
- **الحدود البشرية:** على الشعب المصري كحالة دراسة.

**سابعاً : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:**

تقتضي المنهجية العلمية للدراسة التعريف بالمفاهيم الأساسية لها ويبرز لدينا هنا عدة

مفاهيم سنقوم بتعريفها وهي:

١- **الثورة :** يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى التغيرات الجذرية (المفاجئة ) التي تحدث في الظروف الاجتماعية والسياسية ، خاصة حينما يتغير فيها النظام السياسي ويحل محله نظام اخر ويستخدم هذا المصطلح أيضا للإشارة إلى التغيرات الجذرية التي تحدث في مجالات غير سياسية كالثورة العلمية، الثورة الفنية، والثورة الثقافية ، ووفقا لهذا التفسير تصبح الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى من الوسائل الضرورية لتحقيق تقدم الانسانية نحو مجتمع تسوده الحرية والعدالة، والديمقراطية والمساواة ، والحكم الذاتي، والانسجام الاجتماعي. وفي مقابل هذا الاتجاه هناك اتجاه اخر محافظ يمثل مفكرون من امثال نيتشه Nietzsche ، ولودون Lebon ، الذين يرون ان الثورات تعبر عن عواطف جامحة غير رشيدة تحطم النظم القائمة، ويستندون في ذلك إلى تفسيرات سيكولوجية، فالثورة هي سلوك يصدر عن سيكولوجية الغوغاء وهي سيكولوجية تشبه في تكوينها العقلية البدائية. (sorokin, 1967: 481-482)

**٢) الاتصالات والمعلومات:**

**أ- التعريف اللغوي:**

هي مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم، وتتكون من عنصرين هما:

- تقنيات التخزين، وتتمثل في البرامج لجمع ومعالجة وتخزين المعلومات والمعدات (كمبيوتر، الحاسبات الإلكترونية) والبرامج مثل (وورد، إكسل...إلخ).
- شبكات الاتصالات: الاتصالات السلكية واللاسلكية، السمعي والبصري (تكنولوجيا الاتصال، ٢٠١٤: ١).

#### ب- التعريف الإجرائي (والمؤشرات):

هي التكنولوجيا الحديثة القائمة على التقنيات الحديثة للحاسب الآلي، والفضائيات، والمعلومات من حيث الاستخدام والمعالجة والاسترجاع، والبحث والتي تستخدم في تناول المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة عصر الانفجار المعرفي والمعلوماتي.

**ومؤشراتها:**

(أ) تكامل معرفي واتصالاتي.

(ب) تكامل اتصالاتي ومعلوماتي عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

(ج) لجوء مستخدمي الاتصالات والمعلومات إلى وسائل لتحقيق المطالب.

(٣) **السيادة الوطنية** : يشير مصطلح السيادة إلى السلطة السياسية والسلطة الأخلاقية للدولة أو القوة العليا النهائية التي يدعمها القانون (غيث، ١٩٩١: ٤٦٧).

والسيادة تعني أيضا: السلطة القانونية المطلقة التي تملك -دون منازع- الحق " القانوني" في مطالبة الآخرين بالالتزام والخضوع على النحو الذي يحدده القانون. ( Heywood, 2000: 37).

والسيادة هي أيضا: وهي مفهوم يقوم الناس بمقتضاه بتطبيقه والتمتع به بشكل متساوي نتيجة احترام الجميع للسلطة الوطنية بما تتمتع به من اختصاص الأمر والنهي المطلق . ( الخضر ، ٢٠٠٨: ١).

والسيادة الوطنية هي احد اهم المقومات الأساسية التي تبنى عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، وإحدى أهم أسس التنظيم الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوقها وواجباتها . ( مدهش، ٢٠١٣: ١).

تعريف المعلومات : عبارة عن بيانات تم تجميعها، ومعالجتها بشكل أعطى لها معنى بالنسبة لمستقبلها أو استخدامها، وهي أيضا لها قيمة حقيقية أو مدركة بالنسبة لعملية صنع القرارات الحالية أو المستقبلية. ( البكري، ١٩٩٥: ٢١٠).

أما المعلومات من ناحية الاستخدام والتعريف بينها وبين البيانات المرتبطة فيها فيقصد البعض ان استخدام اللفظين للدلالة على الشيء نفسه ، الا ان هناك فرق كبير بين

البيانات (DATA) والمعلومات (Information) من حيث كون المعلومات ناتج البيانات وتحليلها، وذلك بهدف استخراج العلاقات والمقارنات والمؤشرات ومعاملات الارتباط والتي في ضوءها نتخذ القرارات لذلك يمكن القول ان المعلومات تبدأ من حيث تنتهي البيانات، (الحسنية، ١٩٩٨: ٢٦٥).

أما تكنولوجيا الاتصال : هي كل ما ترتب على الاندماج بين تكنولوجيا الحاسب الالى الالكتروني والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية والالكترونيات الدقيقة والوسائط المتعددة من أشكال جديدة لتكنولوجيا ذات قدرات فائقة على انتاج وجمع وتخزين ومعالجة ونشر واسترجاع المعلومات بأسلوب غير مسبق.(حمادة، ٢٠٠٩: ١).

### ثامنا : متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ثورة الاتصالات والمعلومات.

المتغير التابع: السيادة الوطنية العربية (مصر حالة دراسة).

### تاسعاً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجين من عدة مناهج مستخدمة في أساليب البحث العلمي، وهما:

- **المنهج الوصفي:** والذي يقوم على وصف الحالة، وبالتالي فإن ثورة الاتصالات والمعلومات كان لها دورها في الثورات العربية وخاصة الثورة المصرية؛ ذلك لأن ثورة الاتصالات والمعلومات أثرت على السيادة الوطنية العربية، إيجاباً في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٤، وأدت إلى إسقاط الأنظمة الفاسدة التي عرّضت السيادة الوطنية العربية للاختراق من خلال بيع القرار السيادي، والتبعية للأجنبي والفساد وثقافة القهر، ونهب الثروات العربية.

- **المنهج التحليلي (منهج تحليل النظم):** يقوم هذا المنهج على أن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعية للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام. وهذا المنهج قدمه ديفيد إيستون (David Eston) (Eston, 1997, 33-17:).

يساعد هذا المنهج عن تحليل الظواهر الرئيسية المترتبة على الثورة ومنها ثورة الاتصالات والمعلومات باعتبارها إحدى أنواع الثورات، وأثرها على السيادة الوطنية العربية

والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية في البلاد العربية (وخاصة مصر كحالة دراسة)، إن دراسة ظاهرة الثورة والتغيير تعني دراسة أحد العناصر المكونة للدولة وسيادتها، وبما أن الثورة تعتبر إحدى الوحدات المكونة للسيادة، فإن السيادة كعنصر رئيسي للدولة تتعرض للمؤثرات نفسها التي يتلقاها النظام السياسي من البيئة المحيطة مما يتعين عليها مشاركة هذا النظام في الاستجابة لهذه المؤثرات. ولكون هذه الثورة والتغيير له آثار كثيرة على الوضع السياسي والإصلاحي، يمكن للتغيير أن يستجيب بشكلٍ إيجابي أو سلبي لرغبات النظام السياسي، الأمر الذي قد يحدث حالة من الثورة و عدم الاستقرار ويمكن أن تتعرض السيادة الوطنية العربية للتغيير كما حدث في مصر.

### عاشرا: الدراسات السابقة

- هناك العديد من الدراسات تناولت ثورة المعلومات والاتصالات ونذكر فيما يلي أهمها:
- دراسة مصعب حسان الدين الصفي (٢٠١٤)، والموسومة بـ "دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التغيير السياسي (مصر نموذجا)" ، رصدت هذه الدراسة الدور الرئيس لمواقع التواصل الاجتماعي وبالأخص "الفيس بوك" في إطلاق شرارة الثورات العربية بشكلٍ عام ومصر بشكلٍ خاص. وتناقش هذه الدراسة أبرز مظاهر تحول هذه المواقع وبالأخص "الفيس بوك" من الطابع الاجتماعي إلى الطابع السياسي المؤثر، وترصد كيفية تحول نشطاء الإنترنت ممن اعتادوا على قضاء معظم أوقاتهم خلف شاشات الكمبيوتر وفي غرف الدشات والدردشة والفيس بوك إلى موج بشري هادر في الشوارع والطرق والميادين يهتفون بأعلى صوتهم ويرددون بصوت واحد "الشعب يريد إسقاط النظام".
  - دراسة (هبة، محمد ٢٠١٤): "تغطية صحيفتي "نيويورك تايمز" و "هآرتس" للشؤون المصرية وقت ثورة يناير"، تناولت هذه الدراسة كيفية تغطية الصحف الأمريكية والإسرائيلية للشؤون المصرية، وذلك لمعرفة اتجاهات هذه الصحف نحو السياسة المصرية ومدى اتفاقها أو اختلافها مع المصالح الإستراتيجية للدولة التي تصدر بها. إذ أن الصحيفتان تنشران (٧٢٤) موضوع عن مصر خلال الأربعة الأشهر المصاحبة للثورة المصرية عام ٢٠١١ بأحداث الثورة وما يليها. وقد تفوقت صحيفة هآرتس بنقل الأخبار المصرية خلال هذه الفترة بنسبة ٥٧,٧% بينما نيويورك تايمز بنسبة ٤٢,٣%).

- دراسة ابو شاويش، كمال (٢٠١٣) والموسومة بـ: "ثورة ٢٥ يناير أسبابها، تداعياتها، وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية"، ناقشت هذه الدراسة التحولات التي أحدثتها ثورة ٢٥ يناير المصرية/٢٠١١م، والتي أدت إلى استعادت مصر لدورها الإقليمي، وقيادة مشروع نهضوي عربي حتى وأن طالت المرحلة الانتقالية الحالية. كما أن التحولات الثورية في مصر ستزيد من قوة الرأي العام، وتبني موقف أكثر جرأة تجاه الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وأن تلك التحولات ستقود مصر إلى تحولات هامة في مدخلات ومخرجات السياسة الخارجية لمصر.

- دراسة ابو الخير، محمد (٢٠١٣) الموسومة بـ: "المصري اليوم" ، وكان من أبرز الصحف التي مهدت لثورة ٢٥ يناير. حيث أوضحت هذه الدراسة أن الصحف المصرية ومنها صحيفة "المصري اليوم" كان لها دورها الرئيس في ثورة ٢٥ يناير المصرية، عبر كشفها فساد نظام مبارك ورجاله من خلال الحملات الصحفية، وثورة الاتصالات والمعلومات المستمرة التي شنتها، إلى جانب انتقادها لسياسات النظام، وكشفها لممارسات التزوير في الانتخابات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعذيب الشرطة للمواطنين، فضلا عن مساندتها للثورة والحركات الاحتجاجية عبر تسويقها مبادئ هذه الحركات.

- دراسة علي، انفال عصام (٢٠١١) والموسومة بـ "العولمة وسيادة الدولة" ، بينت هذه الدراسة مفهوم العولمة، وماهيتها، ونشأتها، وأنواعها، وأبعادها، وأثر العولمة وثمارها ومنها الاتصالات والمعلومات على سيادة الدولة، وكيفية التعامل مع تحديات العولمة. ورصدت هذه الدراسة أيضاً تأثير العولمة بوسائل الإعلام والاتصالات والمعلومات، ورصد التحولات العالمية في ظل العولمة التي يمكنها التأثير على سيادة الدولة من خلال نشر القيم الغربية، وتعديل مناهج التعليم والاختراق الإعلامي في ظل ثورة عالمية أبرز ثمارها الاتصالات والمعلومات، وفرض القيود على سيادة الدولة.

- دراسة عبد المغيث، شرف (١٩٩٣) والموسومة بـ: "دور الإعلام في تكون الصورة الذهنية لدى الشباب المصري عن العالم الثالث" ، دراسة تحليلية ميدانية. وترصد هذه الدراسة دور وسائل الإعلام كافة، المرئية والمسموعة والمقروءة في تكوين الفكرة والصورة الذهنية عن العالم الثالث لدى الشباب في مصر، من فقر وبطالة ومشاكل اقتصادية واجتماعية وتنموية.



- دراسة المشاقبة ، عاهد مسلم (٢٠٠٢) الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب وهي دراسة مهمة جدا خلصت هذه الدراسة انها تتحدث جوانب مهمة جدا في البث الفضائي والاتصالات وأنواع الإعلام الدولي، والتدفق الإعلامي بين دول الشمال ودول الجنوب واختلاف التوازن في التدفق وأثره، وعن المضامين السياسية للتدفق الإعلامي والقيم والمعلومات والدعاية السياسية للتدفق الإعلامي ومشاكل التدفق الإعلامي، وأزمة حقوق الإنسان في التدفق الإعلامي.
- دراسة زكي، سماح رضى (٢٠٠١) الموسومة ب: "دور وكالات الأنباء والشبكات العالمية المصورة في بناء أجندة الإعلام المصرية بالنسبة للأخبار والقضايا الخارجية"، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الرئيس الذي تقوم به وكالات الأنباء والشبكات العالمية من BBC وCNN وغيرها، في بناء الخطوط الرئيسية للإعلام المصري والتأثير عليه في تبني بعض القضايا الخارجية والتأثير المباشر وغير المباشر على الإعلام المصري بشكل خاص والعربي بشكل عام في نقل وتزويد الأخبار والقضايا التي يقتنع بها الإعلام الأوروبي والأمريكي.
- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت ثورة الاتصالات بشكل مفصل ، ومن ثم تناولت أسباب قيام الاحتجاجات في نفسية الشارع المصري ، واثرت ذلك على السيادة الوطنية المصرية من (٢٠١١-٢٠١٤)، من خلال عملية تأجيج الاحتجاجات الشعبية المصرية فيما يسمى بثورات الربيع العربي، والتي أدت بالتالي تفويض النظام السياسي المصري وإسقاط زمرة الحكم.

## الفصل الأول: الاتصالات والمعلومات الإعلامية

يتفق الكثيرون على أن الوظيفة الرئيسية لأي منظمة أو حزب أو حراك اجتماعي هي عملية اتخاذ القرارات، ومن المعلوم أن أي القرارات تعتمد على المعلومات وعلى الاتصالات في كل خطوة من خطواتها.

وقد ازداد الطالب على المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر، لدورها الكبير في السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات ودورها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت في الحركات السياسية والاجتماعية، ومن الناحية العلمية تعتبر الاتصالات والمعلومات بمثابة الأثرين الديوي لكل مفاصل الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخصوصا في الأجندة الأمنية التي تستخدمها لقمع التوازن، والاعتصامات، والانتفاضات، والاحتجاجات، تلك الأجندة التي شهدت تحولا ليس مجرد مظهر شكلي او سطحي للمبادئ والأساليب المستخدمة فيها، وانما السبب واضح، فنحن نجد أنفسنا محاصرين في هذا الوقت بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة في مختلف نواحي الحياة.

ولا ريب ان هذه المتغيرات تتمثل في ما يسمى ثورة الاتصالات والمعلومات، (انفجار المعلومات والاتصالات) والتي جعلت متخذ القرار في حيرة من امره؛ نظرا لسرعة هذه المتغيرات وشدتها، وما لا شك فيه ان لهذه المتغيرات انعكاسات واضحة على الاحتجاجات والثورات التي شهدتها المنطقة العربية من ٢٠١١-٢٠١٤، واصحب لهذه الثورة اعدادا كبيرة من الكوادر البشرية نتيجة الاقبال الواضح على استخدامها لصالح الشعوب.

مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالاتصالات والمعلومات باعتبارها اساسا هاما لتنفيذ

برنامج الاحتجاج، وبناء عليه سنناقش في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما :

**المبحث الأول : الاتصالات والمعلومات (الماهية والعناصر).**

**المبحث الثاني : المضامين الأساسية لثورة الاتصالات والمعلومات.**

## المبحث الأول: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (الماهية والأنواع):

إن ثورة الاتصالات والمعلومات أعادت صياغة عالمنا بما يفرض عقلية جديدة للتعامل مع الواقع الجديد، فالعالم يعيش تغيرا نوعيا في جميع أوجه الحياة : في الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة والعلاقات الاجتماعية.

وكان ذلك يجري بتعجيل يفرضه زخم الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات التي تتخذ طابعا كونيا حول العالم إلى قرية صغيرة، أمامنا قارة أوروبا التي تحطم حدودها وقضايا الهجرة والمهاجرين أمثلة، لكن بينما يمر بعض العالم في مرحلة متطورة عن الثورة التقنية يقبع بعضه الآخر في الظلال ويتعثّر منجزه التقني، بانتظار ردم أو لنقول تقليص الفجوة الحضارية بين عالمين.

ولا شك أن هذه الثورة المعلوماتية والتقنية استغلت في غير أهدافها أحيانا، وتسببت في بعث شبخ الرقابة.

ومع ذلك فإن وسائط الإعلام الحديثة وفرت فرصا لم تكن تتوفر للأجيال التي سبقتنا فشبكة الانترنت تصدرت عالم المعلومات والاتصالات وأنهت هيمنة وسائل الاتصال التقليدية، وهي وسيلة مذهلة التطور والانتقال من تقنية لأخرى احدث.

وهذا يتيح انتقال المعلومة بسرعة اكبر عبر الشبكة، بحيث تجد طريقها إلى أي مكان وإلى أي إنسان دون مرور أو تأشيرة دخول الأمر الذي يفتح أبوابا جديدة رياح التغيير الاجتماعي والسياسي والتطور الاقتصادي، كما يفترض منطق التطور. وسنتناول هذا المبحث في مطلبين رئيسيين هما:

**المطلب الأول :** ماهية الاتصالات والمعلومات وعناصرها.

**المطلب الثاني:** أنواع الإعلام الدولي.

## المطلب الأول : ماهية الاتصالات والمعلومات وعناصرها

يعد عصر المعلومات والاتصالات انفجارا في التنمية الاقتصادية والسياسية، والإبداع التقني، والفرص التعليمية والثقافية التي من الممكن أن تحسن معايير المعيشة ونوعية الحياة في العالم، وقد سهل توافر بنية تحتية معلوماتية عالمية ( Global Information Infrastructure ) على تحقيق هذه الأمنية ، إن تعدد وسائل الاتصال المختلفة أدى إلى طفرة هائلة في تناول المعلومات، وزيادة المعرفة الإنسانية ، وسهولة نقلها من مكان لآخر في أقل وقت ممكن، فأصبح العصر الذي نعيشه هو عصر ثورة الاتصالات، وعصر الكمبيوتر والانترنت، وعصر الإعلام والأقمار الصناعية والبيث الفضائي والتدفق الإعلامي ونظرا لأهمية وسائل الاتصال المختلفة والتقدم الهائل في عالم الاتصال في ميدان الإعلام للمساعدة في تحقيق أهداف العملية الإعلامية، وقد أطلق على وسائل الاتصال (وسائل اتصال إعلامية، وأصبحت تشكل عنصرا هاما من عناصر المعلومة التعليمية يتأثر ويؤثر في بقية العناصر أو المكونات الأخرى، وتمثل أيضا وسائل تكنولوجيا الإعلام أي الجانب التطبيقي العملي لتكنولوجيا الإعلام. وعلاوة على ذلك ، فان الممرات الالكترونية تحمل كميات كبيرة من المعلومات القيمة في مجال التجارة والعلم، والتعليم بين الأفراد والشركات والعملاء والأطباء والمرضى، والإعلاميين، والمعلمين والسياسيين والاقتصاديين.

وعلى الرغم من أن البنية التحتية المعلوماتية العالمية تحمل مثل هذه القدرة على التواصل بين الأفراد، إلا أنها تعرض المستخدمين إلى خرق للخصوصية (Confidentiality) وإرباك لعملياتهم، وتخريب للملكية الفكرية والسرية. سنتناول هذا المطلب من خلال الفقرتين الرئيسيتين التاليتين وهما :

أولاً: التعريف بالاتصالات والمعلومات.

ثانياً : عناصر الاتصال والمعلومات.

**أولاً: التعريف بالاتصالات والمعلومات:** ان العالم يشهد ثورة حقيقية في عالم الاتصالات والمعلومات، وهذا يؤدي إلى زيادة في النشاط البشري لكون الاتصالات والمعلومات أصبحت في يد الجميع، وللتعرف على ماهية الاتصالات والمعلومات سنتناولها في فقرتين فرعيتين هي:

#### أ- ماهية ثورة الاتصالات:

لا شك ان العالم اليوم يبدو وكأنه قرية واحدة على الرغم من امتداده عبر القارات والتي يفصل بينها محيطات واسعة، وهذا ما يبدوا من خلال أي حدث يكون في بقعة من بقاع هذا العالم الممتد ما ان يحدث حتى يصل إلى أقصى دولة في العالم، وهذا مما لا شك فيه بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الاتصالات التي قفزت قفزة نوعية وكمية في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، هذه القفزة فاقت كل ما كان يتوقع وجعلت البعيد قريب، وما كان مستحيلاً بالأمس ليس بمستحيل اليوم.

يمكن تعريف الاتصال بأنه ضبط من أجهزة الحواسيب الالكترونية، ووسائل الاتصال المختلفة، مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، وكذلك تقنية الأجهزة الاتصالية والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وكافة أنواع الاكتشافات والمستجدات والاقتراعات والمنتجات التي تعاملت مع شتى أنواع المعلومات، من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها، وتوثيقها و تخزينها واسترجاعها في الوقت المناسب واستخدامها بالطريقة المناسبة والمتاحة. (الجرادي، ٢٠١٤: ١).

وعند الحديث عن ماهية ثورة الاتصالات يتبادر للذهن اننا سنتحدث عن موضوع ذا أهمية قصوى يهم البشرية بأجملها، لكون الواقع ينبأ بوجود أمر مختلف جدا عما كان سابقا حيث لم يشهد العالم طفرة إعلامية أكثر مما يشهده اليوم فالثورة ما هي إلا تغيير أساسي مفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم الشعب أو فريق في دولة ما، والتحول من فكر قديم إلى فكر جديد(مصطفى وآخرون، ١٩٧٢: ١٠٢).

ولا يغيب عن البال ان مثل هذه الثورات تتطلب عنصرا هاما وهذا العنصر هو: الاتصال والذي يعني بأوسع معانيه: نقل المعلومات من اجل نشرها وذيوعها عن طريق المشاركة، ولا يغيب عن البال ان مصطلح اتصال مشتق من الكلمة اللاتينية (communis) ومعناها (مشترك)، وهذا يعني وجود رسالة مشتركة، كما يعني استخدام اللغة أو رموز غير منظوقة لتوصيل معلومات ونشرها من اجل إقامة تفاعل اجتماعي Social Instruction (شهيبي، ٢٠٠٤: ٩).

والاتصال أيضا ما هو الا عملية تفاعل بين طرفين تدور حول رسالة معينة متعددة المعاني مثل: أي مفهوم أو فكرة، أو رأي، أو مبدأ، أو اتجاه، إلى أن تصير الرسالة مشتركة بينهما بمعنى ان تكون قاسم مشترك بين الطرفين، (الموسوعة، الحرة، ٢٠١٤: ٧/٥).

ومن خلال ما تقدم يمكننا تعريف الاتصال بأنه: " عملية ديناميكية تتم باللغة اللفظية أو برمز من الرموز بين المرسل والمستقبل لنقل محتوى رسالة معينة من خلال القنوات المناسبة بغرض تحقيق أهداف معينة " .

**ب- ماهية ثورة المعلومات :**

قد يتساءل البعض في السياق الحالي عن ما ماهية الاختلاف بين المعلومات والبيانات، فكثيرا ما يحدث خلط بين المعلومات Information والبيانات (Data) حيث يعتقد أن كلمة معلومات وبيانات تستخدمان في العادة على أنها مترادفتان، إلا أن الواقع العملي يشير إلى وجود اختلاف جوهري بينهما، من حيث كون المعلومات ناتج البيانات بعد جمعها ومعالجتها باستخدام الحاسب، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية التفرقة بين مصطلح البيانات (Data) ومصطلح المعلومات (Information) ، فكلمة بيانات مشتقة من البيان، أي ما تبين به الشيء من الدلالة، وبذلك تمثل الحقائق أو الرموز أو الأرقام شيئا هاما لكل من يتعامل معها ولدى مرسلها ومستقبلها. وبذلك تؤدي المعلومات وظيفة مزدوجة فهي سلعة يحتاج إليها الفرد (الهادي، ١٩٩٣: ٥٥).

ينظر إلى مصطلح ولفظ المعلومات في إطار فحوى الاتصال، وهي ترتبط بالطريقة التي يمكن الحصول منها على المعلومات، حيث يعطي احد الأشخاص معلومات معينة لشخص آخر يصبح فيما بعد ملما وعالما بها، وكلمة معلومات مشتقة من المصدر "علم"، وترجع كلمة "معلم" أي الأثر الذي يستدل به على الطريق، والمعلومات والبيانات بيانات مرتبطة معا.

ومما سبق فقد تعددت التعريفات لمصطلح المعلومات فالمعلومات : ومنها أنها عبارة عن بيانات ثم تجميعها، ومعالجتها بشكل أعطى لها معنى بالنسبة لمستقبلها أو مستخدمها، وهي أيضا لها قيمة حقيقية أو مدركة بالنسبة لعملية صنع القرارات الحالية أو المستقبلية (البكري، ١٩٩٥: ٢١٠).

وعرفها فيلسوف المعلومات الأمريكي انتوني ديبونز ( Anthony Debons ) حيث يضع المعلومات ضمن سلم يبدأ بالبيانات ، وينتهي بالحكمة، ويمكن النظر إلى المعلومات على أنها ظاهرة علمية تتضمن دلالات أساسية وهي : (الهادي، ١٩٩٣: ٢٠).

- التعبير عن حالة من المعرفة ( state of knowing ) أي بمعنى التحول من حالة ذهنية إلى أخرى.
  - التعبير عن عملية (process) أي بمعنى تحويل البيانات إلى وضع معرفي جديد.
  - التعبير عن بيئة (Environment) أي بمعنى تطوير التفاعل بين المتغيرات والظروف المحيطة بإنتاجها واستخدامها ( الهادي، ١٩٩٣ : ٢٠).
- ويتفق كثير من علماء الإدارة على أن المعلومات ( Information ) هي بيانات قد تمت معالجتها من خلال عمليات التجميع والتحليل، والتفسير، والتخزين، كتجميع الأجزاء المترابطة ببعضها في البيانات ( احمد، ١٩٩٠ : ١٧٨-١٨١ ) .
- ولما كانت المعلومات والبيانات مرتبطة معا فلا بد من تعريف البيانات بأنها مجموعة من الأرقام أو الرموز لا توجد علاقة بينها ولم تفسر ولم تستخدم بعد، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في رد فعل أو سلوك من يستخدمها.(وديع، ١٩٩٨ : ١٧١).
- وبناء على ذلك، فإن البيانات عبارة عن حقائق غير مترابطة بحيث تكون على شكل أرقام أو كلمات ولا تعطي معنى لمتلقيها، ومن الناحية النظرية يمكن أن يكون لها مضمون ذو معنى أي تصبح معلومات تساهم في زيادة المعرفة وإدخالها الحاسب وإجراء عمليات المعالجة،( الحسنية، ١٩٩٨ : ٢٦٥).
- أما المعلومات من ناحية الاستخدام والتعريف بينها وبين البيانات المرتبطة فيها فيعتقد البعض أن استخدام اللفظين للدلالة على الشيء نفسه، إلا أن هناك فرق كبير بين البيانات (Data) والمعلومات (Information) من حيث كون المعلومات ناتج البيانات وتحليلها، وذلك بهدف استخراج العلاقات والمقارنات والمؤشرات ومعاملات الارتباط، والتي في ضوءها تتخذ القرارات، لذلك يمكن القول أن المعلومات تبدأ من حيث تنتهي البيانات.( الحسنية، ١٩٩٨ : ٢٦٥).
- وهناك نوع من عدم الاتفاق بين الكتاب في ماهية المعلومات ، وعدم الاتفاق في تعريف المعلومات يتمثل الاختلاف في الوجهات التالية: ( الهادي، ١٩٩٣ : ٥٥).
- ١- من الوجة التاريخية، استخدم المصطلح بدون تحديد دقيق ومحدد لمفهومها ومعناها، فالمعلومات بالنسبة للشخص العادي هي الحقيقة والأخبار وبعض محتويات المعرفة.
  - ٢- ومن الوجة الفنية ، يستخدم مصطلح المعلومات في قواعد الذحو، والتي يمكن أن تصبح المعلومات مرادفة للفعل (يعلم)، أو (يخبر)، أي أن المعلومات قد يعبر عنها في شكل فعل وتوصف المعلومات بأنها بيانات تم معالجتها بحيث يكون لها فائدة حقيقية ومدركة لمتخذ القرار ( Seen, 1982, Introduction ) .

وبناء على تعريفي الاتصال والمعلومات، يمكننا أن نعرف ثورة الاتصالات والمعلومات بأنها هي مجموعة المعارف والخبرات المكتسبة التي تحقق إنتاج سلعة أو تقديم خدمة في إطار نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي معين.

ان المعلومات والبيانات تتمحور في نصوص ذات اشكال متعددة يعتمد عليه النص، والصوت، والصورة، والحركة، واللون وغير ها فيها على انها مؤشرات الاتصال التفاعلي الجماهيري والشخصي معا، وهي تسابق الزمن وتتميز عن غيرها بوصفها عملية متكاملة أكثر من كونها مجرد أدوات، فاستخدامها يقود إلى إعادة ابتكارها من جديد، وهذا ما يؤدي إلى مزيد من الاستخدام ( حمادة، ٢٠٠٩ : ١).

وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات هما وجهان لعملة واحدة، على أساس أن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة المعلومات التي كانت نتيجة بتفجير المعلومات وتضاعف النتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق وإتاحته للمهتمين ومتخذي القرارات في أسرع وقت، وبأقل جهد عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الأولى على الحاسبات الالكترونية ، استخدام تكنولوجيا الاتصال لمساندة مؤسسات المعلومات، ووضع خدمات لتصل عبر القارات. ( حمادة، ٢٠٠٩ : ١) .

أو هي كل ما ترتب على الاندماج بين تكنولوجيا الحاسب الآلي الالكتروني والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية والالكترونيات الدقيقة والوسائط المتعددة من أشكال جديدة لتكنولوجيا ذات قدرات فائقة على إنتاج وجمع تخزين ومعالجة ونشر واسترجاع المعلومات بأسلوب غير مسبوق.

### ثانيا : عناصر الاتصال والمعلومات :

إن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تعمل على رفع الإنتاجية وقدرات الاختراع والإبداع والتجديد في الدول النامية، وتهتم معظم الدول النامية ومنها العربية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل عملية التواصل الاجتماعي، ومن أجل إحداث التغيير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعدم الانعزال عن فرص التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية (زين الدين ، ٢٠٠٤ : ٨٨).

أ) عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويرى العلماء أن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتبع من العناصر التالية:



(١) **عصر الشباب:** يرى البعض أن تكنولوجيا الاتصالات وتطبيقاتها المختلفة تساعد الشباب على تنظيم أسلوب حياتهم وطريقة تفكيرهم، كما تعزز التماسك الاجتماعي وتطور أنماط التفاعل الاجتماعي من خلال تدعيم التفاعل مع كافة المستويات لدى الشباب، وبالتالي تطوير ودعم التراث الثقافي والإنساني العالمي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحوار الاجتماعي بين الشعوب، ومن ثم تكوين صداقات جديدة مع مجموعات ذات اهتمام مشترك تسهل معها عمليات الاتصال والتعامل عبر المسافات بين الأجيال. (تأثير تكنولوجيا الاتصالات، ٢٠١٢: ١٧).

ولقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الشباب على التحول الديمقراطي لمجتمعاتهم، والتحول الديمقراطي يعتبر أحد إفرازات ثورة الاتصال والمعلومات، حيث بات واضحاً عدم إمكان تجاهل الدول وأنظمة الدول للحقائق التي طرحتها ثورة الاتصال والمعلومات، فالمواطن في أي بقعة في العالم، صار يعرف معلومات كثيرة، كما أن بإمكانه الاتصال بريدون إخضاع اتصالاته للرقابة، فضعفت سلطة الدولة في مراقبة الأفراد، وفي التحكم بالمعلومات التي يمتلكونها، فالمعلومات والاتصالات أسهمت في ترويح أفكار الانفتاح والحرية والديمقراطية والاقتصاد الحر، كما أن دعم أوروبا لهذه الأفكار ساهم في نشرها، وإقناع بقية الدول بالتمسك بها (عبيدات، ٢٠٠٠: ٨٨).

وقد ساهمت ثورة الاتصالات والمعلومات في زيادة الرصيد الإنساني لدى الشباب وزيادة ثقته في نفسه وفي الآخرين، كما تسمح بتبادل الخبرات بين الشباب بما يساعدهم على حل مشكلاتهم بطرق علمية، الأمر الذي يؤدي إلى بناء الشباب فكرياً، وذلك نتيجة توفر المعلومات في جميع المجالات مما يؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى المعيشة للشباب وبالتالي للمجتمعات، فضلاً عما تتيحه للشباب من متابعة التطورات العلمية الحديثة والاستفادة منها يمكنهم من امتلاكهم للتكنولوجيا وتطوير مجتمعاتهم (عبيدات، ٢٠٠٠: ٨٨).

وعلى المستوى الإنساني تتأثر جميع الجوانب الإنسانية بتكنولوجيا الاتصالات وتتمثل هذه الجوانب في نظم المهارات وانتسابها، ومهارات الذات ومهارات التفكير والنقد واتخاذ القرار، والسيطرة على مصادر المعلومات، وتغيير العلاقات الاجتماعية وتطويرها (البدانية، ٢٠١٠: ٥٢).

ولم يعد بمقدور أي دولة أن تخضع ممارساتها السلبية والخفية ضد مواطنيها، فكل دولة وحدودها أصبحت شفافة في عصر المعلومات والاتصالات. ومن الناحية الاجتماعية فإن ثورة الاتصالات والمعلومات سجلت من خلال النظام العالمي الجديد، تأثيرها الكبير في مجال حقوق

الإنسان والديمقراطية، والتحويلات التي شملت منذ تسعينيات القرن الماضي معظم أقطار أوروبا الشرقية، وبعض الدول النامية، والثورات العربية التي بدأت منذ نهاية ٢٠١٠ بما يسمى بثورات الربيع العربي. (عبيدات، ٢٠٠٠: ٨٠).

وبالإضافة إلى ذلك فقد بات التطور التكنولوجي والمعلوماتي يدعو إلى الخشية من سطوتها وتأثيرها على المجتمعات لتشكيل نمط موحد ومشترك بين دول العالم (أبو اصبع، ٢٠٠٩: ٨٥).

لقد خلقت ثورة الاتصالات والمعلومات التي تزامنت مع النظام العالمي الجديد، أوضاعاً إيجابية للشباب تمثلت في انفتاح سياسات الدول وانفتاح الثقافات عن بعضها البعض، وزيادة تبادل التأثير والتأثر بين مختلف الدول وشعوبها، ولم يعد بإمكان الدول أن تختفي خلف ذاتها، وتمارس سلوكاً سلبياً ضد الشباب والمواطنين، أو لبعض الدول الأخرى التي تمارس مثل هذا السلوك (عبيدات، ٢٠٠٠: ٨٦).

ويمكننا القول إن ثورة الاتصالات والمعلومات تساعد الشباب على الاندماج في المجتمعات العالمية والاشتراك في مشاريع دولية، مما يساعدهم على حل مشكلاتهم وحل مشكلات مجتمعاتهم المحلية، كما يسهم في سيطرة الشباب على قطاعات الإنتاج الهامة والحيوية مما يؤدي إلى مشاركتهم بفعالية في تحقيق برامج التنمية لمجتمعاتهم (تأثير تكنولوجيا الاتصال: ٢٠١٢: ٢).

٢) **عنصر القدرة التكنولوجية:** وهذا يعني الاشتراك في العمليات النشطة للتكنولوجيا بمعنى معرفة الاحتياجات والفرص لحلول التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية، وتلك الاحتياجات تتلخص في التصميم والتنفيذ، والتصنيع والبيع، والتشغيل والصيانة واستخدام المنتجات التكنولوجية، وأيضا الاكتساب والتطبيق للمعرفة والفهم والمهارات، والاختبار والتقييم للمنتجات التكنولوجية. (الشريف، ٢٠٠٧: ٩٠)

٣) **عنصر موارد ومهارات الاتصال:** بهذا المعنى نجد أن القدرة التكنولوجية لها مفعول كبير في التأثير والتأثر، بمعنى فعل ورد فعل على حياة المجتمعات بشكل عام، حيث يكون التأثير من القدرة والقوة التكنولوجية، ويكون التأثير أو ردة الفعل من الجماهير أيا كانت وفي أي بقعة من الأرض عليها تعيش.

أي أن ذلك المعرفة والمهارات العقلية والجسمية المتاحة أثناء تنفيذ الأنشطة التكنولوجية بمعنى المهارات والطرق العملية، والمعرفة العلمية والنظرية وفهم الموارد والعناصر والأدوات، وكذلك المهارات العقلية المتاحة لتعريف الاحتياجات وتحليل المشكلات وتطوير الحلول وتقييم المخرجات لعملية الاتصالات والمعلومات.(أبو اصبع، ٢٠٠٩: ٢٣٦)

ويعني ذلك أيضا القدرة على الاتصال الفكري الشفهي والجغرافي مثل استخدام التكنولوجيا المعلوماتية وهذا يرتبط بالعنصر الآتي وهو الوعي التكنولوجي.

(٤) **عنصر الوعي التكنولوجي:** بمعنى ان التكنولوجيا تتضمن المسؤولية الإنسانية تجاه القرارات والأحداث وضرورة معرفة وجود التكنولوجيا في المنهج ليست هدفا في حد ذاتها بل يمارسها الشباب بأنفسهم، ومن المهم ان يفهم الشباب الأكثر استخداما لعناصر الاتصالات والمعلومات أساليب العمل المنظم في هذه المجالات ويجب على الشباب فهم مكونات العمل المنظم لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يتم اكسابهم الوعي الذي به تحقق الغايات وهذه المكونات هي: (ابو اصبع، ٢٠٠٩: ٢٣٦):

التركيب المتعلقة باجزاء المنتج والعملية والنظام والطريقة التي تنظم بها الاجزاء . والمواد الخام: والتي تعني الاعداد المستخدمة لصنع التركيب. والتصنيع والذي هو عملية تكوين المواد الخام او التراكيب. والميكانيكية : أي الأجزاء من التراكيب التي تسمح لها بالعمل . والقوة والطاقة : المصادر التي تمكن من صنع العمل. والتحكم: الوسائل التي بواسطتها تصبح الميكانيكية نشطة. والأنظمة: دمج الاجزاء لتكوين النظام. والوظائف: موضوعات المنتجات والعملية التي تجعلها مناسبة للنظام الأساسي . والفنيات : تنمية المنتجات والعمليات . والتقييم : المنتجات التي تمكن الناس من استخدامها، ( شلبية، ٢٠١٠: ١).

(ب) **أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** إن العالم يشهد ثورة تكنولوجية هائلة، ثورة علمية تكنولوجية اتصالية ومعلوماتية، أصبح فيها من يملك العلم والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات له الحق في البقاء، مما يتطلب توجيه أهداف التعليم إلى قدرات التعامل مع بني البشر والموارد والأنظمة والتكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، بهدف إعداد جيل يستطيع التعامل مع لغة العصر، وينسجم مع التكنولوجيا ويطوعها، لأن قوة التكنولوجيا في إدارتها وتوظيفها وليس في امتلاكها، ومن هنا تدب أهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وسنتناول تلك الأهمية في الفقرات الفرعية التالية.

(١) **الأهمية الاجتماعية:** في دراسة عن المواقع التي يتردد عليها الشباب العربي عليها، ومدى إمكانية تكوين صداقة حقيقية والموضوعات التي يمكن أن تثار بين أصدقاء الإنترنت، وكذلك إمكانية طرح مشكلة على أصدقاء الإنترنت، حيث أكدت بعض الدراسات أن أكثر المواقع التي يحرص الشباب على دخولها هي البريد الإلكتروني، كما أكد أن عدد كبير من العينة أنه من الممكن أن تنشأ صداقات مع شباب، ويكون الحديث حول موضوعات سياسية جادة حول نظرة الغرب للعرب، إلا أن الغالبية العظمى من الشباب يلجأ إلى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بهدف التسلية والترفيه (Canning , 1999. :10-12)

ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات بإعادة تنظيم الإدارة الحكومية والخدمات العامة وخفض تكلفة الإدارة الحكومية، أو تنفيذ برامج تنمية بشرية اجتماعية في المناطق الريفية والنائية وتدعيم اتخاذ القرارات في كافة المجالات الاجتماعية والإنسانية والشبابية ( Grede, 19-22 : 1998).

ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر في نقل سجلات براءات الاختراع من على مواقع شبكة الإنترنت، ورفع مستوى التعليم والتدريب واستحداث إلى المناطق النائية ( Grede, :22. 1998).

(٢) **الأهمية الاقتصادية:** القضية الرئيسية في الدول النامية تتمثل في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من سرعة الاندماج في السوق العالمية واتساع السوق والمنافسة، وفي بيئة منافسة تصبح تكنولوجيا المعلومات وسيلة هامة للنهوض الاقتصادي غير أن القدرة على التجديد التكنولوجي والإبداع والاختراع لا تتوزع بالتساوي بين الدول، فالدول مرتفعة الدخل تكون في وضع أحسن من غيرها وتتمتع بتوافر عناصر التجديد إلى جانب أنها ممثلة في عدد كبير من العلماء والفنيين والمهندسين، ومن جانب الطلب تتوافر قوة شرائية كبيرة ودخل مرتفع ورغبة في تجربة أفكار ومنتجات جديدة، أما الدول ذات الدخل المنخفض فهي على عكس ذلك تفقر إلى أعداد كافية من العلماء والمهندسين والفنيين (البنك الدولي، ١٩٩٨-١٩٩٩ : ١٤٤-١٤٦).

والعلم والتكنولوجيا والإنتاج مكونات ثلاث تؤثر وتتأثر مباشرة وكلية بسياسات وخطط التنمية، فالعلم هو أساس التكنولوجيا، والمعلومات والتكنولوجيا هي الركيزة الأساسية للإنتاج،

والإنتاج هو عصب التنمية، وسياسة التنمية هي التي تحدد كل مكون ونطاق مشاركة في جهود التنمية الشاملة(الأمم المتحدة، ١٩٩٨-١٩٩٩ : ١٤٤-١٤٦).

ولعل التأثير الأكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيكون في خفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي يرفع من مستوى النمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد مكونات التنمية البشرية، وتساهم تكنولوجيا المعلومات في رفع مستوى التنمية البشرية من خلال دورها الفعال في تحسين خدمات التعليم والصحة والأمن، حيث تؤدي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين جودة ونوعية وسرعة ودقة المعلومات والمقدمة إلى متخذي القرارات والعاملين في هذه المجالات(البنك الدولي، ١٩٩٨-١٩٩٩ : ١٤٤-١٤٦).

وبالإضافة إلى ذلك فإن أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمتد إلى التشغيل وتوزيع المهن في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وسوف يتأثر مستوى التشغيل بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مستوى الإنتاجية خاصة في القطاعات الجديدة لخدمات المعلومات، وسوف تزيد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تغير الهيكل الإنتاجي للدول النامية الناهضة في التحول إلى مجتمع المعلومات، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إبراز المزايا النسبية وتنشيط حركة رؤوس الأموال الدولية(3: ITU,1999).

للمعلومات والاتصالات وما ينتج عنها من معرفة لها أهميتها في كافة الأنشطة الاقتصادية، وهناك وهي لا تقدر بتقدير كميتها ولكن بتأثيرها الكلي على الاتصالات والمعلومات وتأثيرها على عناصر العلم ورأس المال والنمو وهذه العناصر تعزى في مستوى إنتاجيتها باستخدام عناصر تكنولوجيا الاتصالات والمعرفة. ( زين الدين، ٢٠٠٠ : ١٩).

كما تعمل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة على تقليل الوقت وخفض تكلفة نقل المعلومات وتسهيل تخزين ومعالجة المعلومات، لذلك فهي تتضمن ملامح تكنولوجيا المعلومات، وخاصة اتساع حجم السوق ورفع القدرة على المنافسة وانتشار عمليات التجديد والابتكار في مجال الإنتاج، وانتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وخفض تكلفة الاتصالات(البنك الدولي، ١٩٩٨-١٩٩٩ : ١-٣).

**٣) الأهمية التعليمية:** وفرت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات العديد من الفرص لتحقيق التنمية في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية ورفع مستوى معيشة المواطنين وتتيح الفرصة لشعوب العالم الثالث والدول النامية للاندماج في المجتمع العالمي، ومن أهم المجالات التي تساهم بها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مجال التعليم حيث أن

تأهيل الجيل الجديد من الطلاب والشباب والخريجين مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يرفع من قدرتهم التنافسية على مستوى العالم ويفتح أمامهم آفاق المعرفة التي تمثل حجر الأساس للتنمية في كافة المجالات(فودة، ٢٠٠٤، ٨٥).

وقد سمحت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنقل سجلات الإبداع وبراءات الاختراع من على مواقع شبكة الانترنت، ورفع مستوى التعليم والتدريب واستحداث طرق التعليم عن بعد والتعليم مدى الحياة، ونقل خدمات التعليم والتدريب إلى المناطق البعيدة والمعزولة(Grede, 1998. : 19-22).

كما يبرز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم باستخدام أهم عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي الوسائل السمعية والبصرية، وأيضاً الوسائل المتعددة وهي نظام متكامل يشمل الوسائل السمعية والفيديو والصور والمعلومات المكتوبة( Grede, 1998. : 22).

٤) **الأهمية الصحية:** ساهمت ثورة الاتصالات والمعلومات في تحسين الخدمات الطبية من خلال قواعد البيانات الإلكترونية عن حالات المرضى التي تسهل التشخيص والربط الإلكتروني للمراكز الطبية والمستشفيات مما يحسن من الخدمات الطبية المقدمة وبالأخص في المناطق النائية(فودة، ٢٠٠٤ : ٨٤).

وكذلك ساعدت على التخفيف من مشكلات تلويث وتدمير البيئة، وبالتالي الارتقاء بنوعية الحياة ورفع المستوى الصحي بتداول المعلومات والمعرفة بين العاملين في الخدمات الطبية والصحة العامة مما يوفر الوقت والجهد والمال، ولعل في استخدام طرق تقديم الخدمات الطبية عن بعد Telemedicine سيضمن تقديم الخدمات الطبية إلى الأماكن النائية بسرعة ويسر وبتكلفة قليلة، وبهذا الأسلوب يمكن إجراء التشخيص والعلاج وإجراء العمليات الجراحية بوجهات كبار الأطباء عن بعد(فودة، ٢٠٠٤ : ٨٤).

٥) **الأهمية الثقافية :** تعمل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على رفع مستوى الإنتاجية، وقدرات الاختراع وزيادة الإبداع، والتجديد أي تضيق فجوة التخلف المعرفي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ( الغنيمي، ١٩٩٨ : ١٠٣ ).

وإعلاء حرية التعبير والتأكيد على هذا الحق الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي نص على حرية السعي في تلقي ونشر المعلومات والأفكار دونما اعتبار للحدود وهو ما ينطبق على أدوات الاتصال المعلوماتي

المختلفة بما فيها الانترنت، ولم يتوقف دور وأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عند حدود التقنية فقط، بل خلقت في الوقت نفسه واقعا جديدا وفريدا تختص بواقع الإنسان اليومي وشؤون حياته المختلفة وأصبحت تشكل منظومة إنسانية ثقافية واجتماعية وسياسية بفرض حقائق جديدة غيرت من الشكل التقليدي العام لحرية التعبير، فلم تعد تلك الحرية قاصرة على توافر الموارد الاقتصادية التي تشبع حاجات الإنسان فقط، ولم تعد قاصرة أيضا على نمط تقليدي من الحرية السياسية التي كانت تشتمل عبر الأحزاب والحركات المناهضة للحكومات، أو حتى عبر المظاهرات السلمية وغير السلمية وإنما أحرز واقع التطور التكنولوجي المعلوماتي في مصر (على سبيل المثال) بيئة جديدة ثلاثية الأبعاد للتعبير عن حقوق الإنسان، فلم يعد مطلوبا من الحكومة المتطلبات الحياتية الاقتصادية فقط، وإنما أصبح مطلوبا منها ضمان حرية شبكة الاتصالات والمعلومات وشفافية التعبير ( احمد، ٢٠١٠: ٢).

٦) **الأهمية القانونية:** وأهمية ثورة الاتصالات والمعلومات في مجال القانون تدفع من وثيقة " حقوق الإنسان الرقمية الصادر عن إعلان الديمقراطية الرقمية، والتي باركتها الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية، والتي تعكس كيفية ممارسة الإنسان لحرية التعبير بأبعادها المختلفة من خلال حقوق عدة أهمها: ( احمد، ٢٠١٠: ٢)

أ) حق الاتصال المفتوح بالانترنت، ويهدف هذا الحق إلى أن تكون شبكات الاتصال مفتوحة ومتنافسة مع توفير كافة الخيارات أمام المستخدمين، دون أن يكون هناك قيود مفروضة من جانب مالكي الشبكة فيما يتعلق بجودة الخدمة أو طبيعة الاستخدام.

ب) حق الاتصال غير المقيد (حرية التعبير): ينبغي أن تتاح لمستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات التواصل الكامل دون مستخدمي الشبكة للوصول إلى المعلومات والخدمات، ومنع الرقابة، أو تحقيقها عن مواقع التعبير بكافة أنواعها الدينية والسياسية والثقافية.

ج) الحق في شبكات مجتمعية قوية: بمعنى انه ومن اجل تحقيق تقدم ملموس في كيفية الحصول على المعلومة وحرية التعبير عن الرأي عبر وسائل الاتصال المختلفة فلا بد من توافر مماثل في الجوانب المجتمعية، بحيث تكون هذه الجوانب قادرة على دعم نتائج هذا التطور المعلوماتي وانعكاساته على الخدمات العامة والتعليم ولكافة قطاعات المجتمع.

د) الحق في الخصوصية على الانترنت: خاصة فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية، وعليه ينبغي توفير اتصالات آمنة من المراقبة والاستغلال الخارجي.

ه) الحق في مواقع عامة على الشبكة الدولية: بمعنى عدم الاكتفاء بتخصيص جزء من الشبكة الدولية لتطبيقات تجارية وإعلانية فقط، وإنما إتاحة المجال أمام مواقع ذات اهتمامات عامة وخطابات غير تجارية مثل مواقع عند التجمعات والبرامج التعليمية، التعبير الثقافي.

و) الحق في خدمة رقمية عامة بمعنى عدم اقتصار مجتمع المعلومات على الطبقات القادرة مالياً أو المثقفة أو المتعلمة أو حتى محدودة التعليم، وإنما يجب أن يتساوى كافة المواطنين في الوصول لخدمة الاتصال والمعلومات، وتوفير هذه الخدمة للمناطق العشوائية والأحياء الفقيرة والقرى والمناطق المعزولة.

٧) **الأهمية الإعلامية:** وذلك من خلال زيادة درجة النمطية (Standardization) في عملية الإنتاج والاستهلاك، إذ أن النمطية، بطبيعتها، هي نقيض التنوع والتفرد، فالإنتاج الإعلامي النمطي الكبير والواسع يحل محل التفرد، فإذا بالاستهلاك المتميز يتحول إلى استهلاك جماهيري، تدفع الهوية من أجله ثمنا باهظا، وتبدو النمطية واضحة، ليس ذلك بسبب القدرة الإنتاجية للسلعة نفسها فقط، بل بسبب زيادة قوة وسائل الإعلام وانتشارها وفعاليتها، وقدرتها على نقل المعلومات والأفكار، فتطور فن الإعلان والتسويق وتطويع المستهلكين، وهو ما جعل مبدأ سيادة المستهلك الشائع لدى الاقتصاديين خرافة لا علاقة له بالواقع (أبو عرجة، ٢٠١٢: ٩٨-٩٩). وقد برزت الأهمية الإعلامية في ثورات الربيع العربي بشكل واضح لا لبس فيه من خلال فكرة ان المواطن اصبح صحفي واعلامي يعتمد على الاتصالات والمعلومات في نقل المعلومات.

٨) **الأهمية الذاتية الشخصية:** وتأتي هذه الأهمية عن طريق إثبات تفوق الإنسان لذاته على غيره بقهر الإنسان للتكنولوجيا وتطويعها في خدمته، وليس العكس، فهناك رغبة دفينة في نفس الإنسان تتمثل بإثبات تفوقه على غيره، ذلك أن الشهرة إلى السيطرة وقهر الآخرين تبدو كأنها قوة وسطوة طالما زاد حجم هذه السيطرة عليهم، تماما كما هي شهرة الشهرة عبر وسائل الإعلام الحديثة، وشهوة جمع المال وتضاعف حجم الثروة، وشهوة إخضاع الآخرين بالقوة المادية طالما زادت فعالية الأسلحة المنتجة، فإذا



بالمراء يحاول أن يستأثر بالأدوات المتاحة لمجرد الاستمتاع بتفوقه على غيره لقهرة ( أبو عرجة، ٢٠١٢، ص ٩٩).

ودراسة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى التشغيل في الدول النامية تأخذ اتجاهين(3: ITU,1999):

١- دراسة آثار التشغيل الناتجة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يترتب عليها من تغيير الهياكل الإنتاجية للدول النامية بما فيها (العربي) في المدى الطويل ورفع مهارة قوة العمل وتحسين إنتاجيتها بفضل التغيير التكنولوجي، ولذلك تأثير إيجابي على التنمية البشرية.

٢- دراسة آثار تكنولوجيا المعلومات في رفع مستويات التعليم الأساسي والجامعي والتدريب وتطافر سياسة التشغيل مع غيرها من السياسات الاقتصادية وزيادة التنسيق بين مختلف النواحي التنظيمية الثقافية والتاريخية والسياسية مما يؤدي إلى رفع مستوى التنمية البشرية.

### ج- خصائص ثورة الاتصال والمعلومات :

تعتبر المعلومات والاتصالات في العصر الحالي شريانا حيويا لكل مؤسسة خصوصا المؤسسات السياسية والتربوية التي أصبحت تضم أعدادا من الكوادر البشرية إضافة إلى التعقيد في عملية اتخاذ القرارات السياسية والإدارية واقترانها بظروف عدم التأكد والمخاطرة، ولكي تساهم المعلومات في التوصل إلى قرارات رشيدة وعقلانية، ودخلت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المؤسسات الإنتاجية والخدمية ومنظمات الأعمال لاستثمار هذه التكنولوجيا في انجاز مهامها ونشاطاتها وزيادة الإنتاج، ثم حصل تزاوج بين تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات الحديثة أدى إلى ظهور مجتمع المعلومات المعاصر الذي يمكن إجمال أهم خصائصه بالاتي :

١- انفجار المعلومات : أصبحت المجتمعات المعاصرة ومؤسساتها العلمية والسياسية والثقافية والإنتاجية، تواجه تدفقا هائلا في المعلومات التي أخذت تنمو بمعدلات كبيرة نتيجة للتطورات العلمية والتقنية الحديثة وظهور التخصصات الجديدة ، وتحول إنتاج المعلومات إلى صناعة وتتخذ هذه المشكلة في تفجر المعلومات مظاهر عديدة هي : (ابو عرجة، ٢٠١٢ : ٩٩)

- النمو الكبير في حجم الناتج الفكري : حيث بلغ معدل النمو السنوي لناتج الفكري كان يتراوح بين ٤-٨% وأصبحت كمية المعلومات ، وأصبحت كمية المعلومات تتضاعف كل اثنتي عشرة سنة.

- تشتت النتاج الفكري : وذلك بسبب التداخل في صنوف المعرفة الأمر الذي أدى إلى ظهور فروع كثيرة جديدة مثل الهندسة الطبية، والكيمياء الحيوية، وكلما زاد الباحثون تخصصاً وتضخم النتاج الفكري قلت فعالية الدوريات التي تغطي قطاعات عريضة، ومن الصعب متابعة كل النتاج الفكري والإحاطة به من قبل الباحثين والدارسين.
- تنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها : فبالإضافة إلى الكتب، والدوريات، والرسائل الجامعية، والتقارير العلمية، وبراءات الاختراع، والمعايير الموحدة والمواصفات القياسية، هناك المصغرات، والمواد السمعية، والبصرية، وأوعية المعلومات الإلكترونية كالأقراص المتراسة ( ROM C.A. ) والوسائط المتعددة (multimedia) والأوعية الفائقة أو الهيبريميديا (Hypermedia) (شكر، ٢٠٠٩: ١).

٢- البنية التحتية المعلوماتية الوطنية (National Information Infrastructure) (NII) وتعرف البنية التحتية المعلوماتية بأنها الهيكل الفيزيقي والتخليقي للمجتمع المعلوماتي وتضم هذه البنية : الشبكات المالية، وشبكات الخدمة العامة (كالتليفونات ووسائل الاتصال الأخرى) وشبكات المؤسسات والشركات الخاصة والمستخدمة في تناول المعلومات، وشبكات المنظمات التعليمية متبادلة المنافع (كالانترنت)، وشبكات الاشتراك وهي مؤسسات قطاع خاص خدماتية في مجال المعلومات مثل الشبكات المحلية، والشبكات الحكومية والدفاعية والعسكرية، وشبكات وحدات الخدمات العامة التي تعتمد على الحاسب) كالمياه، والمجاري، والمواصلات، ونظام المرور) وشبكات المعلومات التي تعتمد على الحاسب مثل التحكم بالبيئة والأمن في المباني الكبيرة (Devost, 1995: 2) مما أدى إلى زيادة أهمية المعلومات كمورد حيوي استراتيجي: إذ أنها تلك المعلومات أصبحت لها أهميتها في الاقتصاد القومي، والقرار السياسي والدفاعي والأمني وخطط التنمية الوطنية والقومية واتخاذ القرارات وحل المشكلات ( Devost,1995 : 2 ) ، يساهم في ذلك بروز التكنولوجيا : Technology أي الاعتماد على الجانب التقني في تسيير الحياة الاقتصادية، والاجتماعية ، حيث تشكل المعلومات ومعالجتها وتخزينها، ونقلها أساساً لنشاط المجتمع وتؤدي إلى استخدام تقنيات المعلومات وساهم في سرعة انتشار هذه التقنيات وخاصة الحاسبات الانخفاض الحاد في أسعار كلفتها، ودخولها في البضاعة، والصور الفوتوغرافية، والألعاب، والسيارات والمصانع، والأفلام والمذياع والتلفاز والهاتف ( البداينة، ٢٠٠٩: ٥٢-٥٣)، وقد تنامي الاعتماد على استخدام الحواسيب في مجالات التجارة البضاعة وتبادل المعلومات واستمر التقدم في تكنولوجيا الاتصالات مما أدى إلى ظهور خدمات عديدة لنقل

المعلومات مثل البريد الإلكتروني، وخدمات الالكترونية، والفيديو تكس، والمؤتمرات، والانترنت، (شاكر، ٢٠٠٩: ٢).

٣- الرقمنة : Digitalization : إن توظيف الأرقام في التقنيات الحديثة أدى ثورة جديدة في هذا المجال، فالكاميرا الرقمية والموسيقا الرقمية، والهاتف الرقمي، والكلام الرقمي، والتوقيع الرقمي، والحساب الرقمي، وإن تحويل الأمواج الصوتية في الهاتف إلى أرقام مكن ملايين الأفراد من استخدام خطوط الهاتف في ربط الحاسبات ، بالتالي ربط العالم بشبكة من الحواسيب، وتحويل المواطن إلى مواطن رقمي رقم في الأحوال المدنية، رقم في المخبرات ، رقم في الشرطة وفي المدرسة، رقم في الجامعة، والمنزل ورقم المحل، ورقم الهاتف رقم أي مجتمع رقمي (البدائية، ٢٠٠٩: ٥٢)، وقد وظف لهذه الغاية استخدام الانترنت، والجوال، والفاكس، على نطاق واسع في الاتصالات والمراسلات الشخصية والرسمية إلى الابتعاد عن الرسمنة في التخاطب، والتركيز على المعلومات المرسله، ووفر فرصة التواصل المستمر بغض النظر على المكان والزمان، (البدائية، ٢٠١٠: ٥٣).

٤- تنامي النشر الإلكتروني: والمقصود بالنشر الإلكتروني إنتاج المعلومات ونقلها بواسطة الحواسيب والاتصالات من لعد من المؤلف أو الناشر إلى المستفيد النهائي مباشرة أو من خلال شبكة اتصالات، والمخزون الإلكتروني على الوسائل الممغنطة نظام الأقراص (CD. DVD) وقد ساعد النشر الإلكتروني على تحقيق عدد من الفوائد ومنها : سرعة الحصول على المعلومة، المحافظة على المعلومة من الضياع والتلف، التغلب على مشكلة الحيز والسعة بسبب تراكم المعلومات، توفير الكلفة الكبيرة التي تحتاج إليها العمليات الفنية : كالتزويد، والفهرسة، والتجليد، والصيانة، (شاكر، ٢٠٠٩: ٣).

٥- الاتمة الرقمية ( Automation ) : فمن الطيران، والطيار الآلي إلى الإنسان الآلي في المختبرات، وفي المصانع، إلى الاتمة الصناعية بصفة عامة، وإلى المكتب التلقائي، ثم إلى الصراف الآلي للنفود، وإلى الحاسب والمجيب الآلي في المنزل أو العمل، ومن المجالات الأخرى ما يسمى النقل الذكي : ( Intelligent )

Transportation System ( ITS )) والتي توفر خدمات عديدة منها:

- إدارة السفر والنقل (معلومات عن الطريق وتوجيه السائق، ومراقبة المرور، وإدارة الحادث).

- إدارة الطلب على السفر (معلومات سابقة عن الرحلات، والطريق والحجز).

- عمليات النقل العام (إدارة النقل العام، ومعلومات الانتقال المتعققة بالطريق وبالشخص، أمن السفر،
- الدفع الإلكتروني (الصراف الآلي)
- عمليات المركبة التجارية ( فحص الأمام على جانب الطريق تلقائياً، التوجيه، الأمن في أثناء القيادة).
- إدارة الطوارئ (إبلاغ الطوارئ ، وأمن الأفراد ، إدارة مركبة الطوارئ) .
- نظم الأمن والمراقبة المطورة للمركبة ( تجنب التصادم الطولي والجانبى، والتقاطعي والاستعداد الأمني، ( روسبنوغ، ( ٢٠٠٠: ٢٠٠٥) .
- ٦- تزايد حجم القوى في قطاع المعلومات: أصبحت القوى العاملة في قطاع المعلومات في بعض الدول المتقدمة تنمو بشكل سريع فعلى سبيل المثال كان هناك ٧١% ممن يعملون في المهن المعلوماتية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠، أما الآن فقد ارتفعت نسبتهم إلى أكثر من ٩٠% (مبرمجون ، أساتذة، محررون، محاسبون، مصرفيون، أمناء مكاتب) وتعد اليابان من الدول الرائدة بالنسبة لاقتصاديات المعلومات السبعينات والثمانينيات وليست ثورة الروبورت، والامتمة ، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في صناعة المعلومات كأشباه المواصلات والحواسيب، والاتصالات إلا إحدى علامات هذا العصر المعلوماتي الجديد( شاكر، ٢٠٠٩: ٣).
- ٧- التفاعل عن بعد ( Distance Interaction) : لم يعد التفاعل وجهاً يتطلب الحضور المادي للمتفاعلين : فالردشة والرسائل القصيرة والتواصل عبر الانترنت قد غتت الحواجز الجغرافية وحتى الثقافة بين المتفاعلين والمجال الأمني لم يعد السارق بحاجة إلى أن يذهب ليسطو على بنك ما أو سلعة، فاعتراض بطاقة الائتمان وهي في طريقها إلى البائع أو تحويل الحسابات من مكان لآخر أو سرقة المعلومات ونقلها يمكن أن تحدث والفاعل الحقيقي في مكانه والهدف من مكان لآخر ( البدائية، ٢٠٠٩: ٥٤)، وباستخدام شبكة الانترنت العريضة النطاق، فقد عجلت تلك الشبكة من نمو حركة التجارة على الانترنت كما غيرت من طريقة من طريقة استخدام الناس ومذشات الأعمال لها، وأدى استخدام الانترنت أيضا إلى زيادة وتيسير الوصول إلى أضاف المنتجات المعروضة، من خلاله، وبالتالي زيادة بيعها وذلك بسبب الكمية الكبيرة من المعلومات ويسر ذلك اعتماد أشكال جديدة من تنظيم مؤسسات الأعمال (مرسي، ٢٠٠٤: ١٠٢).
- ٨- اللاحدود ( Noboundaries) في مجتمع المعلومات والاتصالات تتلاشى الحدود الجغرافية بين الدول ، فالفرد موجود في المكان وهو في مكان آخر، ويرى هاندي

واندرسون، أن المجتمعات قد انتقلت من العالم المادي ( physical world ) إلى الوجود التخيلي ( Virtual Eyistence ) في الفضاء ، ومن جوانب المجتمع المعلوماتي غير المحدود ما يلي :

- النشاطات المعلوماتية مثل نشاطات التعليم البحث العلمي، والتصاميم الهندسية، والعمليات الصناعية، والمعلومات الشاملة، والمعلومات الترفيهية بوسائل الاتصال، ، والسجلات العامة والخاصة، وغالبا ما حلت النسخة الالكترونية محلها.
- نشاطات التحويل، إذ يتم نقل النشاطات التجارية والتحويلات المالية، والنشاطات الحكومية من خلال الحاسب وشبكاته في غياب السجلات الورقية.
- الأبنية المادية والوظيفية، ويزداد ضبط هذه البنى من خلال البرمجيات والالكترونيات أكثر من التحكم بها، وضبطها من خلال الوسائل الميكانيكية، أو الالكترونية، (البدائية، ٢٠٠٩: ٥٦).

٩- الحكومة الالكترونية : يقصد بالحكومة الالكترونية أداء الأعمال الإدارية والخدمات الحكومية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن اعتبار الحكومة الالكترونية حالة خاصة من الأعمال التجارية : E-Business وبالطبع مع فارق هام وهو أن العنصر الفاعل ليس شركة أو منشأة تجارية وإنما إحدى السلطات العامة، ومن جهة أخرى يتم التعامل مع مواطن وليس مع عميل تجاري، أي أن أعمال الحكومة الالكترونية تعني الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع وظائف الإدارة الحكومية مثل خدمات الإجارة الحكومية وتوجهات السياسية العامة وتنفيذ القوانين وأكثر من ذلك تطور البنية الداخلية لعمليات الإدارة العامة وبصفة خاصة استخدام الإمكانيات المتاحة في الانترنت وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تغيير وتطوير هياكل وإجراءات الإدارة الحكومية ( زين الدين، ٢٠٠٤ : ٩١)، وفي مجال الاتصالات يجب عمل شبكة اتصالات بالإدارة الحكومية الأخرى والموظفين عن طريق تأمين فعالية شبكة داخلية للمعلومات (الانترنت للقيام بعمليات التسجيل للسيارات واستخراج رخصة القيادة وتجديد البطاقة الشخصية وجوازات السفر، وفي هذا المجال تستخدم بنوك المعلومات لتوفير بيانات إحصائية وسلاسل زمنية وعناوين الكترونية وفي مجال علاج الإدارة الحكومية تستخدم البطاقات الذكية لإدارة ساحات الانتظار واستخراج رخصة القيادة وتجديد البطاقة الشخصية وجوازات السفر ( زين الدين، ٢٠٠٤ : ٩١).

١٠- الأبعاد الجديدة للخصوصية: أضافت التكنولوجيا أبعادا جديدة للخصوصية تتعلق باختزان واسترجاع المعلومات عن الناس ، وإمكانيات الوصول لهذه المعلومات عن طريق شبكات الاتصال. (شاكر، ٢٠٠٩: ٤).

د. البعد السياسي واثر البث الفضائي على ثورة التكنولوجيا والمعلومات:

(المشاقبة، ٢٠٠٢: ١٠-١١)

(١) التأثير على العلاقات الدولية.

(٢) دعم التوجه نحو الديمقراطية وقيم السوق .

(٣) افتراق الحصار الإعلامي الداخلي للتأثير على البناء السياسي.

أما الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي على المستوى الداخلي فهي :

(١) التأثير على الجمهور بشكل عام .

(٢) نشر الوعي السياسي.

(٣) الرقابة على السلطة .

(٤) الترويج السياسي.

اما المستوى الخارجي فإن الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي:

(١) اضافة المشروعات على السلطة .

(٢) تكريس قيم سياسية معينة .

(٣) توسيع دائرة النفوذ والمصالح .

وتأثير البث الفضائي على دول الجنوب كان من خلال:

(١) دور وكالات الانباء في نقل الاخبار .

(٢) تفوق وكالات الانباء العالمية في جمع وتقديم المعلومات.

(٣) حدة الصراع الفكري الايديولوجي بين دول الشمال ودول الجنوب.

(٤) الاستثمار في صناعة الاتصال الجماهيري وتأكيد الصراع بين الشرق والغرب .

وهناك مظاهر ومخاطر في اختلال التوازن في التدفق الاعلامي ومن تلك المظاهر والمخاطر فتمثل فيما يلي:

(١) الاختلاف في التوازن الكمي بين الشمال والجنوب.

(٢) هيمنة دول الشمال على محتوى الرسائل الاعلامية.

اما دور ثورة الاتصالات في اختلاف التوازن الاعلامي بين دول الشمال والجنوب فهو من خلال :

(١) زيادة الفجوة الاتصالية .

(٢) زيادة الهيمنة الاتصالية.

(٣) انهيار السيادة الاعلامية للدولة .

هـ\_ اليونسكو وقضية التوازن الاعلامي بين الشمال والجنوب: ( المشاقبة ، ٢٠٠٢ ، ٥١ - ٥٣).

اوضحت ازمة اليونسكو ان هناك مخططا اعلاميا تحاول دول الشمال فرضه على بقية دول العالم خاصة دول الجنوب، وقد حدثت الأزمة نتيجة لانسحاب الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، وسنغافورة من اليونسكو عام ١٩٨٤م، ومهما يكن من امر، فقد كان لهذا الانسحاب اثره على التيار الانجلوساكسوني، وتتمثل قضية التوازن الاعلامي بين الشمال والجنوب بما يلي:

- الشكوى من غياب التوازن والعدل في مجال الاعلام والاتصال.
- الانحياز من قبل اليونسكو للعالم الثالث من خلال البرامج والسياسات والمؤتمرات وهذا ما يشكل دعما للشعب الذي يريد التركيز على ثقافته وحضارته.
- تبني اليونسكو لقضايا حقوق الانسان دون تمييز باللون او العرق او الفكر او الدين او الجنس.
- انعكاس الرؤى والافكار واختلافاتها من خلال معارك اليونسكو على قضيتنا العربية(فلسطين) وصراعنا مع اسرائيل.

## المطلب الثاني : أنواع الإعلام الدولي

بعد أن كان الإعلام يعاني من ضعف الإمكانيات والتقنيات ومحدودية الانتشار، وضيق المسافة وتقييد القدرات الإعلامية، نتيجة غياب مفاهيم الحرية، والديمقراطية، والتعددية، التي هي أساس التطور الصحفي والإعلامي، إلا أنه أصبح بإمكانه اليوم، أن ينفذ ويخترق الحواجز والمسافات، بفعل تعدد الوسائل الإعلامية وانتشارها، والتطور التقني والتكنولوجي الذي فرض مرحلة جديدة في الإعلام، وهي عصر الصورة التي أصبحت القوة الأساسية للدولة في إحداث التغيير والتأثير على الرأي العام، وتلمس مشاعر الناس وأحاسيسهم واحتياجاتهم وهمومهم وآمالهم وتطلعاتهم.

لقد انتقل الإعلام إلى مرحلة خطيرة بعد انتشار الفضائيات : حيث تحالف فيها مع الهيمنة السياسية وقوة الدولة لتمرير مفاهيم جديدة على العالم في إطار مبرمج اندمج فيها مع الهيمنة السياسية وقوة الدولة لتحرير مفاهيم جديدة على العالم في إطار مبرمج، اندمج فيها مع برامج وسياسة الدولة، في وقت ما يزال فيه الإعلام العربي مقيدا ومحاصرا في إظهار ودوره في التصدي للمشاكل والعيوب داخل المجتمع من دون أن يحدث هذا التغيير.

لقد فرض الإعلام الفضائي والرقمي ذاته على حياتنا، ومنحتنا الطرق السريعة للمعلومات القدرة على أن تكون في كل مكان في آن واحد، ولم تعد المسافات عقبة بين الناس، وأصبحت الحدود بين البلدان سهلة وشفافة دون أي حواجز، وفي جميع الحالات لا يمكن لنا كأمة عربية، أن نرفض هذا التحول الذي تتسع فيه المحطات الفضائية وتدخل البيوت وتستقبلها دون إرادتنا، فكان التحدي هو كيف نستخدم هذا التقدم التكنولوجي لصالح قضايانا وحقوقنا ان الاعلام الدولي عدة انواع تبدأ بالبيت الفضائي وغيرها من الانواع .

وسنتناول هذا المطلب من خلال الفقرات التالية :

**أولا : التعريف بالبيت الفضائي.**

**ثانيا : التعريف بالإعلام الدولي وأنواعه.**



## أولاً : التعريف بالبحث الفضائي:

اعتبر البث الفضائي احد أنواع الإعلام الدولي، وبالتالي فيعرف البث الفضائي بأنه قيام القناة الفضائية بإطلاق برامجها على شكل ترددات وموجات إلى الأقمار الصناعية عن طريق بعض الأجهزة المتطورة ثم تقوم الأقمار الصناعية بإعادة هذه الترددات والموجات والذبذبات على شكل بث فضائي ونحن بدورنا نستقبله عن طريق الأطباق وبالتالي نشاهد البرامج والأخبار والمسلسلات على شاشات التلفزة بكل سهولة ( نور، ٢٠٠٩)، وتعمل التلفزة الرقمية بواسطة بث قمر اتصالات يستخدم فرصة ( Ku Band ) وحالما تصل الإشارة إلى القمر الصناعي فإنه يعيد بثها إلى الأرض، وتمكن وظيفة الطبق بتسهيل عملية ارتداد الإشارة إلى الأرض، لتستقبلها اللواقط بتجميع الإشارات ونقلها إلى أجهزة الاستقبال المرئية ( التلفزيونات) ويوفر البث الفضائي للمشاهد عرض قنوات أكثر من قنوات البث الأرضي السلبي (الانتينا)، وبالسعر نفسه، فإذا كان المشاهد مع البث الأرضي التلفزيوني التقليدي، (السلبي) فيمكنه أن يستقبل ما بين (٥٠-٩٠) قناة أرضية، ومع البث الفضائي(اللاسلكي) يمكنه الحصول على أكثر من (٤٠٠) قناة فضائية عبر استقبال قمر صناعي واحد(أبو أصيب، ٢٠٠٩: ٢٣٨)، ومن ناحية أخرى وفرت بعض القنوات الفضائية وسيلة مشاهدة برامجها عن طريق البث المباشر على الانترنت وشبكة الانترنت وهو يسر للكثيرين فرصة مشاهدة القنوات الفضائية على شبكة الانترنت(نور، ٢٠٠٩: ٢).

ولا يتأثر البث الفضائي بظروف الطقس ويوفر للمشاهد صوراً رقمية ذات جودة عالمية، تصل لكل المواقع التي تخضع لنطاق بث أقمار الاتصالات الصناعية، وتوفر الفضائيات إمكانيات التفاعل وتتعامل أساساً مع حقوق البث الحصرية لبرامج تعرض عند طلب المشاهد ، الذي يستطيع التحكم والتفاعل مع البرامج، بإعادة تسجيلها أو عرض برنامجين في آن واحد، أو يقوم بتقديم أو تأخير أو إيقاف برامج تلفزيونية مباشرة، مما لا يتوفر في التلفزيون الأرضي العادي( أبو أصيب، ٢٠٠٩: ٢٣٨-٢٣٩).

تبث معظم الفضائيات العربية عبر القمر المصري نايل سات ( Nile sat ) ، والقمر العربي عرب سات ( Arab sat ) ، والقليل منها على القمر الأوروبي، وتعد مناطق التغطية الأساسية للقنوات الفضائية العربية هي المنطقة العربية وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وفي وقت تتعرض هذه المناطق إلى بث كثيف من فضائيات عالمية عبر مختلف الأقمار، مما يعني أن التغطية العربية لهذه المناطق تحتاج إلى دراسات معمقة للتعرف على فعالية البث في مختلف مناطق العالم، وآراء المشاهدين وتوجيهاتهم تجاه أي قناة عربية إضافة

إلى دراسة الأنظمة المتبعة في مختلف دول العالم، ومقارنتها بالأنظمة العربية، وخاصة فيما يتعلق بالاستقبال وتوزيع القنوات الفضائية والتشريعات المتعلقة بها،(الخالدي، ٢٠١٢: ٨٥).

## ثانيا : التعريف بالإعلام الدولي وأنواعه:

سنتناول في هذه الفترة التعريف بالإعلام الدولي وبيان أنواعه وعلى النحو التالي:

أ) **الإعلام الدولي** : هو كافة النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور الدولي بالحقائق والأخبار الصحيحة عن القضايا والموضوعات الدولية بطريقة موضوعية وبدون تحريف مما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والإدراك لديه(الجمهور) ومما يسهم في تكوين رأي صائب حول المشكلات العالمية المطروحة.( الحفيف، ٢٠٠٨: ٢). ويعرف بأنه: الإعلام الموجه والمقصود الذي تبثه دولة، ليتخطى الحدود الدولية ويصل إلى الجمهور الخارجي ويهدف إلى توفير مناخ عام لدى الرأي العام الأجنبي مساند للدولة التي تقوم بالإعلام الخارجي في مواقفها وتعريف شعوب العالم بالإعلام الثقافي والفكري والحضاري لهذه الدولة لتفسير وجهات نظرها السياسية بالنسبة إلى المشكلات والقضايا الدولية والإقليمية والمحلية ومساندة سياساتها الخارجية، ومن هنا فإن الإعلام الدولي مرتبط بشكل مباشر ووثيق بطبيعة السياسات الخارجية التي تتبناها الدولة وهو تشكيل يأخذ حجمه وثقله وأبعاده وممارسته على ضوء ما يتسع لأفق السياسة الخارجية من يعين عدة وسائل أخرى حيوية تلعب دورا مهما في بناء العلاقات الدولية داخل المجتمع الدولي ( الوسط، ٢٠٠٣: ٢٩٧). ومن خلال ما سبق نرى بالإعلام الدولي: هو وصول الخبراء إلى خارج الحدود الوطنية والإقليمية ليتعدى إلى الساحة الدولية، وهكذا فإن الإعلام الدولي له دوره المهم والواسع في السياسة والقرارات السياسية الدولية وفي طبيعة العلاقات الدولية .

ب) **أنواع الإعلام الدولي** : قبل الخوض في أنواع وسائل الإعلام الدولي لا بد من التمييز بين مصطلحي وتأثيرات وفعالية، ووسائل الإعلام الدولي، فمصطلح " تأثيرات" يشير إلى أي من نتائج عمل وسائط الإعلام، سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، والثاني يشير إلى القدرة على تحقيق أهداف معينة، سواء كانت هذه الأهداف لجذب جماهير واسعة، أو التأثير على الآراء والسلوك (كويل، ١٩٩٩ : ٣٦)، وربما أثرت وسائط الإعلام الجماهيرية (المحلية والدولية) ليس

على الآراء السياسية فحسب بل وعلى الطريقة التي تدار بها السياسة وعلى طريقة تنظيم نشاطاتها الرئيسية، وربما تغيرت الأدوار السياسية، والقيم السياسية (كويل، ١٩٩٩ : ٣٦)، ومن هنا يأتي دور الاعلام في التأثيرات والفعالية على الرأي الشخصي للفرد حول موضوع ما مثل الثورة أو الاحتجاج والتغيير وأما عن أنواع وسائل الإعلام الدولي فهي كما يلي :  
(تشومسكي، ٢٠٠٣ : ٧):

١- البروباغندا : يتحدث نعوم تشومسكي على أن البربوغندا تدفعنا لتساءل عن ماهية المجتمع والعالم الذي تعيش فيه، وعلى وجه الخصوص في أي صورة من الديمقراطية نريد لهذا المجتمع أن يكون ديمقراطيا، فيعتبر أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة الجمهور، الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالية في إدارة شؤونهم، وأن يكون وسائل الإعلام منفتحة وحررة، والجانب الآخر للديمقراطية هو أن يمنع العامة من إدارة شؤونهم ومن إدارة وسائل الإعلام التي يجب أن تظل تحت السيطرة المتشددة، وي طرح تشومسكي، على ذلك مثالا ويقول : " أن أول عملية دعائية حكومية في العصر الحديث، كانت أثناء إدارة الرئيس ودر و ويلسون الذي انتخب رئيسا للولايات المتحدة عام ١٩١٦، وفق برنامج انتخابي بعنوان (سلام بدون نصر)، وكان ذلك في منتصف الحرب العالمية الأولى، وفي تلك الأثناء لم يرى المواطنون الأمريكيون سببا للثورة في الحرب، فقامت إدارة ويلسون بإنشاء لجنة للدعاية الحكومية أطلق عليها (لجنة كريل) التي نجحت خلال ستة أشهر في تحويل المواطنين المسالمين إلى مواطنين تمتلكهم الهستيريا والتعطش للحرب، والرغبة في تدمير كل ما هو ألماني، وخوض الحرب، وإنقاذ العالم ( تشومسكي، ٢٠٠٣ : ٧-٨).

٢- الصحافة الدولية : وهي كل الدوريات التي تصدر بانتظام في دولة ما، ويمتد توزيعها إلى العديد من الدول الأخرى مثل (الشرق الأوسط، الحياة، تايمز، واشنطن بوست)، وتواجه الصحافة الدولية تحدي حقيقي لمدى مصداقيتها خاصة بعد أن تبين وجود استغلال من أجهزة المخابرات للصحافة الدولية خاصة المراسلين الخارجيين حيث تدفع هذه الأجهزة أموالا لبعض المراسلين بهدف تزويدهم بالمعلومات والاتصالات، وعملت تلك الأجهزة على تعيين عملاء لها كمراسلين للسيطرة التامة على المطبوعات (إبراهيم، ٢٠١٣) ، ومن هذه الصحف.

أ) الصحف الالكترونية عبر الانترنت سواء كانت المطبوعة أم الالكترونية غير المطبوعة والتي تتيح لمتصفحها الخدمة التفاعلية، فالمتصفح لا يقرأ المادة

الصحفية قراءة سلبية، لكنه يستطيع في الوقت نفسه أن يكتب تعليقه على المقال فيقرأ العالم تعليقه، ويستطيع قراءة تعليق الآخرين وهي توفر خدمة نقل الخبر حال حدوثه، أو ما يسمى بالخبر العاجل، وليس كما تفعل الصحف عندما تنقل لقرائها أخبار الأمم، (الشريف، ٢٠٠٧ : ٩٨).

ب) وكالات الأنباء في نقل الأخبار : فإن الدراسات تشير إلى أن ثورة المعلومات أنها سوف تساهم بشكل أساسي في تشكيل حضارة كونية لما يرتبط بها من اقتصاد ثورة المعلومات لها دورها الأساسي في شيوع ما يعرف بالصحافة المستقلة ، وحرية وتداول المعلومات من مضمونها الحقيقي لصالح عدد قليل من الفاعلين الاقتصاديين الذي يهدفون إلى تحقيق الربح الاقتصادي، ولا يمكن القول أن وسائل الإعلام ما زالت مستمرة في ممارسة نفوذ فعال ومؤثر على الأفراد خاصة أوقات الانتخابات ، وبالتالي تعمل على توجيه وتشكيل الرأي العالم لصالح قضية معينة، إلا أنها من جهة تمارس وسائل الاتصال نوعا من القمع والاستبداد، هذا إلى جانب قيامها بالتنوير والتثقيف وتقديم، وهو ما أدى إلى خيبة أمل المواطن في الشمال في وسائل الاتصالات ، حيث أوضح بعض استطلاعات الرأي أن ٥٥% من سكان الولايات المتحدة أن الصحف عادة ما تنشر معلومات وأخبار غير دقيقة، بعد أن كانت نسبة هؤلاء ٣٤% عام ١٩٨٥ (المشاقبة، ٢٠٠٣ : ١٨-٢٠).

ولهذه الأسباب ، فإن نوعية الخبر حول المجتمع الحديث عموما مؤشر على تنظيمه الاجتماعي، فكلما كانت المؤسسات أفضل كلما زاد التمثيل الرسمي لكافة المصالح المعنية، وزاد عدد المعايير الموضوعية التي توضع موضع الاستعمال وزادت إمكانية تقديم أمر ما كخبر بشكل أكثر اتقانا أن الصحافة وسيلة تستغل بواسطة حفنة من الناس التفكك الاجتماعي لأغراضها الخاصة، وبمقدار ما تحقق المؤسسات في أداء وظيفتها يكون بمقدور الصحفي عديم الضمير ان يصطاد في الماء العكر، (ليمان، ١٩٩٩ : ٦٥). ونظرا لما تقدمه وكالات الأنباء العالمية من أخبار وبرامج متعددة تغذي القنوات الفضائية، فهي تعد مصدرا للقلق والتوتر، حيث تسيطر هذه الوكالات على الخصوصية الثقافية في دول الجنوب نظرا لتفوقها العلمي والتكنولوجي وامتلاكها لوسائل البنية الأساسية مما يدعم من قدرتها على المادة الصياغة والتحليل، وتوجيه مستمعيها حسب رغبتها هي، ومن ثم تحاول إقناع المتلقي بقيم ومفاهيم معينة تخدم أهداف في الأساس، ومن ثم فهي تستطيع السيطرة على الكفر الثقافة بشكل كبير، وتقنع الغير خاصة في دول الجنوب بمنطلقاتها الفكرية وأهدافها الأساسية، وقد تبين ان معظم تدفق المعلومات في العالم تقدمه وكالات الأنباء العالمية الرئيسية الاسوشيتدبرس، يونايتدبرس،

الأمريكيان، ووكالة رويتر البريطانية، ووكالة الصحافة الفرنسية، ومن ثم تهيمن هذه الوكالات عن الانباء والاخبار والبرامج الاذاعية والصحفية واصدار الكتب والمجلات واصبحت دول الجنوب مجرد متلقي لهذه الاخبار بالشكل والمضمون اللذين ترسمهما تلك الوكالات. (ابو عرجة، ٢٠١٢: ٢-٣).

٣- **الإذاعات الموجهة** : وهي الإذاعات التي يعتمد إرسالها إلى خارج الدولة الموجودة بها، وتقدم مضامين محددة لآحداث تأثير مقصود، وهي تستخدم عنصر الصوت والكلمات المنطوقة، مما يؤكد عنصر الدقة، وانخفاض التكلفة المادية بمقارنة التلفزيون والقناة الفضائية فهي وسيلة ملائمة للغزو الثقافي، وهي تنقل المستمع من المضمون الإذاعي المحايد إلى المضمون الموجه. (إبراهيم، ٢٠١٣: ١). ومن هذه الإذاعات الموجهة :

أ) إذاعة صوت أمريكا: وهي الإذاعة الرسمية في الولايات المتحدة من بين أكثر من ٥٠٠ إذاعة خاصة، وهي تخضع مباشر إلى وكالات الأنباء الأمريكية التي تشكل الأداة الرئيسية للدعاية الخارجية للإدارة الأمريكية، وتركز بثها على الخارج، وتقوم الإذاعة ببث برامجها بـ ٢٤ لغة عبر ١٠٧ محطة إرسالية في جميع أنحاء العالم، خاصة محطة غرب آسيا في سيرلانكا، ومحطة إفريقيا، وعشرات المحطات الموجهة إلى جنوب القارة الأمريكية، وتقوم إذاعة صوت أمريكا ببث وتقديم برامجها وأخبارها إلى العالم العربي في طنجة بالمغرب، وفي فلسطين المحتلة بالتعاون مع إسرائيل، وفي الكويت، حتى تقوم بالتغطية الشاملة للوطن العربي شرقا وغربا. (المشاقبة، ٢٠٠٣: ٢٨).

ب) إذاعة مونت كارلو: وهي إذاعة موجهة تبث الإرسال من فرنسا، وبالتحديد من إمارة موناكو وتشبه إذاعة BBC من لندن، والهدف المعلن لإذاعة مونت كارلو أنها محطة تجارية تقدم الإعلانات، ويعتمد ٧٠% من دخل المحطة على دخل الإعلان، ولكن الغزو الثقافي في هذه الإعلان إذا انها من خلال دعاياتها الإعلامية والإعلانية تقدم أنماط سلوكية قد تؤثر سلبا، وتفسد الذوق العام، وإعلاناتها ليست مجرد ترويج سلعة لكنه يحمل بين طياته ثقافة المعلن، وبالتالي إيصال قيم وعادات وسلوكيات غربية من خلال خلق المثل النموذجي لسكان والترفيه والحياة. (إبراهيم، ٢٠١٣: ١).

ج) هيئة الإذاعة البريطانية (BBC): والتي قامت باحتكار البث الإذاعي في كل المناطق البريطانية بناء على قرار ملكي صادر عام ١٩٩٢، وأقامت الإذاعة خلال ثلاثينيات القرن المنصرم شبكة واسعة للإرسال الخارجي، وهي أول إذاعة وجهت

بثها باللغة العربية بداية من عام ١٩٣٨م، وبثت الإذاعة بـ٣٩ لغة وأكثر من ٧٠٠ ساعة أسبوعيا من خلال محطات الإرسال التابعة لها وفي كثير من دول العالم، ويلاحظ ان الإذاعة موجهة شكل كبير من خلال تدخل السلطة السياسية في بريطانيا بتدخلها في تعيين أعضاء مجلس إدارتها.(المشاقبة،٢٠٠٣: ٢٨، ٢٩).

(د) إذاعتي الحرية وأوروبا الحرة: وهي تركز بثها على دول المعسكر الشرقي، والاتحاد السوفياتي السابق المتفكك ولها مكاتب ومراكز في ميونيخ بألمانيا، وواشنطن، ونيويورك، وتملك العديد من المحطات في اسبانيا والبرتغال، وهي من الإذاعات الغربية الموجهة والتي تحظى بالدعم المالي من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ( المشاقبة، ٢٠٠٣: ٢٩).

ومن النماذج المهمة للدمج بين رسائل الاعلام الجديدة، بروز ظاهرة ما يسمى براديو الانترنت، حيث لجأت محطات، اذاعية جديدة، إلى بث برامجها بواسطة الانترنت وقد حل جهاز الكمبيوتر محل جهاز الراديو التقليدي في كثير من الحالات، واعلنت هيئة الإذاعة البريطانية BBC خططا لاطلاق خدمات الانترنت متعددة الوسائط والوسائل والاهداف وبمجموعة متنامية من الملفات، وهي تهدف لان تكون الرائدة في مجال البث الاذاعي عبر الانترنت، الذي يتيح للمستمعين فرصة المشاركة في النقاش والحوار على الاخبار (الشريف،٢٠٠٧: ١٠٢).

٤- **القنوات الفضائية:** يتم مشاهدة برامج التلفزيون الفضائية، عبر أقمار الاتصالات الصناعية، وتبدأ هذه العملية عندما تبث محطة القناة الفضائية برامجها إلى قمر الاتصالات بواسطة ( الأطباق)، والتي تختلف في أحجامها بحيث يصل قطر ها أحيانا إلى (٤٠ قدما) وكلما زاد حجم الطبق زادت جودة البث( أبو إصبع، ٢٠٠٩: ٢٣٨).

يرى بعض الباحثين ان القنوات الفضائية بشكل عام والعربية بشكل خاص تملك القدرة على القيام بدور الأحزاب السياسية في ترسيخ الديمقراطية الفاعلة، وعلى الصعيد الدولي قامت تلك الشبكات بإسهامات هائلة في مجال تدفق الأخبار ، ونشر الآراء الخاصة بالنزاعات الإقليمية المشاكل الداخلية على كافة المستويات لكن إلى أي مدى يمكن للقنوات الفضائية، العربية ان تلعب دورا داعما ورائدا في نشر الديمقراطية العربية، في هذا الإطار يمكن تحليل الوسائل التي تحقق بها تلك الشبكات دورا سياسيا ديمقراطيا ملحوظا وفاعلا ومن أهمها: (علي، ٢٠١٣).

(أ) الرؤى الفكرية: وسائل الإعلام كبديل للأحزاب السياسية، حيث ترى نظرية التحول الديمقراطي ( غير الثوري) ان الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي هما دائما

حق للنخب السياسية وأحزاب المعارضة، بينما لم يرى علماء الإعلام والاتصال ان وسائلهم أيضا لها دور مهم في الديمقراطية، إلا أنها في نهاية المطاف تعتبر دائما تابعة لا قائدة لتغيير الديمقراطية.

(ب) ان ثورة الإعلام قد اختفت قبل ان تصبح فعالة في المساعدة على تكوين ديمقراطيات جديدة لغياب الصلة بين وسائل الإعلام والاحزاب السياسية.  
(ج) من الممكن ان تتولى وسائل الإعلام بعض المهام التي لا تقوم بها الأحزاب السياسية مثل دمج الإرادة السياسية وتوحيدها و صياغتها، وتعبئة الشعب لعمل سياسي غير برلمان، ومن خلال تلك البدائل تصبح أهم وسائل الإعلام، ان ترسخ اجندة التغيير الديمقراطي بأن تصبح صوت الشعب حقا لا مجازا.

٥- البلوتوث : وهو عبارة عن جهاز صمم كي يمكن عددا من الأجهزة التواصل بعضها مع بعض، او الاتصال بين إنسان وآخر، أو بين إنسان وأجهزة أخرى، كنظام الصراف الالي في البنوك، مما يدقق التعاون بين مختلف الصناعات على غرار استعمال الحاسبات، والهاتف الجوال، والأسواق الآلية، ويعمل هذا الجهاز على موجات الراديو قصيرة المدى ، حيث لا يتجاوز مدى الاتصال حتى الان ١٠ امتار ، ولا تحتاج هذه الموجات إلى تراخيص لأي جهازين الكترونيين، حاسوبات وتلفونات خلوية ولوحات المفاتيح، للقيام بعملية اتصال لو حددهما من أسلاك أو كابلات أو أي تدخل من قبل المستخدم (ابو اصبع، ٢٠٠٩: ٢٣٩-٢٤٠).

٦- الانترنت: والانترنت السريع(DSL): عندما يزداد الضغط على خطوط الهاتف العادية يكون اتصال المستخدم بالانترنت على طريق مورد م أو شبكة محلية بطيئا، ولذا يلجأ الكثيرون إلى استخدام تقنية DSL وهي اختصار لـ Digital Subscriber Line ذات السرعة العالية، والمعتمدة على خطوط الهاتف المحلية نفسها، والتي تتميز بسهولة تركيبها دون الحاجة إلى استبدال البنية التحتية للمزود، ومن دون تعديلات جذرية على جهاز المستخدم وتمتاز DSL بالاتي:

(أ) الاتصال بالانترنت واستخدام الخط لاجراء المكالمات الهاتفية في الوقت ذاته.  
(ب) سرعة عالية جدا تصل إلى ١.٥ ميجابايت.  
(ج) يتم شبك DSL على خط الهاتف.  
(د) ومن مستلزمات توفر مقدم الخدمة، وان يكون قريبا منها كي تعمل الخطوط بأقصى امكانياتها، ولذا يصعب توفرها في أي مكان، ( ابو اصبع، ٢٠٠٩: ٢٤٠-٢٤١).

سهلت وسائل الإعلام الجديدة وخاصة الانترنت الاتجاهات العابرة للحدود الوطنية في المجال السياسي من خلال تقليص عزلة الحركات المطالبة بالتغيير السياسي وتسهيل وسائل الالتفاف على العقبات التي يخلقها الذين يتولون السلطة حاليا من فرض سيادة فكرية تضمن استمرار الوضع الراهن، وتمنع تغلغل الأفكار والأفعال المخالفة وذلك من خلال السيطرة على التكنولوجيا الصاعدة عن طريق منع مواقع على شبكة الانترنت، وإيجاد ملاك طبيعيين للمحطات التلفزيونية الفضائية ( علي ، ٢٠١٢ : ٢). وهناك استخدام اخر للانترنت، وله أهمية سياسية كان لها دورها الرئيس في ثورات الربيع العربي وهي المدونات.

٧- **المدونات:** استطاعت المدونات في السنوات الأخيرة من كسر الحاجز الذي كان قائما بين الصحفي المحترف والصحفي المواطن، والمدونة هي التعبير الأكثر قبولاً لكلمة Blog الانجليزية، والتي هي اشتقت من كلمتي Web blog بمعنى سجل الشبكة، وهي تطبيق من تطبيقات الانترنت، وهي عبارة عن صفحة الكترونية تظهر عليها تدوينات مؤرخة ومرتبطة ترتيباً زمنياً تصاعدياً وتتيح هذه الآلية لكل إنسان يمتلك جهاز حاسوب ان ينشر كتاباته بسهولة دون إجازة أو رخصة من جهة رسمية، وقد اتاحت هذه الوسيلة لعامة الناس ان يدلوا بآرائهم فيما يجري حولهم من قضايا، ودون أي رقابة على أفكارهم، وان يقرأوا في الوقت نفسه آراء الآخرين دونما رقيب. (الشريف ، ٢٠٠٧ : ٩٧).

وتعمل المدونات على تعزيز درجة التكافؤ الديمقراطي من ناحية توسيع حرية الوصول إلى الجمهور ، والضغط من اجل الإصلاح ونجحت في الدول التي حاولت حكوماتها قمع الأنشطة السياسية المعارضة، ( علي ، ٢٠٠٢). وتعد المدونات أيضاً وسيلة للنشر والدعاية والترويج للمشروعات والحملات المختلفة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، ويمكن اعتبار التدوين إلى جانب البريد الإلكتروني أهم خدمتين ظهرت على الانترنت، وهما أيضاً احدى أهم ادوات الإعلام الجديد الذي يتميز بأنه إعلام ناس ( الشريف ، ٢٠٠٧ : ٩٧).

٨- **الرسائل النصية:** تعتبر الوسائل الإعلامية ومن أهم أدوات الحديثة، حيث كان لها دور رئيس في الاحتجاجات الشعبية العربية، ظهر ذلك في ثورات الربيع العربي، حيث انها قامت بتسهيل تنظيم المظاهرات، وانتشار المعلومات السياسية وتدفعها بين أنحاء الوطن الواحد، وبين أبناء الأمة إذا انها عملت على تعبئة الناشطين سياسياً، وخاصة حينما تكون الأحزاب محظورة او مقيدة، إلا انها في الوقت ذاته قد تعمل على نشر الشائعات وإعاقة عملية التحول الديمقراطي ذاتها. ( علي ، ٢٠١٢ : ٢).



٩- وسائل الإعلام الخاصة: وهي من القنوات التلفزيونية المخصصة والتي من أهم وظائفها الوظيفة الإخبارية، والتي تطورت خدماتها بتطور التلفزيون، زيادة تصنيفاتها بشكل كبير، ومن هنا لم تعد الأخبار سلعة محلية في ظل ترابط الأحداث العالمية وتلاحقها، بل أصبحت الجماهير تتابع تطورات الأحداث في كل مكان في العالم في الوقت نفسه، خاصة لسرعة، وفورية، واثارة الأخبار التي تقدمها هذه الرسائل ومن أمثلتها شبكة CNN الإخبارية التي تعتبر من اكبر القنوات الإخبارية المتخصصة وهي الشبكة الإخبارية الوحيدة والأولى في العالم التي تبث برامجها على مدار ٢٤ ساعة إلى ١٢٠ دولة. ( المشاقبة، ٢٠٠٣: ٢٩-٣٠).

وقد ظهر نجاح شبكة CNN في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، وتحويل حرب الخليج إلى أول حرب عسكرية منذ برامجها لتغطية الحرب، وحتى نهاية الحرب، وذلك لأنها تحظى بمصداقية عالية عالمياً، وكثرة وتنوع التقارير التي تقدمها والتي تغطي معظم الأحداث العالمية، واهتمامها بشتى الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، ولتركيزها على بعض القضايا المحورية من ذلك ما قامت به الشبكة عام ١٩٩٧ عندما اذاعت تقرير للكونغرس انتقدت فيه سياسة مصر تجاه الاقباط، حتى وضح التقرير حجم الاضطهاد الذي يتعرض له أقباط مصر، الامر الذي ادى إلى اهتمام وسائل الإعلام المصرية بالتقرير وعمل حوارات بين شيخ الأزهر والبابا شنودة ردا على تقرير شبكة CNN، لدحض المزاعم التي ذكرها التقرير، ( المشاقبة، ٢٠٠٣: ٣٠-٣١).

## المبحث الثاني : المضامين الأساسية لثورة الاتصالات والمعلومات

لم ينته أصحاب القرار السياسي في المنطقة العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلا مع مطلع الألفية الثالثة، لتتركز الجهد على إرساء البنى التحتية في إقامة شبكات الاتصالات، توفير الحواسيب ، وإتاحة النفاذ إلى الانترنت، ولا توجد حتى الآن إلا استراتيجيات عربية لإسهام تكنولوجي على صعيد العتاد ( hardware ) ، ومن ناحية البرمجيات ( software ) ، فالاعتماد على برامج الحزم الجاهزة التي تمدنا بها شركات البرمجيات العالمية، أما كأفراد فقد فرض الواقع الإعلامي والتكنولوجي والاتصالي عليهم مضامين محددة وخيارات محدودة، تتراوح معظمها بين المضامين السياسية وخاصة بعد ( ثورات الربيع العربي )، ومضامين ترفيحية شخصية ودينية، وحتى أن الكثير من المواقع على الانترنت هي مقيدة، بسلطة الرقيب، حيث نجد مئات المواقع المحجوبة والممنوعة.

إن ثورة الاتصالات والمعلومات أهدت شريحة الشباب، أدوات ديمقراطية مكنتهم من الإفلات من قبضة الرقيب، فجميع شرائح المجتمع حتى الأكثر فقرا تمتلك هاتفا نقالا وعبره يستطيع الشخص أن يتصل بشبكة الانترنت وأن يمتلك إمكانية الوصول إلى أي معلومة يريد، وأن يرسل رسالة قصيرة (SMS) بالمضمون الذي يريد لأبعد شخص عنه جغرافيا. ويلعب الكمبيوتر سواء الشخصي أو المحمول ادوار الهاتف المحمول نفسه في عصر الاندماج والتقارب التكنولوجي الذي نشهد، وأصبح بإمكان الشباب أو الطلاب أو العاملين في شتى المجالات، أن يفتح بريده الإلكتروني أو حسابه على مواقع كالفيس بوك والتويتر، ليجد مخزن معلوماته الكاملة وليكمل أعماله الدراسية أو التجارية بغض النظر عن الزمان أو المكان. وهكذا أصبح الشخص في هذا الزمان يمتلك الأدوات التي تمكنه من اختيار ما يشاء ويحتاج وتزوده بالقيم والمعلومات والدعاية والإعلام السياسي من جهة وتمكنه من نشر آرائه في أي صحيفة الكترونية عبر العالم، فقد أصبحت هذه الأدوات التكنولوجية والاتصالية أدوات ديمقراطية تفاعلية ونقدية. نناقش في هذا المبحث مطلبين هامين هما :

**المطلب الأول : القيم والمعلومات السياسية لثورة الاتصالات والمعلومات.**

**المطلب الثاني : الدعاية والإعلام السياسي لثورة الاتصالات والمعلومات.**

## المطلب الأول : القيم والمعلومات السياسية لثورة الاتصالات والمعلومات

في وقت تعصف رياح التغيير عالمنا العربي بشكل خاص، والعالم من حولنا بشكل عام، أصبح دعم الحريات، والمساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وهو الخيار الوحيد أمام شعوبها، والواقع أن اندماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مع العمل السياسي، أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل الإعلامي والسياسي فيما يمكن أن نسميه ديمقراطية تكنولوجيا (ثورة) الاتصالات والمعلومات، التي تعد نتاجا لتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية كمفهوم سياسي واجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كآلية ووسيلة لتعزيزها.

وتعد البيئة التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها الديمقراطية الحقيقية، باعتبارها الفكر والفلسفة التي تتيح للناس آليات هامة لممارسة حقوقهم السياسية، وأهمها آليات الحوار والتعبير عن الرأي، والتصويت في الانتخابات التشريعية، والاستفتاءات، واستطلاع الرأي العام، والتنظيم السياسي الميداني.

وقد أصبحت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أداة اتصال مباشرة بين المحاكم والمحكوم، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الرقابة على الأداء الحكومي، ومكافحة الفساد، وممارسة الضغط على الحكومة، والتأثير في الرأي العام، وصناعة القرار السياسي، ولعل التصويت الإلكتروني في العملية الانتخابية يعد ابرز تطبيقات الديمقراطية الإلكترونية. (الاسرج، ٢٠١٢)

ومن ناحية أخرى، فقد نتج عن ثورة الاتصال والمعلومات فجوة إعلامية بين الدول المتقدمة والدول النامية نظرا لاحتكار الدول المتقدمة وسائل الاتصال الخاصة التي تتحكم في نوع ومسار المادة الإعلامية المتداولة في عالمنا المعاصر، الأمر الذي جعل من الدول المتقدمة تفرض اتجاهاتها الثقافية والسياسية من الدول النامية فتظهر الصورة القائمة لتجاربيها، وتنعتها بذعوت وصفات سيئة كالأزمات السياسية والاضطرابات والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المجتمعات النامية ومنها العربية ( غنيمات، ٢٠١٢، : ٢٨٩). وسنتناول هذا المطلب من خلال الفقرات التالية:

**أولاً : القيم السياسية :** أدت ثورة الاتصالات والمعلومات التي شهدها العالم في نهاية القرن الماضي إلى تغييرات ثقافية وسياسية وقيمية تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيراتها على كل مجتمعات العالم ، وأثرت في تشكيل مجتمع القرن الواحد والعشرين من حيث امتلاك مقومات القوة سواء في السلم أم الحرب، وتدعم هيمنة القوي على الضعيف في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولقد نتج عن ثورة الاتصالات والمعلومات مجمع من القيم السياسية التي أثرت على ذهنية الإنسان العربي مما أدى إلى الخروج من التوقع الذي كان يعيش فيه إلى الاحتجاج على واقعه، وظهر ذلك من خلال ما يسمى بثورات الربيع العربي(٢٠١١-٢٠١٤). لقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى ما يسمى بثورات الربيع العربي وهي تلك الاحتجاجات الشعبية على الواقع السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي الذي يعيشه المواطن العربي وأدت إلى مجموعة من القيم السياسية منها :

- المطالبة بالديمقراطية والحريات القيمة سياسية أساسية، لقد رسخ في عقلية الشعوب العربية أن الديمقراطية نظام يعني حكم الشعب بنفسه، وهو مبدأ قائم على الكلمة والتعبير والنشر والاجتماع، وتقوم الديمقراطية في المجتمع الكبير على المنافسة الحرة، وتوازن جماعات المصلحة، باعتبار أن الجماعات المتعارضة تستطيع أن تصل إلى اتفاق وتسوية في حالة وجود أدنى مقبول في الصراع بينها وبين الدولة. (جريشة، ١٩٩٠، : ١٢٤).

- وكان هناك من يرى أن المطالبة بالديمقراطية وإطلاق الحريات وغيره من المطالب إبان ثورات الربيع العربي هو مطلب غربي ومطلب أمريكي بالأخص، لكن هذا الشعار كان مطلباً ملأه للجماهير في ميدان التحرير، وفي تونس وفي سوريا وفي اليمن وغيرها ( أبو جابر وآخرون، ٢٠١١، : ٢١).

- إن احد الأسباب التي أدت إلى المطالب بالديمقراطية والحريات هو وجود أنظمة ديكتاتورية تكون مندها السلطة بيد فرد واحد من دون أن يسمح لأي طرف آخر من المشاركة فيها أو محاولة تولي جزء منها. بمعنى منع وجود أي معارضة للحكم، لان الأخيرة تعد تهديدا لها، لذا فان المعارضة والاحتجاج ضد النظام الدكتاتوري واجب من قبل المعارضة سواء غير العنصرية أو المعارضة الموجودة في المنفى، لذا فان الاحتجاج والمعارضة ضد النظام الديكتاتوري ينشأ من انتشار النظام بالسلطة من دون أن نلاحظ ممارسة للحكم مستندا على مؤسسات راسخة وديمقراطية وحريات تعتمد على الأطر القانونية والدستورية المحددة، مما يؤدي إلى تناقض وجود معارضة واحتجاج، لكن عندما يبدأ النظام السياسي الدكتاتوري بالضعف وتتهاوى سطوته وسلطته، نجد أن

قوى الشعب والمعارضة تتربص به لتنهال عليه، فالنظام السياسي الدكتاتوري هو ضد النظام الشعبي التشاركي، وقد يحدث أن يصل الديكتاتور إلى السلطة عن طريق دستوري ثم لا يلبث أن يجمع الاختصاصات بيده، أو قد يصلها بواسطة العنف وهذا أكثر شيوعاً فيغير النظام السياسي القديم ليقيم نظام سياسي آخر مكانه (سرحال، ١٩٨٧، : ٣١).

إن أنظمة الحكم الديكتاتورية وخاصة في البلاد العربية كثيراً ما تلجأ إلى ابتزاز الجماهير من خلال استعراض القوة عبر أجهزة الشرطة والجيش والأمن لتكون قادرة على إظهار قوتها في تضليل الساحة السياسية بغية إفراغها من مضمونها القيمي السياسي ومن أي معارضة. (طالب، ١٩٩٩، : ٣٢٢).

وعلى الجانب الآخر فإن ثورة المعلومات الحقيقية من الصعوبة بمكان تحقيقها داخل مجتمعات غير ديمقراطية، كما أن فرص السماح لها بحرية البقاء، وما يترتب عليه من ذلك اعتبار تداول المعلومات أحد وسائل حرية التعبير عن الرأي إنما يتوقف على مرونة تلك الحكومات وهامش الحرية المتاح الذي يصبح أمام أمرين: الأول، إما أن يسمح هذا الهامش لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبقاء والاستمرارية والمنافسة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإما أن يكون القمع بديلاً مطروحاً بحجة الحفاظ على الأمن العام القومي لمواجهة أي مخاطر قد تهدد المؤسسات الحاكمة التي لا تقتصر على كبار مسؤولي الحكومة، وإنما تشمل كبار رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، وبالتالي فإن مفهوم الأمن اتسع ليشمل التهديدات التكنولوجية الناتجة عن ثورة الاتصالات التي يجب اتخاذ موقف دفاعي بشأنها (الأسرج، ٢٠١٢).

إن من ضمن الأسباب التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية العربية أو ما يسمى بثورات الربيع العربي هو إهدار الحقوق والحريات العامة وعلى رأسها (الديمقراطية)، الاعتداء الرمزي والمادي على القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، وهو السمة الغالبة في ممارسات النخب الحاكمة إن الأخيرة ترى في الاحتجاج والمعارضة مروقاً وكفراً عن (الإجماع)، وهو اعتقاد سيوغ للسلطة المستبدة الحق في معارضة تلك القوى (بلقزيز، ٢٠٠١، : ٢٠).

ومن الأسباب أيضاً مرض الحياة السياسية العربية، ودليله الاضطراب في الأدوار والرؤى واليات تعامل لدى الأنظمة السياسية مع حركات المعارضة والحراك الشعبي العربي، وتذبذب ألوان وقوة تأثير وتأثير القوى المعارضة والموازية والمستقلة، ووجود قوى سياسية موالية للأنظمة السياسية من المنفذين والمنتفعين وشبكاتهم الذين افسدوا الحياة العامة والسياسية في البلدان العربية ولا يريدون تغيير الوضع القائم، وأما القوى السياسية المعارضة في البلدان

المختلفة ومن ناصرهم فقد بذلوا جهودا وتضحيات على مدار سنوات و عقود، وبنسب مختلفة في سبيل التغيير الديمقراطي المنشود، ( علوش، وآخرون، ٢٠١١، : ٣٦).

ومع ثورة الاتصالات والمعلومات نستطيع أن نطلق على الحراك الشعبي العربي الحراك الشعبي الإلكتروني، كانت التجمعات أو الشبكات الشبابية، وهي من قوى المعارضة السياسية والأفراد المستقلين، ولعدة سنوات، تعمل على كشف ونقد المظالم والمفاسد وفي تحقيق قيم سياسية تشمل التغيير والإصلاح، وفي الوقت نفسه كانت التجمعات الشبابية والنقابات والشوارع والانتخابات، غير ذلك، إلا أن هذا الحراك الشعبي والشبابي الإلكتروني والميداني لم يصل إلى آفاق مفتوحة، بل كلها كانت تماما. ( علوش، وآخرون، ٢٠٠١ : ٣٧).

ونظرا لسرعة التحولات على المستوى العربي المحلي والعالمي، فإن شريحة الشباب في المنطقة العربية يعيشون مرحلة انتقالية لم تحسم خياراتها بشكل نهائي بعد، وباعتبارهم من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحا على الثقافات الأخرى، وأشدها تطلعا وطموحا، فإن أكثرهم ميلا إلى قيم التجدد والتغيير وأكثر تمردا على يحيط بهم من قيم سياسية واجتماعية، وخيارات اجتماعية وسياسية وحياتية، الأمر الذين جعلهم أداة التغيير في الثورات العربية عبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ومن المشكلات التي يعانيها الشباب إبان تلك الثورات فقط بعض القيم السياسية كالحريات المهدورة ثم التجزئة الإقليمية وتهميش الديمقراطية، بالإضافة إلى البطالة والفقر، والمشكلات الأخلاقية والاجتماعية الناجمة عن التناقض القيمي بين الشباب وجيل الآباء، ومشكلات نفسية كالشعور بالضيق والغربة والإحباط بسبب التفاعلات السياسية المتباينة وضغط الأسرة، ومشكلات اقتصادية وهي المتعلقة بالعمل والسكن، وضمان المستقبل، والعوز والحرمان من آمال الغد، الأمر الذي شارك الشباب ونبههم في ثورات الربيع العربي سبب صراع القيم وعدم وجود مرجعيات سياسية وشفافية تعذر سلطة العقل والإبداع، وتمكن الشباب من ممارسة حرية الاختيار والتعبير وتحمل المسؤولية والمشاركة السياسية. (بركات، ٢٠٠٠ : ٤٣٦-٤٣٧).

لقد كانت الأنظمة السياسية في فترة ما قبل الحراك وقواها الموالية مشغولة بالظلم والفساد والحفاظ على الوضع القائم بمنفعة لها، ويقمع كل من يتحرك ضدها أو ليس معها، وكانت مطمئنة إلى سيطرتها على الأمور، ولم تكن تأبه لحراك افتراض شبابي أو التحركات معارضة ميدانية متفرقة، ومشتتة وموسمية في بعض الأحيان، لكن عندما انطلقت الدعوات الإلكترونية عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في كبريات المدن حاولت الأنظمة وقواها الموالية أن تتعامل معه بشيء من التهاون والتسامح الميداني مع إهماله إعلاميا، ظنا منهم أنها مجرد أحداث صغيرة أخرى، وتنتهي دون أي آثار ملموسة، ولكن عندما شعرت هذه

القوى بان الحراك الشعبي كبير وكثيف ومستمر ومعاند، وستصفه مرتفع ومستعد للمواجهة، هاجمته بكل أشكال وأساليب العنف المادية والأمنية والإعلامية. (علوش، وآخرون، ٢٠١١ : ٣٧-٣٨).

فهذه الثورات التي اندلعت بسبب، ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من ١٥-٢٤ نسبة في تونس ومصر، والجزائر، واليمن إلى نحو ٣٥ بالمئة، مقابل متوسط معدل عالمي ١٤.٤ بالمئة، وتجاهل الدول العربية التسلطية هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي، وتأثيراتها الأمنية والسياسية، فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي، لأنها إذا كانت تعني بالأساس تعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي، الفادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلدانها إلى الأمام، فإنها تشكل تربة خصبة للثورات الاجتماعية والسياسية. (المديني، ٢٠١١ : ١١٩-١٢٠).

حرية التعبير السياسي هي إحدى القيم السياسية الناتجة عن ثورة الاتصالات والمعلومات في ظل ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٤)، وحرية التعبير كقيمة اجتماعية وسياسية هي إحدى القيم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، إذ أن الإسلام يقوم على حريات خمس هي : (الخرزاعلة، ٢٠١٤ : ١٠١).

حرية الاعتقاد والتفكير، وحرية الرأي والتعبير، وحرية العمل، وحرية التعليم، وحرية التملك والتصرف وتقرير المصير.

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على قيمة الحرية بأنواعها كحق من حقوق الإنسان، حيث ذكر النص : " لكل فرد الحق في الحياة والحرية، وسلامة شخصه، وحرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ، ولكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أي تدخل واشتقاق الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها، بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية. (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨).

لقد أضحت الديمقراطية الحقيقة كنظام سياسي واجتماعي وإداري يهدف إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع مطلبا عاما ، باعتبارها الفكر أو الفلسفة التي تتيح للشعب آليات هامة لممارسة حقوقه السياسية، وأهمها آليات الحوار والتعبير عن الرأي، وأصبحت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أداة اتصال مباشرة بين الحاكم والمحكوم إلى جانب الديمقراطية النيابية ذات الطابع التمثيلي، بل أصبح للأفراد دورا مؤثرا عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الرقابة على الأداء الحكومي، ومكافحة الفساد وممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار السياسي، فثورة الاتصالات والمعلومات دورا هاما

ومميزا في تجديد الفكر الديمقراطي كقيمة الحرية بأنواعها في ضوء التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية. (السن، ٢٠١٢: ١).

ولعل أهم ما حققته ثورة المعلومات والاتصالات، تحقيق الحرية الإنسانية بضربة واحدة، فإتاحة الانترنت لنشر كل ما نريده من جاد وهازل، ومن مفيد ومضر، ومن ابيض واسود، حقق القسط الأكبر من حرية تدفق المعلومات، التي كانت البشرية تسعى إلى تحقيقها، منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا، ولكن القيود السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية كانت تحول دون ذلك وقد أزلت العولمة الناتجة عن ثورة الاتصالات والمعلومات القيود والسود أمام الشركات التجارية العابرة للقارات وغيرت السلطات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية زيادة على ذلك وأصبحت حرية التعبير لا حدود أمامها. (النايلسي، ٢٠١٠).

والثابت أن ثورة الاتصالات والمعلومات أدت إلى تحولات سياسية واقتصادية في العالم، وأدت إلى انتشار رياح التحول من الشمولية إلى الديمقراطية والإفراط في ضبط ميكانزمات آليات السوق والحرية السياسية والاقتصادية بكل مفاعليها السياسية والاقتصادية والثقافية، بيد أن استجابة كل بلد كان يختلف عن الآخر تبعا للبيئة السياسية والثقافية المحلية، وانتشرت الحرية الإعلامية عبر إطلاق شبكات تلفزيونية فضائية متطورة وملتزمة بالمعايير العالمية للحرية الإعلامية، بالإضافة آلة توسيع هامش الحرية نسبيا للصحف الصادرة في الداخل. (الحبيشي، ٢٠١٢).

ففي ظل انعدام الحرية، وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية، اندفعت الحركة الشبابية في الدول العربية وخاصة تونس ومصر التي تمثل ٦٠% من السكان، ما دون ٣٠ سنة، إلى الثورة، وشكلت شبكة الانترنت الفضاء والملاذ لحريرتها، واضطرت هذه الحرمة الشبابية إلى خلق هذا الفضاء الوحيد المتاح لها، أكثر من سواه، ويقدر عدد المستخدمين لشبكة الانترنت في تونس بنحو ٣.٥ مليون شخص من مجمل عدد السكان البالغ ١٠ ملايين نسمة، فمن بين كل البلدان العربية، تعدّبر تونس البلاد الوحيد الذي يضم الجماعة الأكثر ارتباطا في مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة "الفيسبوك" وبفضل المدونات الالكترونية وتويتر وفيسبوك، بلور هذا الجيل الجديد حيز حريرته واعتراضه بواسطة الشبكة. (المديني، ٢٠١١: ١٢١).

لقد نشأ هؤلاء الشباب والشابات المتعلمون والجامعيون، والمنتمون إلى كافة ومن الأقيم السياسية الأخرى التي نتجت عن ثورة الاتصالات والمعلومات وكان لها حيزها الواضح في الثورات العربية (٢٠١١، ٢٠١٤) وكانت من مطالب الشعب بالإضافة إلى توفير الحريات بأنواعها وخاصة السياسية، فقد طالب الشعب العربي بتحقيق أهدافه بالثورة والتغيير أي التغيير السياسي، لإنهاء الاستبداد ورفع الظلم، وإقامة أنظمة حكم راشدة في المنطقة، تأخذ شرعيتها من



الشعوب العربية وتحقيق مصالحها العليا، وتتعامل مع العالم من منطلق الندية والمساواة، لا من منطلق التبعية والاستسلام. (أبو جابر وآخرون، ٢٠١١: ٩).

والتغيير السياسي حسب رأي أفلاطون هو ناحية مظهرية للتغيير، أما الناحية الحقيقية فيجب أن تعرف على أنها واحدة ثابتة وذلك من خلال الشكل أو الفكرة التي رأى فيها ما هو خير وما هو صحيح، وأما أرسطو فقد جادل فكر أفلاطون قائلاً محور الاهتمام الأول " دراسة الشباب أثناء عملية نموها". (المشاقبة، ٢٠٠٣: ٢٣).

والتغيير والتحديث وجهان لعملة واحدة وهي التطور السياسي ذلك لان التحديث عملية متعددة الأوجه تنطوي على تغييرات في جميع الفكر والنشاط الإنساني، كما تنطوي على تحول أساسي في القيم، والمواقف والاتجاهات والتوقعات وناجم عن سيطرة الإنسان على المجتمع من خلال المعرفة الإنسانية بالبيئة وخاصة ( البيئة السياسية) وانتشار هذه المعرفة داخل المجتمع والوطن، وبرز وجوه التحديث أو التغيير هي " التحضر والتصنيع" والعلمنة، وإضفاء الطابع الديمقراطي، والتعليم، ومشاركة وسائل الإعلام". (المشاقبة، ٢٠٠٣: ٢٨).

ومن القيم السياسية الأخرى التي ظهرت في الاحتجاجات الشعبية العربية من خلال ثورات الربيع العربي هي الحرص على الأمن الوطني، الذي يعني مقدرة الدول في المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية والاجتماعية، السياسية) وهو أيضا قيام النظام السياسي أو الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية (ماكمار، ١٩٧٠: ٤٧).

والأمن ليس معدات عسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشملها، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن وليس بالضرورة أن يكون الأمن الوطني موجها ضد التهديدات الخارجية فقط ولكن التهديدات الداخلية كالفقر، والبطالة، والجريمة، وأنواع المشكلات الاجتماعية الأخرى، إن التلاحم الداخلي عملية أساسية في التحصين الاجتماعي ضد المهددات (البشري، ٢٠٠٠).

واعتقد الداخلية والخارجية أنه ليس بالضرورة الاستخدام الفعلي للقوة لكي يحافظ على الأمن، فالتهديد باستخدام القوة (الردع) قد يكون إحدى الوسائل التي حكمت العلاقة بين الدول، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، إن الخوف هو العامل الأساسي في تحليل الأمن سواء أكان على المستوى الفردي أم الوطني أم الخارجي أو الداخلي، فالردع ما هو إلا أسلوب حماية بسبب الخوف من الطرف الآخر (الدولة الأخرى).

ويعرف بترسون Peterson الأمن الوطني على أنه " الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن. ( Devost,1995, p.19 ) ويعرف ولتمان وناشت، وكويستر الأمن بأنه " مجموعة

من التهديدات الفيزيكية والتي ربما تواجهه الدولة، وتدفع بالبنى والعقائد، والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة التهديدات، وهذه عوامل داخلية وخارجية، مثل التغيير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي ربما تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتنقض أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيكية. ( welthman, Nacht and Quster. 1991, Devost, ). (1995,.:19)

وعلى صعيد الثورات العربية (الربيع العربي) ٢٠١١-٢٠١٤، فإن قضية الأمن الإنساني للشعوب العربية كانت حاضرة، فقد طالبت الشعوب العربية من خلال احتجاجاتها بحماية المواطن العربي، وأكثر من الشباب والشابات المتعلمون والجامعيون، والمنتمون إلى كافة الطبقات الاجتماعية، الذين نشأوا على كره الدولة البوليسية في كل من تونس ومصر، وتعلموا منذ نعومة أظفارهم أن يكبحوا مآسيهم عبر تجنب التعاطي في السياسة، وتقبل الحياة والقمع ( بحجة الحفاظ على الأمن )، خائفين من التصنت على هواتفهم الخلوية، وتقارير أجهزة المخابرات، فيما كان حصولهم على فرصة عمل مشروطة بمعرفة احد أقرباء الطغاة الحكام الذين حكموا البلاد بيد حديدية.

إن جيل الشباب الذين ثاروا ضد ما يسمى بالدولة البوليسية هو جيل مثقف ويأس من نقص فرص العمل، غاضب من الفساد ومشبع من ثقافة القهر وانتهاكات حقوق الإنسان والحكم السيئ وغياب المحاسبة وقدرة التعبير عن الرأي. (المديني، ٢٠١١: ١٢١).

لقد أثرت ثورة الاتصالات والمعلومات اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على جميع أنشطة الدولة العربية والمجتمع إيجابا وسلبا، وقضية الأمن الوطني من خلال الثورات العربية كقيمة سياسية هي نموذج لتلك التأثيرات، فالأمن الإنساني كانت قضية حاضرة وقد يتم تداولها على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، والانترنت والمدونات خلال الثورات العربية ولا زالت (كما في سوريا)، ذلك لان الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف، والتحرر من العوز والفقر، ويهتم بالأمن الإنساني الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والجماعي، والسياسي، ويعني كذلك بضمان كرامة البشر وبالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، ويتواصل الحياة وبضمان حماية الإنسان. (شورة، ٢٠٠٥).

ومهما يكن من أمر، فقد أبرزت الاحتجاجات الشعبية العربية ضمن الربيع العربي مجموعة من القيم السياسية الواضحة التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ورسائل MMS/SMS، والمدونات الالكترونية، والانترنت ومن محاربة الفساد السياسي والاقتصادي، والتغيير والتجديد السياسي للأنظمة المهترئة، والتعبير عن الرأي والتعددية السياسية من خلال المشاركة السياسية وسيادة الأمن الوطني القائم على التغيير والتحديث والتطوير.

**ثانيا : المعلومات السياسية :** تؤثر ثورة الاتصالات والمعلومات على القدرات السياسية للدولة من خلال توفير المعلومات والتي أصبحت من أهم مرتكزات القوى. فالمعلومات عن الصديق ضرورية لمعرفة مدى الاعتماد عليه، وكذلك المعلومات عن العدو مهمة جدا لمعرفة الإمكانيات والقدرات المطلوبة للإعداد لمواجهة .

ولقد أصبح هناك ما يسمى بالجمهورية الالكترونية و هي الاتساع الدولي للأذشطة المعلوماتية والتي ترتبط بعمليتين هما :

١- عملية التخطيط التجاري للحدود القومية .

٢- عملية التخطيط المعلوماتي للحدود القومية.

ويذهب البعض إلى اعتبار ظاهرة التخطيط المعلوماتي للحدود هي ظاهرة الأمركة Americanization ويرى لورانس غروسمان الرئيس السابق لهيئة الإذاعة العامة وأدباء تلفزيون MBC في كتاب له تحت عنوان الحوار الالكتروني، إعادة تشكيل الديمقراطية في عصر الإعلام " انه فيما يقرب العالم من ولوج القرن الواحد والعشرين تتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية الكترونية، وأن نظاما سياسيا يتشكل في الولايات المتحدة، نظام ديمقراطي يزيد فيه كثيرا تأثير الناس اليومي على قرارات الدولة.

وهناك عاملان يدفعان إلى هذا التحول الديمقراطي الكبير وهما :

١- المسيرة التي بدأت منذ حوالي ٢٠٠ سنة والتي تدفع نحو تحقيق المساواة السياسية لجميع المواطنين.

٢- النمو الهائل لوسائل الاتصالات والمعلومات البعيدة المدى والتداخل المذهل بين التلفاز والهاتف والأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر. ( غنيمات، ٢٠١٢ : ٢٩١).

وستكون الجمهورية الالكترونية الناشئة هجينا سياسيا فلا يقتصر الأمر على تمكين المواطنين من اختيار من يحكمهم، بل يستطيعون وفي صورة متزايدة الاشتراك في سن القوانين ورسم السياسات التي يحكمون بمقتضاها، فباستخدام شبكات اتصال رقمية متقدمة ذات موجات واسعة تعمل في اتجاهين، الإرسال والاستقبال، أصبح للرأي العام الأمريكي مقصد حول طاولة السلطة السياسية ، وفي الجمهورية الالكترونية أن تكون الصحافة بل الشعب السلطة الرابعة بجانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ( غنيمات، ٢٠١٢ : ٢٩١).

ولا بد للحكومات من الاتصال بالمواطنين، وهو مبدأ مرتبط بالسياسة، كما أن الحكومات تنمو وتقوى باستخدام أشكال المعرفة والمعلومات المنظمة لجميع أعمال ومهام الدولة وتستطيع دائما أن تتحمل الجهد الذي يؤدي إلى زيادة كفاءتها، وهي باختصار تمثل أفضل المرشحين للاستفادة من ثورة المعلومات في المجال السياسي والدبلوماسي وصناعة القرار،

وعلى سبيل المثال فالولايات المتحدة الأمريكية نجد انه يصلها العديد من طلبات تقديم المقترحات الخاصة بها، وقد كبر من الذشرات المحفوظة المكررة على الانترنت، وعلى الجانب الآخر تستقبل العديد من الوكالات الفيدرالية مقترحات من المواطنين والمؤسسات عن طريق الانترنت وعلى رأسهم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون). (الجزيرة، ٢٠١١).

كما يمكن من خلال شبكة المعلومات تقديم المقترحات، ودفع الضرائب وإجراء عمليات استطلاع الرأي والتصويت الإلكتروني بسهولة عبر سوق المعلومات واستطلاع آراء الناس حول بعض القضايا السياسية، وتصرفات رئيس الإدارة الأمريكية وإجراء عدد من الحوارات البناءة، والقيام بحروب، والدعاية السياسية، وتنفيذ القانون، والاستطلاع الرأي حول الأهداف السياسية والحريات في المسرح المحلي والدولي واتخاذ القرار السياسي وإبلاغه، وقد أتاح شبكة المعلومات من خلال الحكومة الإلكترونية والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، مثال ذلك قيام الرئيس الأمريكي جورج بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١؛ باستخدام الهاتف، كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية ( الجزيرة، ٢٠١١).

إن سوق المعلومات يتسم بعدم الإنصاف جراء السيطرة على سوق المعلومات العالمي، وعدم التوازن في تكنولوجيا الاتصال، وتدفق المعلومات بين دول الشمال والجنوب باتجاه واحد، مما يقود إلى ظلم للمجتمعات الفقيرة، وتشكل قضايا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان قيما إنسانية ثابتة لدى شعوب العالم، وبسبب عدم ثبات هذه القيم لأنظمة الحكم العربية ودول العالم الثالث، يشكل تحديا رئيسيا مما يجعل مبدأ حرية الإعلام وحرية القول والتعبير محكوما بمصالح الأنظمة وإرادتها. (أبو إصبع، ٢٠٠٩: ٢٥٧).

وبهذا، فإن الوصول إلى المعلومات من المصالح العامة الدولية *global public good*، حيث تصبح المعلومات المتاحة لصالح حاجات المجتمع العلمية، والتعليمية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وينقسم العالم إلى من يملك ومن لا يملك، أي قسمين غير متكافئين: مجتمعات الشمال الغنية بالمعلومات، والتي تمتلك تقنياتها، ومجتمعات الجنوب الفقيرة التي يصعب عليها حيازة تكنولوجيا المعلومات، والاتصال ومن ثم توفير المعلومات التي تحتاجها وهذا يستدعي ضرورة النظر لتجاوز تلك الفجوة العميقة بينهما، خصوصا مع وجود عوائق عديدة، من بينها العامل الاقتصادي، والعامل الفني، بالإضافة إلى التوتر الحاصل نتيجة حقوق الملكية، ومشاعية المعلومات، والمركز الخاص لحقوق الملكية الفكرية والثقافية الأصلية (Elizabeth, ling worth, 2000,: 1).

وتعد المصادر المفتوحة أمرا بالغ الأهمية للبشرية، إذ أنها تعني إتاحة المعلومات لجميع الناس للمشاركة في المعرفة والانتفاع بها، أما موضوع فتح المصادر أو غلقها فهو من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بين أنصار مدرسة المصادر المغلقة وأنصار مدرسة المصادر المفتوحة، فانصار الأولى يدافعون عن أسرارهم المهنية، وعن حق المبرمجين في الانتفاع ماديا من حصيلة عملهم، وأنصار الأخيرة يحتجون بأن المصادر المفتوحة ليست ضد الانتفاع المادي، فهناك ، ومهما يكن من أمر فان مصادر المعلومات هي لانتفاع المشترك وتقاسم المعرفة، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات السياسية (2 : Elizabeth, ling worth, 2000).

لقد أعادت ثورة المعلومات والاتصالات صياغة عالما بما يفترض عقلية جديدة للتعامل مع الواقع الجديد، فالعالم يعيش تغيرا نوعيا في جميع أوجه الحياة وخاصة في السياسية، فشكالية المعلومات العالمية (الانترنت) تصدرت عالم المعلومات والاتصالات وأنهت هيمنة وسائل الاتصال التقليدية، وهي وسيلة مذهلة التطور والانتقال من تقنية إلى تقنية أخرى أحدث، وهذا يتيح انتقال المعلومة بسرعة أكبر عبر الشبكة، بحيث تجد طريقها إلى أي مكان وأي إنسان دون جواز سفر أو تأشيرة الأمر الذي يفتح أبوابا جديدة لدخول رياح التغيير الاجتماعي والسياسي والتطور الاقتصادي كما يفترض منطق التطور. وبذلك توفرت لنا مجالات واسعة للتعلم واكتساب المعرفة والاقتناص السريع للمعلومة، فضلا عن تسهيل الاتصال بين الأفراد وحكوماتهم، والأفراد أنفسهم والثقافات الأخرى، ويعمل هذا التطور التقني المذهل الذي نشهده على تكريس التقارب والتفاعل الثقافي والسياسي بين الشعوب والحضارات. ( كاظم، BBC، ٢٠٠٧).

ولكن في عصر الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي اتخذ الشباب العرب من شبكة الانترنت من مبدأ لهم، حيث وظفوا ثورة الاتصالات والمعلومات الحديثة في عملية التعبئة والحشد للمظاهرات التي عمت معظم المدن التونسية والمصرية، وفرضوا على نظامي بن علي وحسني مبارك، ثورة معلوماتية جديدة، استطاعت الانتفاخ على جميع الحواجز وتدمير قواطع الرقابة البوليسية التي كانت تصادر صحيفة وتحجب مدونة وتقطع خط هاتف جوال، ومع اندلاع الثورة، قام الشباب بتحميل الأفلام والصور موقع " الفيسبوك" مساهمين بالتالي في إنشاء وكالة ظل أسهمت في كسر حاجز الصمت، في الأقوت الذي حذر على الأجهزة الإعلام الحكومية تغطية التظاهرات ، فكان الـ"الفيسبوك" أداة حقيقية للثورة، وقد تم استخدامه للضغط على الأنظمة العربية، والتأكد من ظهور الحقيقة.

إن هذا الجيل الثوري الجديد الذي استخدم وسائل المعلومات المتطورة عبر الانترنت هو جيل متعلم وجامعي، غير متأثر بالايديولوجيا اليسارية، ولم ينعم بتعددية أو بحريات منذ

وصوله إلى هذا العالم، لكنه جيل طموح تسيطر عليه ثقافة الـ "الفيسبوك" اكتشف انه عبر العمل العفوي والجماعي، وتوافر إرادة صلبة لديه، ورفضه لثقافة القمع والفساد وكبت الحريات والتهميش، يمكن أن يفجر ثورة شعبية كبيرة تطيح رأس أكثر الأنظمة العربية قمعية خلال بضعة أسابيع، هي ثورة الحرية والكرامة الوطنية، وثورة حقوق المواطن السياسية والاقتصادية العامة. (المديني، ٢٠١١: ١٢٢) ، وهذا الجيل يختلف عن جيل التسعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الذي تربى في خضم الصراعات الدامية بين المدارس الأيديولوجية داخل خنادق الجامعة العربية .

إن عملية تدفق المعلومات كانت قبل ٢٠١٠ متواضعة، ودليل ذلك انه سبق ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ ثورات صغيرة وحركات شعبية احتجاجية عديدة وفي أكثر من بلد عربي، ولكنها لم ترقى إلى مستوى ثورات عام ٢٠١١، حيث كانت ظروف القمع والظلم والاستبداد والفساد وكبت الحريات تنبئ منذ فترة طويلة يقرب ثورة ما في مصر وبلدان عربية أخرى، ولكن توقيت ثورة ٢٠١١ ونضجها وعفويتها وتدفعها وسرعتها، كل ذلك جاء مبهرًا ومفاجئًا، وفاق التوقعات وحطم نظرية أن الحرية لا تناسب العرب، وأن العرب لا يندشون الحرية، حضور الشباب، وخروج الملايين، وانهايار الأنظمة ، ثم الهروب والتدحّي السريع، وحتى الشعارات غير التقليدية، وغياب القيادات، كل ذلك فاجأ الجميع، لكن المفاجأة الأكبر كانت (ضرب الأنظمة في مأمن) وهي غافلة ومطمئنة كل الاطمئنان على بقائها، جاءت الضربة مفاجئة، ومن حيث لا تدري الأنظمة المستبدة. (عبد الله، ٢٠١١: ١١٧).

لقد طالب الشباب العربي عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعبر موقع التواصل الاجتماعي، والمدونات، والصحف الالكترونية بعدد من المطالب كان على رأسها الإصلاح السياسي، والحرية، والكرامة، والديمقراطية، ولجم دول المخابرات، وإنهاء ملف الفساد، والاستبداد، واحتكار السلطة والاستئثار بالثروة، وهذه المطالب ثم الاتفاق عليها بين الشباب العربي عبر شبكة المعلومات بين الشباب والشعوب العربية بلا استثناء بما في ذلك دول الخليج العربي ، وإن بتفاوت لذلك فان ملف الإصلاح الديمقراطي مطروح بقوة في بلدان الخليج العربي، ولا يمكن تجاهله طويلا وتأجيله كثيرا، ولا يمكن لهذه البلدان التصرف على استثناء للحالة العربية الثورية أو أنها غير معنية بمطالب الإصلاح. (اليوسف، ٢٠١١).

لقد أحدثت الثورات العربية في الشباب العربي وعيا سياسيا بشأن عملية الإصلاح، وهناك طاقات شبابية كافة تمتلك إبداعات وتنظيرا جيدا، وهو ما يلمس من خلال المواقع الالكترونية وشبكة المعلومات ، لكنها تفتقر إلى رموز أو مجتمع مدني متطور ذلك الوعي ويعقله لإبراز المطالب للمجتمع وللأنظمة الحاكمة ففي الخليج على سبيل المثال تشرب المواطن

العربي ثقافة المصطلحات السياسية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن الآخر، والدستور والقانون، والانتقال الديمقراطي، واستقلال السلطات، والتوزيع العادل للثروة، والتعددية السياسية، ومحاربة الفساد والمناطقية القبلية، وتفكيك عصابات الثروة والمقاولات، والمناصب العليا، ومجالس الشركات، وحرية الصحافة ومنابر الإعلام، وحرية التفكير والتعبير، وحرية الصوت العالي، وعدم فرض الرقابة على المواقع الالكترونية، وكرامة الإنسان، وتعزيز المواطنة وتوسيع الحكم المحلي، وديمومة التنمية، وتعزيز سلطة القضاء واستقلالته، وتعزيز دور مؤسسات الرقابة، وحق الناس في التامين الصحي، والتعليم المجاني، وحرية المذهب والمعتقد، هذه المقولات عبر الشبكة المعلوماتية أصبحت ملازمة محكية في المجتمع الشبابي العربي. (حنيان، ٢٠١١: ١٢٣-١٢٤).

## المطلب الثاني : الدعاية والإعلام السياسي لثورة الاتصالات والمعلومات

إن الثورة الإعلامية أو تكنولوجيا الإعلام التي يشهدها العالم قد قلبت كل الموازين وأضحى الإعلام ركيزة أساسية في بناء الدولة بل بات يعتبر من مقومات ورموز السيادة الوطنية، بحيث صارت أول خطوة في إنجاح أي انقلاب لا بد من الاستيلاء على مقر التلفزة والإذاعة مما يؤكد دور مكانة وأهمية هذا الأخير والحديث هنا الانقلاب أو الاحتجاجات والمظاهرات من باب إظهار أهمية الإعلام في بناء الدولة ليس إلا، حيث أن زمن الانقلابات أصبح في خبر كان، ولأن الإعلام أداة فاعلة ومنظومة متكاملة فلا بد من تفعيل أدائه لترسيخ بناء الدولة وترسيخ الثوابت الوطنية لديها ولدى المواطن.

الواقع أن الدعاية والإعلام في العصر الحالي أصبحنا جزءا من حياة الدول والشعوب، كما أن بناء الدولة اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، يتطلب الاستعانة بمختلف بمشاركة الشعوب وهو أمر لا يتحقق إلا بمساعدة الإعلام.

وترتبط السياسة الدعائية والإعلامية بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية، بمعنى أن الإعلام يرتبط بقوة الدولة الشاملة ومن ثم فهو يسعى بطريق غير مباشر لتحقيق الأمن الوطني والقومي، من خلال الدعاية والتغطية الإعلامية ومن خلال الإسهام في بناء المواطن وتحصينه ضد أي غزو إعلامي أو فكري معاد، كما يقوم الإعلام بدور عملهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطن واستيعابهم لما يدور حولهم في الساحة الداخلية. ويعد الإعلام ومن خلال الدعاية الإعلامية والسياسية حجر الزاوية في تهيئة الأجواء اللازمة والضرورية لحركة التنمية الشاملة في المجتمع حيث انه يعمل على توفير البيانات والمعلومات للعامه والمتخصصين ما تعلق منها بحركة الاستثمار والمجالات الاقتصادية الأخرى.

إن وسائل الإعلام والدعاية السياسية تؤدي دورا محوريا في حياة الفرد والأسرة والمنظمة والمجتمع، وفي بناء الدول والحضارات والمجتمعات، وهي بذلك تسهم في التنشئة الاجتماعية وفي تشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية للمجتمع، كما أنها تؤدي دورا استراتيجيا في التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها وقطاعاتها. (قيراط، ٢٠٠٩).

ينقسم هذا المطلب إلى قسمين هامين هما :

### أولا : الدعاية السياسية .

#### ثانيا : الإعلام السياسي.

أولا : الدعاية السياسية : الدعاية السياسية هي محاولة التأثير على الرأي العام وعلى سلوك المجتمع أو المجتمعات (وهي اللغة السياسية الموجهة للجماهير والتي تستعمل رموز



وكلمات خاصة وهدف دعائي للتأثير على موقف الجماهير إزاء قضية أو قضايا معينة.(دوندان، ١٩٨٦: ١٣).

وتعتبر الدعاية السياسية احد وسائل الحملة الانتخابية وهي محاولة إعلامية للتأثير في اتجاهات الناس وآرائهم وسلوكهم ووسيلتها نشر المعلومات وحقائق وإنصاف عبر وسائل عديدة ومنها وسائل التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي والانترنت أو حتى أكاذيب، فهي عملية تلاعب بالعواطف والمشاعر ويقصد فيها الوصول لخلق حالة من حالات التوتر الفكري والشحن العاطفي. ومن شروط الدعاية السياسية أنها : ( الموسوعة الحرة، ٢٠١٤).

١- منسقة بإحكام.

٢- تخصص إعلامي.

٣- تعدد أدوات الاتصال.

٤- تنطلق من مواقف مكتسبة، ( أيديولوجية، معينة، دين معين، إرهاب) .

أما أنواع الدعاية السياسية فهي : ( الموسوعة الحرة، ٢٠١٤).

١- **البيضاء** : النشاط المكشوف من قبل دولة ضد دولة أخرى (مثل الدعاية العربية ضد الصهيونية)، وهي تصدر من مصدر معرف وفق العادة يكون المصدر معروف وفي العادة يكون المصدر وكالة من الوكالات الحكومية بما في هذا القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها.

٢- **الرمادية** : تختفي وراء هدف معين ولا توضح أي مصدر إذاعات الدول الاشتراكية والإذاعات السرية من بعض الدول العربية.

٣- **السوداء**: قائمة وتتصف بالكتمان وعدم العلنية .

٤- **الدعاية التجارية والدعاية السياسية**: حيث أصبح القائمون بالدعاية ذوي خبرة في بيع السلع وتسويقها، لأنهم يعرفون حدود وإمكانيات مصدر غير المصدر الحقيقي، وتقوم على نشاط المخابرات ، العملاء السريين وميزتها أنها تزدهر وتنمو قرب ارض العدو، وتعتبر أداة سياسية للحرب.

ومن هنا نستطيع القول أن الدعاية السياسية هي الجهود الاتصالية التي تقوم بها حكومة معينة وتوجيهها إلى جمهور أجنبي بالدرجة الأولى، بالتأثير عليه وجعله يتبنى وجهة نظر تلك الحكومة أو الهيئات الوطنية بالنسبة للقضايا المختلفة على الصعيد الدولي، وتتسم الدعاية السياسية بوجود ترسيماتها الخاصة بها والمميزة نوعا ما، رغم الذين يقومون بها لا يشعرون بالذنب إزاء قيامهم بهذا العمل ويبررون القيام بها لتحقيق أهداف وطنية سامية.(المشاقبة، ٢٠٠٢: ٩٠-٩١).

وأساليب الدعاية مثل التكرار والاعتماد على المثيرات المتصلة بحاجات وأذواق المستهلكين أو تشجيع بعض الغرائز مثل الطمع والجنس والخوف، وإذا كان القائمون على الدعاية التجارية يعرفون مهمتهم جيدا فعلى العكس لا يعرفون القائم بالدعاية السياسية مهمته بنفس الدرجة، نظرا لوجود بعض المشاكل التي يتعرض لها السياسيون، وهي تختلف عن تلك المشاكل التي يتعرض لها المعنون، حيث أن هناك إعلانات ودعاية عديدة لا أهمية لها أو ترتبط بأشياء غير مهمة، لكن مهمة القائم بالدعاية السياسية هو أن يقنع الناس بأن يتغلبوا على اتجاهااتهم ويعدلوها وذلك من أجل التوصل إلى الهدف من الدعاية السياسية وهو تحقيق المصالح المجتمعية بشكل عام حتى لو في المستقبل أو على مدى بعيد. (المشاقبة، ٢٠٠٢: ١٠٠-١٠١).

أما أساليب الدعاية فهي على النحو التالي (ناصر، ١٩٩٨: ٧١-٧٢).

- ١- أسلوب يستخدم الصورة الذهنية.
  - ٢- أسلوب استبدال الأسماء والمصطلحات بغيرها.
  - ٣- أسلوب الكذب المستمر.
  - ٤- أسلوب التكرار.
  - ٥- أسلوب التأكيد على الحدث السياسي أو الاقتصادي ... أو غيره.
  - ٦- أسلوب معرفة الخصم، وتحديده.
- صناعة الدعاية السياسية :** إن صناعة الدعاية السياسية هي صناعة التقرب من الجماهير من خلال تأثيرات مختلفة تستقر في نفوسنا وتالف كيانا مشتركا يشغل أفكارنا ويجعلها تعمل بروح من الانجاز والقابلية لتكوين قوة سياسية كبيرة قادرة على التفوق على غيرها في الميدان السياسي. (أبو أصبح، ٢٠٠٥: ٣٣٠).

- ١- التكتيك الدبلوماسي.
- ٢- الضغط الاقتصادي.
- ٣- الحرب الباردة.
- ٤- الضغط الحربي.
- ٥- حملات الإقناع الإعلامي. (أبو أصبح، ٢٠٠٥: ٣٣٠-٣٣١).

حيث أن الدعاية السياسية تضم الأساليب التي تستخدمها الحكومة، الحزب، الإدارة أو جماعات الضغط هدفها التأثير للتغيير سلوك الجمهور وموقفه السياسي، وقد تكون الدعاية السياسية، إستراتيجية تضع الخطوط العامة، وانساق الجدل، وترتيب الحملات الدعائية، ودعاية تكتيكية تسعى للحصول على نتائج فورية في إطار عملها مثل المنشورات أثناء الحرب

والمظاهرات والاحتجاجات والثورات كما حصل في ثورات الربيع العربي ولخاصة في ثورة ٢٥ يناير المصرية حيث أن الشباب، والتنظيمات السياسية ( باستثناء الحزب الوطني ) ، والفئات الاجتماعية التي شملت ( الأغنياء، والفقراء، والجامعيين، والذقبيين، وبعض رجال الأعمال).

والنخب الثقافية بدأت بالتعبير عن مطالبها من خلال وسائل الدعاية والإعلام المختلفة ومنها (القنوات الفضائية الخاصة، والإذاعات الخاصة، والصحف الخاصة التابعة للمعارضة، الرسومات، المنشورات، مسرحيات، والملصقات، والكتيبات، ومكبرات الصوت في ميدان التحرير). ( عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٢: ١٩-٢٠).

### أما شروط فاعلية الدعاية :

لا يمكن للدعاية السياسية التي تعد أهم مرتكزات وسائل الإعلام أن تنتج إلا إذا تحقق لها بعض الشروط، ونجحت في تطبيق الخطوات الأساسية للدعاية واتبعت التوقيت الزمني لتوجيه الدعاية كالآتي : ( المشاقبة، ٢٠٠٣: ٩٤-٩٥).

- مدى قدرة الدعاية ونجاحها على جذب انتباه الطرف المستقبل للدعاية بشكل تشويقي حتى تحقق أهدافها.

- إن لا تتعارض مع الثقافة والأطر المرجعية لجمهور المشاهدين أو المستمعين أو القارئ حتى تستطيع الدعاية السياسية أن تؤثر في توجهات وآراء هذا الجمهور.

- أن تعكس الدعاية السياسية أهداف القائمين بالاتصال وتوجهاتهم ونمطهم القيمي من ناحية، وأن تعبر عن مصالح النظام السياسي (الدولة) التي تمثلها من ناحية أخرى بدرجة كبيرة من التناغم والتناسق.

أما أساليب الدعاية المعاصر في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ، فإن الإعلاميون والمعلنون وفهم السياسيون يعتمدون على حد سواء على التطور الملائم في تقنيات الإعلام والدعاية والتسويق الإعلامي، والتي تتركز معظمها على النفوذ إلى العقل الباطن والتأثير اللاواعي على اهتمامات المتلقي ورغباته ثم توجيهها وفق مصالح النخبة، ويمكن تلخيص أكثر أساليب الدعاية المعاصرة شيوعا على النحو التالي : ( دعدوش، ٢٠١٤).

١- القولية والتنميط : وهو أكثر أساليب الدعاية شيوعا ووضوحا، إذ تقدم لنا وسائل الإعلام وجهات نظر أصحابها الخاصة في كل شيء كأن تحرص على تقويم (المسلم)، في رجل طويل اللحية غريب الملبس، أو في صورة امرأة تتشح بالسواد وتجلس في مقعد السيارة الخفي، حيث يعمل تكرار هذه الصورة على الربط التلقائي لكل ما تستدعيه توابع قد لا يصرح بها، فيغدو الإسلام مرتبطا في ذهن الغربي لكل الصفات السلبية

التي تستنبطها تلك الصورة دون البحث عما يمكن أن يخيفه المظهر الخارجي من قيم ومبادئ تقصى عمدا عن الطرح والمنافسة.

٢- تسمية الأشياء بغير مسمياتها: بما أن وسائل الإعلام المعاصرة تمسك اليوم بزمام الرأي العام وتعمل على توجيهه وصياغته على النحو الذي يريد، فإن ذلك يستتبع بالبداية تحكمها في المفاهيم والمصطلحات التي تتداولها وتسعى لتدويلها بين الناس، إذ تتجنب غالبا التعرض المباشر للقضايا التي ترغب في تحويلها أو تغييرها، وإنما تعمل على إعادة صياغتها بلغة جديدة تتناسب مع سياساتها وبثها بين الناس الذي يتلقونها لا شعوريا على المدى الطويل.

٣- إطلاق الشعارات : وهو أسلوب شائع في الدعايات التجارية والسياسية على السواء كما هو معروف، إذ غالبا ما يتم تعميم احد الشعارات المنتقاة بعناية، وهكذا يعتمد المعلنون على ربط أهدافهم الدعائية والإعلانية بأكثر الشعارات جاذبية، وبغض النظر على مصداقيتها، وصولا إلى ربط اللاشعوري بين الشعار والمعلن عنه.

٤- التكرار : يلجأ المعلنون للدعاية بأنواعها إلى التكرار المستمر لشعاراتهم وحملاتهم الإعلانية التي تلاحق الناس أينما ذهبوا يقول ( غوستاف لوبون) : " إن التوكيد والتكرار عاملان قويان في تكوين الآراء وانتشارها واليه تستند التربية في كثير من المسائل، وبهما يستعين رجال السياسة الزعماء في خطبهم كل يوم، ولا يحتاج التوكيد إلى دليل عقلي يدعمه، وإنما يجب أن يكون التوكيد حماسيا وجيزا إذا وقع في النفس والتوكيد لا يلبث بعد أن يكرر تكرار كافي أن يحدث رأيا ثم معتقدا والتكرار تنمة التوكيد الضرورية ، ومن يكرر لفظا أو فكرة، أو صيغة تكرارا متتابعًا يحوله إلى معتقد .( لوبون، ٢٠١٢ : ١١٥-١١٦).

٥- الاعتماد على الأرقام الإحصائية ونتائج الاستفتاء: وهذا الأسلوب يضيء الكثير من المصداقية على الخبر المراد وترويجه، إذ تعتمد وسائل الإعلام الأمريكية على وجه الخصوص إلى نشر الكثير من الأخبار والإعلانات باستفتاءات وإحصاءات تنسب عادة إلى بعض الجهات المختصة ذائعة الصيت، وبالرغم من شيوع القول بان هذه المؤسسات البحثية والإحصائية قد اكتسبت شهرتها بسبب مصداقيتها ونزاهتها إلا انه من غير الممكن أيضا التأكد بأي وسيلة كانت .

٦- الاستفادة من الشخصيات اللامعة : وهو أسلوب شائع وشديد الخطورة، لا نقصد به الاقتصار على حزب المشاهير في الفن والرياضة للإعلان التجاري، مع ما في ذلك من تبعات سيئة على الجيل الناشئ الذي يتخذ من هؤلاء قدوة في السلوك، ولكن الأمر قد

يصل إلى حد الخداع بالاستفادة من بعض الانتهازيين من المفكرين والعلماء الذين لا يتورعون عن المغالاة وتقديم بعض الآراء في قوالب فكرية مصطنعة مع التأكيد على إبرازها تحت أسماء هؤلاء المشاهير بما يحملونه من ألقاب قد تصاغ خصيصا لإخفاء المزيد من التأثير.

٧- عدم التعرض للأفكار السائدة : يؤكد الباحثون في مجال الدعاية والإعلان السياسي خاصة على ضرورة تجنب الصدام مع المتلقي، إذ فشلت كل المحاولات السابقة في فرض التوجهات والآراء على الرأي العام عنوة وهذا ما كان حاجزا من جانب المحتجين في ثورة ٢٥ يناير المصرية من جانب المسلمين والأقباط.

٨- التظاهر بمنع فرص الحوار والتعبير عن الرأي لجميع الاتجاهات، فمع أن الحرية الفكرية أمر محمود ومطلوب في كل المجتمعات ، إلا أن هذه الدعوى قد تبدو كلمة حق أريد بها باطل إذ أنها كثيرا ما تؤدي نتيجتين على قدرة من الخطورة :

- منح أصحاب الآراء والتوجهات الشاذة فرصة الظهور على مسرح الأحداث وكأنهم أصحاب تيار حقيقي كامل، يملك الحق في الوجود والتعايش مع الآخرين ويبحث عن موطن قدم مريح وهادئ ، تماما كما يقدم الإعلام الغربي الشاذين جنسيا على أنهم مجرد مثليين يتمتعون بحس عاطفي تجاه أمثالهم في الجني ويسعون لإكساب احترام الآخرين.

- كسب تعاطف المتلقي على تقديم هذه التوجهات الشاذة في صورة عاطفية تداعب الأحاسيس، بدلا من طرحها للنقاش العلمي والفكري.

وهناك أساليب أخرى حديثة للدعاية السياسية منها : (المهري، ٢٠١١: ١).

(١) أسلوب النكتة: وللنكتة اثر كبير في الرأي العام وخاصة في الشعوب التي تميل بطبيعتها إلى ذلك، وقد يحدث أحيانا أن يكون لبعض النكات تأثير في الرأي العام اكبر وأعمق من تأثير المقالات الصحفية.

(٢) الأسلوب الديني : والهدف من هذا الأسلوب ضرب العقائد، وتحقيق المصالح وفق أهداف معينة.

(٣) أسلوب الاستضعاف والاستعطاف: وذلك من اجل التأثير في نفوس الآخرين، وعليه تعتمد الحركة الصهيونية وإسرائيل في نشر دعاياتها ضد الدول العربية في ربوع أمريكا، ومثاله، استخدام الصهيونية لعبارات مؤثرة في نفس الشعب الأمريكي مثل (أعطونا لنعيش) وهم يرسمون صورة طفل صغير يبحث عن طعام فلا يجده، وهم يشدون عطف الأمريكيين .

- ٤) أسلوب منطاد الاختبار أو حبس نبض الرأي العام: ويكون عادة عن طريق الإشاعات، وإطلاقها بين الناس في وقت معين، ثم القيام بتحليل الرأي العام بالنسبة لهذه الدشائعات، فإذا اثبت التحليل نجاحها ذاعت وتكررت، وإذا اثبت فشلها عدل إلى غيرها.
- ٥) الصورة الكاريكاتورية: وتستخدم للنفاد إلى العقل بدون عناء، وهي وسيلة مختصرة ولكنها عميقة الدلالة والأثر.
- ٦) الأسلوب الاستنكاري: وهو أن تطرح الإشاعة بلهجة استنكارية تثير لدى الإنسان تحفيزا استنكاريًا مقابلًا لمعرفة الحقيقة واستنكارها، وثم يأتي الأسلوب الإثباتين وهو تثبيت امتداد الأسلوب الأول حيث أن ايجابية العقل في الأسلوب الأول هو تقرير معلومات لإشاعة لحقيقة ثابتة.
- ٧) أسلوب خلق عدو وهمي يحاول أن يفترس الشعب أو الحاكم أو الأمة، وهذا الأسلوب يستخدمه الزعماء الديكتاتوريون في الغالب إذ يضعون أمام نظر الشعب عدو كبير وخطير حتى يصرفون الناس عن قضاياهم المصيرية وقضاياهم التافهة.
- ٨) الأسلوب العلمي: يحاول البعض أن يطرح بأسلوب علمي ويتفلسف في الكلام في سبيل جلب ثقة المقابل بأنه عالم وفاهم فيقبل منه الإشاعة برحابة صدر.
- ٩) أسلوب الاحتواء: وهو محاولة إفهام المقابل انه على رأيه وهو ومذهبه وبعد أن يطمئن إليه يبدأ المشيع ببث أفكاره شيئًا فشيئًا ويحاول تمرير إشاعته وأفكاره، ويشير القران إلى مثل هؤلاء الناس بقوله (ومن الناس من يقول أمنا بالله وباللوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون" (سورة البقرة، الآية: ٨-٩).
- أما أهداف الدعاية السياسية في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات فهي على النحو التالي:
- (المهري، ٢٠١١).

١) تعبئة الكراهية ضد العدو.

٢) الحفاظ على صداقة الحلفاء.

٣) الحفاظ على صداقة الدول المحايدة بل الحصول على تعاونها.

٤) تحطيم الروح المعنوية للعدو.

أما وسائل الدعاية المعاصرة فهي:

- ١) التلفزيون: وهو وسيلة نقل الصوت والصورة في آن واحد بطريق الدفع الكهربائي وهي أهم الوسائل السمعية للاتصال الجماهير عن طريق بث برامج معينة. (شهيبي، ٢٠٠٤: ١٩٧-١٩٨). ويعتبر التلفزيون أسرع وسائل الاتصال الجماهيري، ويتفوق

على الصحافة، حيث يكفي قطع الإرسال في حالة وجود إعلان عن نبال ليصل في اللحظة نفسها إلى أنحاء العالم.

(٢) الراديو: (الإذاعة) : لا تزال الإذاعة هي وسيلة الاتصال المسيطر في عدد من دول العالم، حيث أصبحت الإذاعة وسيلة تعليمية ودعائية رئيسية بعد التلفزيون لها آثارها وأهدافها. (شهاب، ٢٠٠٤: ١٩١).

(٣) المسرح والسينما : وتعتبر السينما والمسرح وسيلة مهمة لبث والدعاية السياسية لجهة ما من خلال صناعة الأفلام والمسرحيات. (الخالدي، ٢٠١٢: ٤٧-٤٨).

(٤) الصحف والمجلات والكتب والمنشور.

(٥) الانترنت : أصبح الانترنت وسيلة للدعاية السياسية والانتخابية بكافة أنواعها ومن

ذلك، على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر بوضوح في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٨ فكرة المرشح الإلكتروني الذي يستخدم أدوات التكنولوجيا على الانترنت من أجل الحصول على أصوات المرشحين، وفي عالمنا العربي وفي ظل ثورات الربيع العربي زاد الاهتمام بدور التكنولوجيا والمعلومات وأدوات الإعلام الجديد في الدعاية السياسية للأفراد والأحزاب والمؤسسات والأحزاب والكتل والجماعات السياسية بالإضافة إلى الأفراد المستقلين وتخضع جميعها للإجراءات القانونية التي ينص عليها قانون الانتخاب. (ريان، ٢٠١٣: ١٠٤)

ويعتبر الانترنت وسيلة هامة للدعاية الانتخابية والحملات الإلكترونية الذي يلقي أهمية كبيرة من جانب المرشحين، نظرا لصعوبة الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي توفرها في خدمة الدعاية السياسية الانتخابية ولطبيعة الفئة الانتخابية المستهدفة من الشباب، ويرتبط نجاح الحملات الإلكترونية في التأثير على الناخب بقدرتها على الانتقال من الطابع الإلكتروني إلى أرض الواقع على شكل فعاليات انتخابية موازية ومخاطبة العقل بدلا من العاطفة والالتزام بالمصادقية الفعلية والسرعة في ردود الأفعال، والتي تعمل على دعم الالتصاق بمطالب الناخبين الفعلية من أجل كسب ثقتهم وتحفيزهم على المشاركة الإيجابية عبر الذهاب الاقتراع، وهو ما يفرض القيام بإدارة حملة الكترونية انتخابية ذكية وواعية تأخذ في اعتبارها مختلف المحفزات الوطنية، والاستمالة العقلية والعاطفية لزيادة قدرتها على إقناع الناخبين والالتزام بالمصادقية والتنظيم الجيد وتوزيع الأدوار بما يجعل ردود الفعل ذات طابع تنظيمي وليس عشوائيان. (اللبان، ٢٠١٤).

(٦) الفضائيات: إن القنوات الفضائية وحتى الإعلام العربي اخذ مسارا جديدا ونوعيا في هذا العصر نتيجة التسارع في تكنولوجيا الاتصال، وغياب السيطرة الحكومية على

الإعلام الفضائي، واتساع مناخ الحريات مما جعل بعض الفضائيات تتوسع في حرياتها وتفتح المجال للتفاعل مع الجمهور العربي الذي كان يفتقدان هذه الميزة في فترات كانت فيها الحكومات العربية تسيطر على معظم وسائل الإعلام وخاصة الإذاعات والصحف في فترة الستينيات من القرن العشرين، ومن بعده المحطات التلفزيونية الأرضية التي أخضعها سيطرتها المباشرة لتظل على حركة الجماهير .

أصبحت الفضائيات وسيلة مهمة للدعاية والقضايا السياسية ، خاصة في دعم قضايا الحريات في الوطن العربي، و ٤٧% من أفراد عينة أجريت عليهم الدراسة يعتقدون بمساهمة الفضائيات العربية باتساع مناخ الحريات، فيما وجد ٣٢% غير ذلك، و ٢١% أصابوا بأنهم لا يعرفون، رغم أن النسبة متواضعة إلا أن الشباب وجدوا أن الفضائيات العربية أعطت مجالاً أفضل للحريات من الوسائل الإعلامية الأخرى، لكنها ليست السبب المباشر في توفير مناخ الحريات لأن هناك عوامل أخرى ساهمت في مناخ الحريات مثل تقدم وسائل الاتصال ، واتساع ظاهرة العولمة، والتغيرات السياسية في العالم والمنطقة العربية.( الخالدي، ٢٠١٢: ١١٥).

وأصبحت الفضائيات الخاصة منبرا مهما للدعاية السياسية الانتخابية من خلال لقاءات تلفزيونية مع المرشحين، و بث برامج المرشحين الانتخابية وتكرار ذلك مقابل دفع مبالغ معينة من المال، بالإضافة إلى تصوير و بين مهرجاناتهم الانتخابية، و نتائج الفوز وغير ذلك.( البلد نيوز، ٢٠١٣).

### ثانياً : الإعلام السياسي

أي عملية نقل للرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع . ويعرف أيضا على انه المناقشة العامة حول السلطة ومصادر الدخل العام في المجتمع.

وهو أيضا : الرموز والرسائل المتبادلة المتأثرة بالنظام السياسي أو مؤثرة فيه، وهو أيضا الفضاء الواسع الذي يتم فيه تبادل الخطابات المتعارضة من طرف ثلاثة فاعلين يملكون جزء من الشرعية السياسية والديمقراطية وهو (رجال السياسة، الصحفيون، والرأي العام، من خلال سبر الآراء .

وهو : احد فروع الإعلان الذي يتميز بقدرته على التأثير والتغيير والإقناع ويهتم بتغطية الموضوعات السياسية ويسعى لتحقيق أهداف سياسية ويعتبر من الأدوات الفعالة والرئيسية التي يعتمد عليها أي نظام سياسي وستخدمه في تحقيق استراتيجياته المختلفة.(الجاف، ٢٠١٤).



**نظريات الإعلام السياسي :** يقسم المتخصصون في علم الاتصال نظريات الإعلام إلى أربعة وهي المهيمنة والبارزة للعيان، إن الحديث عن النظم السياسية في كل من الدول العقائدية والدول الغير عقائدية يقودنا إلى الحديث عن هذه النظريات وهي تتحرك في إطار تلك النظم السياسية المختلفة وهي : (شهاب، ٢٠٠٤ : ١٩-٢٠).

١- نظرية السلطة : **The Authority Theory** : وترتبط تلك النظرية بنظم الحكم الاستبدادية التي كانت سائدة في العصور الوسطى وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر والتي عبر عنها الملك لويس الرابع عشر في فرنسا في مقولته الشهيرة: "أنا الدولة" والدولة هنا السيطرة سيطرة تامة على كافة وسائل الاتصال وتتحكم في انسياب المعلومات في العصر الحديث ترتبط النظم الفاشية ونظم الحكم الشمولية والعشائرية والدينية والعنصرية بهذه النظرية حيث تتحكم الدولة في كافة العمليات الاتصالية.

٢- نظرية الحرية **The Liberation Theory** : وهي تعارض نظرية السلطة وقد كافح من اجلها المفكرون زما طويلا قبل أن تصبح قابلة للتطبيق وفيها يسمح بحرية تداول الأفكار والآراء دون تدخل من الدولة في شؤون أيا كان نشاطهم وبذلك تسمح الدولة بحرية التعبير من خلال وسائل الاتصال المختلفة كما توضع حرية الفرد دائما في المقام ومع ذلك فان الواقع العلمي طبقا لما هو قائم لآن ومع تطور صور الاستعمار وتضارب المصالح الدولية حدث ما يؤكد عدم الالتزام بهذا المفهوم المثالي لا لنجوم الحرية حيث تتحكم الدولة وجماعات الضغط في صنع وحرية تدفق المعلومات.

٣- نظرية المسؤولية الاجتماعية : **The Social Responsibility Theory** : وتقوم هذه النظرية على أساس أخلاقي مثالي يتفادى عيوب نظرية الحرية المزعومة التي كثير ما يساء استخدامها وتدعو تلك النظرية كافة العاملين في حقل الإعلام إلى الالتزام بمبادئ الحق والعدل والحرية والسلام والقيم الايجابية المختلفة من اجل وجود عالم أكثر سعادة وأمانا وتعمل على بناء الإنسان المنتمي لهذا العالم انتماء يجعله يعمل دائما من اجل صالح المجموع مع إيمانه الكامل بأهمية العمل لصالح مجتمعه ووطنه كجزء من هذا العالم ، وبينما كانت نظرية الحرية تركز أساسا على الحرية في ذاتها أصبحت النظرية الجديدة تركز أساسا على المسؤولية.

٤- النظرية السوفيتية الشيوعية **The Soviet Communist** : وقد تغيرت تلك النظرية أو تجمدت فعلا بسبب التحولات الكبرى التي شهدتها الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية بعد تبني سياسة البيروسترويك والجلانوسست وتعديان إعادة البناء والتحدث بصوت عالي وبعد الانقلاب الشيوعي الفاشل عام ١٩٩١ والذي سقطت معه الشيوعية كلها في

الاتحاد السوفيتي ثم تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه ولم يعد له وجود وطبقا لتلك النظرية وفي أوج تألق الدولة الشيوعية السوفيتية فان الدولة تمتلك جميع وسائل الاتصال الأساسية ويقوم على إدارتها وتوجيهها الحزب الشيوعي وحده وكانت وظيفة وسائل الاتصال الجماهيري السياسية هي زيادة وحدة الفكر بين أعضاء المجتمع وتعلم المبادئ الماركسية وتفسير الأحداث على ضوء تلك المبادئ وكان عليها جذب التأييد الشعبي لبرامج الدولة المختلفة مثل زيادة الإنتاج ولا يسمح طبقا لهذه النظرية بممارسة أي نقد يمس النظرية الماركسية أو النظام الاجتماعي القائم في الدولة وإن كان من المسموح به فقط نقد بعض الممارسات والأخطاء التي يرتكبها المسؤولون التنفيذيون خاصة في المشروعات الاقتصادية في البناء الاقتصادي الاجتماعي الاشتراكي الذي يعتمد في خلاصاته على الفكر الماركسي المتشدد.

وأما ادوار السياسة للاعلام في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات فهي:

(١) لثورة الاتصالات والمعلومات دور في حرية التعبير عن الرأي بشكل عام ، والسياسي بشكل خاص، حيث أن العديد من الحكومات ترى في عملية تدفق المعلومات الإعلامية عبر الحدود الخاضعة للقيود إنما تمثل تهديدا محتملا لأمنها القومي في حالة في حالة اتخاذ هذا التدفق المعلوماتي مع كل من حالة الجمود الاقتصادي والتخلف النوعي للبلدان النامية من ناحية، ومع غياب الديمقراطية الحقيقية ونقص التعددية وتراجعها وازدياد معدلات الكبت السياسي من ناحية أخرى، وثورة الاتصالات لا يمكن أن تتوافر إلا بشروط جوهرية أهمها على الإطلاق حرية التعبير (صافيناز، ٢٠١٠: ٢).

وبناء على ذلك، فان ذريعة " الأمن " التي تتخذها الحكومات في الدول النامية سببا لقمع حرية التعبير عبر وسائل الاتصالات المختلفة، تعد ذريعة واهية، وان مفهوم الأمن بهذا الشكل أضحى مفهوما ضيقا للغاية لأنه صيغ خصيصا من اجل امن المؤسسات والحكومات ومصالح القائمين عليها دونما إعطاء أية أهمية لحرية الأفراد في الحصول على المعلومات الحقيقية. (صافيناز، ٢٠١٠: ٢).

(٢) لثورة الاتصالات دور سياسي كأداة مضادة للحكومات القمعية التي تتخذ الأمن ذريعة واهية لبقاءها.

وبإزاء الاستبداد والتسلطية إلا أن هناك " اختيار ديمقراطي " إذ أن الديمقراطيات العربية أصبحت أسلوبا لتسيير الاختلافات ، تجده أكثر من طرف لما قد تنتجه من مكتسبات للأفراد ولما تقترضه من بدائل ممكنة لمجازرة أنظمة القهر والاستبداد. بل ونجد أحزابا وجماعات ، ودول، خصوصا المنتمة منها إلى الإسلام السياسي، بدأت تقدم أكثر من مبرر

للظهور بمظهر (ديمقراطي)، حتى إن عرضها ذلك في ممارستها المرحلية للتشويه، وإفراغها من كل دلالاتها، سيما وأنها ، بأغلب أطيافها " تريد ديمقراطية مقيدة بعدم مخالفة الشرع)، وتفرض شروطا مسبقة على مبدأ الحرية الذي يطالب به الشباب، مما يعزز مبدأ القمع ذريعة لذلك، إذ أن هذه الأنظمة القمعية تمتلك قواعد اجتماعية أكيدة وقدرة على الاستقطاب والتجديد بحكم طبيعته خطابها، وتاريخها التنظيمي، وهي تظهر يوما عن يوم ، عناصر تدخل في نطاق ما يمكن نعته " موانع، الديمقراطية) ( Gerard,2003 : 1-9 ) .

٣) افرز الواقع التكنولوجي والاتصالي والمعلوماتي واقعا جديدا، وبيئة جديدة ثلاثية الأبعاد للتعبير عن حقوق الإنسان، فلم يعد مطلوبا من الحكومة مجرد توفير المتطلبات الحياتية الاقتصادية فقط، وإنما أصبح مطلوبا منها ضمان حرية شبكة المعلومات والاتصالات وشفافية التعبير وحقوق الإنسان، فعلى الرغم من اهتمام المنظمات الدولية بقضية حقوق الإنسان، إلا أن هناك اتجاهات أخرى مثل تناول قضية قدرة الإنسان على الاتصال مع البيئة الداخلية والخارجية من خلال شبكات الاتصال المختلفة، وحق الاتصال المفتوح بالانترنت دون قيود مفروضة من جانب مالكي الشبكات، وحق الاتصال غير المقيد، حرية التعبير ، وضرورة تسهيل الحكومات هذا الأمر للمستخدمين ، ومع الرقابة أو تخفيفها عن مواقع التعبير بكافة أنواعها الدينية والسياسية والثقافية . (احمد، ٢٠١٤).

٤) استطاعت ثورة الاتصالات والمعلومات من تشكيل الإطار الفكري لثورات الربيع العربي حتى يشمل كل مطالب الفئات الاجتماعية، والشرائح العمرية، بحيث لم تقتصر على الكيانات السياسية المعارضة للسلطة، ولكنها وسعت الإطار الوطني، وانضمت فئات اجتماعية ترى أن النظام القائم لا يليب الطموحات الوطنية للشعوب العربية، (عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٢: ١٦-١٧) .

٥) استطاعت ثورة الاتصالات والمعلومات من تشكيل المحدثى الاجتماعي للثورات، والاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات، وهذا ما ظهر جليا في ثورة الربيع العربي، وهو ما أدى بالسلطة السياسية إلى مواجهة مشكلات جديدة في التعامل مع أحداث الخروج على سلطتها، وأصبح هناك انتقال بالأسلوب من مواجهة التنظيمات التقليدية، وتفكيكها، أما الآن فظهر نوع جديد من التنظيمات الحديثة" شباب ثورة الاتصالات والمعلومات والانترنت". (عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٢، ص١٦-١٧).

٦) استطاعت ثورة الاتصالات والمعلومات من كشف عيوب الأنظمة الحاكمة، وبيّنت هشاشة النظام السياسي، وتفككه، وانحلاله، وخاصة في مفاصله وأجنحته الأمنية والعسكرية والنخبة السياسية. (عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٢: ١٧).

٧) كشفت ثورة الاتصالات والمعلومات عن طبيعة الحراك الاجتماعي والسياسي داخل الدول، والعلاقة ما بين الأنظمة السياسية، وفضح هذه الأنظمة (وثائق ويكليفس)، والعلاقة داخل النظام السياسي، مراحل الإصلاح، وطرق الاستبداد، والاستفراد والاستحواد على السلطة والثورة والفرار، ومن أمثلة ذلك الثورة اليمينية، ( أبو جابر، ٢٠١١: ١٤ ).

٨) بينت ثورة الاتصالات والمعلومات مطالب الناس وهمومهم وقضاياهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والبحث عن مستقبل أفضل، وأبرزت دور الإعلام كلاعب مهم ودوره في الإصلاح والتغيير، ودوره في تحويل مطالب الناس من مطالب بسيطة تتعلق بلقمة العيش إلى مطالب إصلاحية واسعة يمكن أن تغير النظام السياسي في النهاية، وهذا ما حدث في ثورة ٢٥ يناير المصرية. (أبو جابر، ٢٠١١: ١٧).

٩) أبرزت ثورة الاتصالات والمعلومات القوى الدولية السياسية في محاولة سرقة الثورة والتأثير عليها، واستثمار طاقات الثورات الموجودة في العالم العربي وأبرزت كذلك موقف هذه القوى الدولية من المطالب الشعبية، العربية في الإصلاح والتغيير. ( أبو جابر، ٢٠١١: ١٧-١٨).

١٠) كشفت ثورة الاتصالات والمعلومات عن موقف صناع السياسة الأمريكية من الحراك الشعبي العربي، وطريقته وطرح ذلك للنقاش عن مطالبه، وما نتج عن الحراك من تحولات سياسية في المنطقة، وطرح ذلك للنقاش في حوارات في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وكذلك كشفت الاتصالات والمعلومات عن المواضيع ذات الأهمية في المنطقة والتي كانت تمثل ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وملف إيران النووي. ( هياجنة، وآخرون، ٢٠١٢: ١١-١٢).

١١) كشفت ثورة الاتصالات والمعلومات في إخفاق الإدارة الأمريكية للتنبؤ لأحداث " ١١ أيلول (سبتمبر" عام ٢٠٠١، وضرب برج التجارة العالمي، والتنبؤ بالحراك الشعبي العربي، استخدام نظارة التحليل الإسرائيلية في رؤية الأنظمة الرسمية و عدم قدرتها في التعامل مع الشعوب لتقييم قدرتها، وكشفت هذه الثورة عن تروّي الأمن الإنساني وانتشار الفساد. ( هياجنة، وآخرون، ٢٠١٢: ١١-١٢ ).

١٢) وأبرزت ثورة الاتصالات والمعلومات بعض القضايا السياسية داخل المجتمع العربي مثل (الأهرام، ٢٠١٤ ٧/٢٧):

- الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه .
- كيفية تشكيل الأحزاب السياسية والدساتير والقوانين والأنظمة والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع.
- كيفية تشكيل النقابات والجمعيات المدنية والأهلية.
- كيفية تنظيم التظاهر، والأحزاب، الاحتجاج، والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي.
- بنيت الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين .
- كيفية إجراء الانتخابات الدورية وعمليات التزويد لصالح الأنظمة .
- بينت ثورة الاتصالات والمعلومات حق الناس والطلاب والشباب في النشاط السياسي، وحق تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيه.
- أصبحت الاتصالات والمعلومات وخاصة الانترنت ملاذا للتعبير عن الرأي، الأمر الذي ساهم في رفع الوعي لدى الرأي العام، وساهم في إعادة تشكيله بوسائل النشر والإعلام.

إن ظهور تكنولوجيا الاتصال اثر شكل كبير على وسائل الاتصال وضخم تأثيرها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ترتب على ذلك زيادة الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية في اتجاهات ثلاث هي : (سويدان، ٢٠٠٩: ١).

١- التدفق الحر للمعلومات ما بين المركز الغرب الصناعي، وبين دول المحيط أو الأطراف أو الأطراف (الدول النامية أو دول الجنوب) باتجاه واحد متجاوزا السيادة الوطنية والمصلحة القومية للدول.

٢- الهيمنة الاتصالية والمعلوماتية للغرب على عالم الجنوب عن طريق المؤسسات الإعلامية ذات الإمكانيات التأثيرية الضخمة ثقافيا وتقنيا على حساب الدول الأخرى، ذات الإمكانيات المتدنية ثقافيا وتقنيا.

٣- التخطي المستمر للسلع والخدمات بقرار بسياسات الدول الصناعية في المجالات السياسية والاقتصادية وتنمية طاقات بشرية ومادية تستجيب لواقع العولمة.

٤- تقليص اعتبارات الجغرافية السياسية للدول ويمكن أن نلتبس ابرز معالم هذا التطور الذي شهدته العلاقات الدولية بما يلي : (سويدان، ٢٠٠٩: ١):

- أ- إن العلاقات الدولية في عصر ( المعلومات اتصالات) تتسم بسادة المعرفة والتقدم التكنولوجي وبما أن المعلومات والمعرفة لا يعترفان بحدود سياسية سيادية للدول فإن إدارة العلاقات الدولية تأخذ هذا الأمر على محمل الجد وتدار بأساليب تتجاوز قيود الفرضيات الدولية التي سادت ابان مرحلة الحرب الباردة.( ١٩٤٥-١٩٩٠).
- ب- كان بإمكان الدول الحديثة عن السيادة الإعلامية والتحكم في عملية الإعلام والاتصالات وبالنسبة للدول العربية وخاصة دول الربيع العربية التي اجتاحتها موجات الاحتجاجات الشعبية اعتبارا من نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، فقد أثرت ثورة الاتصالات والمعلومات عليها على النحو التالي :
- لم يعد بإمكان الدول العربية الحديث عن السيادة الإعلامية والتحكم في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها والعمل على تشكيل عقول أبناءها و ضمان ولائهم الاتام لصالحها، وظهر ضعف الدول في إمكانية التحكم على نوع وكم المعلومات وبالتالي ضعف قدرة الدول على تصريف شؤونها الخارجية وعلى علاقاتها مع الدول الأخرى. ( أبو رحمة، ٢٠١٤ : ١) .
- إن ثورة الاتصالات والمعلومات أدت مسافة فاصلة بين الأنظمة وشعوبها، وزاد من الفجوة بينهما، بسبب استبعاد الشعوب عن المشاركة في السلطة واحتكار الأنظمة واستئثارها لهذين المصدرين، والأمر الذي أدى إلى خرق السيادة الوطنية، بسبب الفساد السياسي والاقتصادي الذي طال سيادة الدولة ونظامها. (علوش، ٢٠١١ : ٥٩-٦٠).
- اختلال السياسية الوطنية وذلك بسبب الرؤى الواضحة لقراءة المستقبل والأحداث والمتغيرات في بيئتها الإستراتيجية، إضافة إلى افتقارها لإرادة سياسية فاعلة، والمتغيرات عن ضعف واضح في القدرة على قيادة وإدارة مكونات الدولة لتحقيق المطلب الوطني وحرية عدالة، حياة كريمة، وحماية الأمن والسيادة الوطنية والسيادة القومية دون وضع كلف باهظة في أغلبها على حساب السيادة القطرية والوطنية. ( علوش، وآخرون، ٢٠١١، ص ٦٠).
- إن واجبات السياسة الوطنية الرئيسية هي ثلاث، سواء كان ذلك في ظل ثورة المعلومات والاتصالات أم غيرها وهي : ( علوش، وآخرون، ٢٠١١ : ٦٠).
- ١- تحديد المصالح القومية العليا.
  - ٢- تحديد التهديد والتحديات.

٣- حشد الطاقات والإمكانات وإدارتها لتحقيق المصالح القومية وتعزيزها، ومواجهة التهديد.

٤- أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى الإخلال بالعقد الاجتماعي: الشعب مصدر السلطات، ذلك لأن الدول تشكل من خلال مكوناتها الثلاث (الأرض، والشعب، والنظام)، انطلاقاً من معادلة العقد الاجتماعي الذي ربط المكونات الثلاثة كضرورة أساسية تعاقدية لتنظيم العلاقة حفز الدولة ومكوناتها وسيادتها وحمايتها وهذه المعادلة وظفت النظام ليكون خادماً للدولة والشعب، وللحفاظ على أمنه واستقراره وحرية، وإدارة شؤونه، صيانة حق الفرد، والدفاع عن الدولة، ( علوش، وآخرون، ٢٠١١: ٦١). والإخلال بهذه المعادلة معادلة العقد الاجتماعي تخلق حاجزاً وشرخاً بين الشعب والنظام يتناسب طردياً مع حجم الخلل.

٥- الإخلال بمبدأ الولاء والانتماء. إذا كانت الأمة مصدر السلطات، والشعب صاحب الولاية الدستورية، وأنه من يعطي الولاية إلى مؤسسة الحكم، فإن الولاء والانتماء المقدس هو للدولة بمجموعها العام، وللشعب والوطن بشكل خاص، لأن هذين الأمرين أساسيان ويحملان، وهكذا فقد الإعلام السياسي دوراً محورياً في ثورات الربيع العربي فكان هو السبب لإطالة الثورات.

إن النظام الإعلامي العربي، والذي يقصد به مجموعة تفاعلات وسائل الإعلام الحكومية والخاصة في تغطيتها للأحداث، هو الذي فجر وقاد ثورات الربيع العربي، والمفارقة أن النظام الإعلامي العربي تفوق على النظام السياسي الإقليمي في السنوات الأخيرة، بمعنى أن تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والانترنت وانتشار الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي قد تجاوزت ثدرة الأنظمة السياسية على احتواء آثار عولمة الإعلام، ومن ثم تعرض النظام الإعلامي السياسي العربي لتحويلين مهيمين هما ( اليوم السابع، ٢٠١٣).

الأول: اتساع دائرة النقد الإعلامي للأنظمة السياسية الحاكمة، والدعوة للإصلاح ونجاح الشباب العربي في الدعوة للثورة والحشد الافتراضي والانتقال إلى أرض الواقع الفعلي، وهنا برز المواطن العربي الشبكي كلاعب مؤثر في النظام الإعلامي العربي.

الثاني: تنامي حضور وتأثير الإعلام الناطق بالعربية كلاعب مؤثر، وهو ما يدعم من توجه نحو نهاية النظام الإعلامي العربي، في سياق الاتجاه أيضاً نحو قول النظام الإقليمي العربي.

باختصار تطور الإعلام السياسي العربي وانتشار الإعلام الجديد وفر أدوات جديدة لنشر الوعي السياسي والدعوة للثورة والاهم الحشد والتعبئة لثورات الربيع العربي.

## الفصل الثاني: الثورة والسيادة الوطنية المصرية

مع اندلاع الثورات الشعبية العربية السلمية، والتي بدأت في تونس ومصر، أوائل عام ٢٠١١، أدى إلى تحقيق نتائج كبيرة لهذين الشعبين وخاصة الشعب المصري، ومرورا بالثورات العربية التي ما زالت مشتتة في أقطار عربية أخرى سعيا للحرية، والكرامة والعدل والمساواة، عندها تكون الشعوب العربية قد بدأت مرحلة الفعل لتحقيق مصالحها التي سعت إليها منذ عشرات السنوات المنصرمة، حيث مكنت هذه الثورات أن تؤسس لبدايات نظام عربي جديد، أصبح يتعامل بسياسات تقوم على قاعدة الاعتراف بسلطة الأمة، وأن الشرعية الشعبية هي أساس السيادة واستقرار أنظمة الحكم.

لقد أثرت الثورة المصرية سياسيا في النطاق الدولي العربي والإقليمي، حيث أصبح ميدان التحرير بالقاهرة رمزا للثورة والسيادة المصرية في العالم كله، إذ أن شعارات الثورة قد انتقلت إلى أقطار عربية أخرى ممثلة في شعار " الشعب يريد إسقاط النظام"، وهو ما ترددت أصداؤه في ميادين أخرى : عالمية ( في لندن، ونيويورك) عبر مظاهرات محلية، وإقليمية، كما جرى في معظم عواصم الثورات الشعبية العربية، بل وفي أفريقيا حيث يقوم المعتصمون النيجيريون في ميدان (أيجل سكوير) في العاصمة ابوجا بمحاكاة ما قام به المصريون في ٢٥ يناير ٢٠١١.

ومع تعاظم عوامل الظلم والقهر وحكم العسكر داخل المجتمع المصري، أصبحت البنية الاجتماعية معبأة بكل عوامل الاتجار، إلا أن الشعب المصري ظل صامتا لفترات طويلة، وجاء يوم ٢٥ يناير (كانون الثاني) يحمل معه ثورة مصر وهي الثورة الفريدة في التاريخ البشري، إذ أنها بلا قائد، التحمت فيها أعداد غفيرة من أبناء الشعب المصري بكل شرائحه وفئاته وطوائفه، ثورة انطلقت من العالم الافتراضي واهم مكوناته شبكة الانترنت، بكل ما تجسده من أدوات اتصالية مستحدثة، وأهمها المدونات، و"الفيس بوك" و"تويتر" وانطلقت كالسهم إلى المجتمع الواقعي، وعبرت ميدان التحرير وكان همها المحافظة على سيادة مصر واستقرارها، وتجاوز ميدان التحرير لتنتقل إلى كافة المحافظات المصرية.

ووفقا لمعطيات الثورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في الشارع

المصري وزعزعت، فإننا سنتناول في هذا الفصل من خلال المبحثين الرئيسيين التاليين :

**المبحث الأول : السيادة الوطنية ( المفهوم ، المقومات).**

**المبحث الثاني : اثر الثورة على السيادة الوطنية المصرية**

**المبحث الأول :**



## المبحث الأول : السيادة الوطنية (المفهوم والمقومات)

السيادة الوطنية تعتبر احد أركان الدولة الأساسية التي تبنى عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، وإحدى أهم أسس التنظيم الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول، ومفهوم السيادة مفهوم قانوني – سياسي يتعلق بالدولة باعتباره أهم خصائصها وسماتها الرئيسية

والسيادة أساسية لا اعتبار أي كيان سياسي، حتى عضوا في المجتمع الدولي. ويرتبط مفهوم السيادة بمفهوم الاستقلال، فالدولة المستقلة هي الدولة السيدة القادرة على ممارسة مظاهر سيادتها بحرية دون تدخل من احد، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي التي تخول الدولة الحق بالتشريع وتطبيق قوانينها ومحاكمة الأشخاص داخل إقليمها الوطني، والحق بالدخول بعلاقات مع الدول الأخرى وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية وإرسال ممثلين يمثلونها في الدول، والحق بالتمتع بالحصانات والامتيازات في الدول الأخرى وأمام محاكمها، وهذه هي الحقوق التي يشملها مفهوم السيادة في القانون الدولي.

تتمثل السمة الرئيسية للتركيبية الاجتماعية للثورة المصرية في أنها ثورة شعبية سعت لتحقيق تحول سياسي عميق في الدولة المصرية والمحافظة على سيادة مصر، وبشكل عام فإن التوجه العام كان سلمياً، إلا أن الثورة كانت تتكون من مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والسيادي والتي اتفقت فيها القوى الشعبية والسياسية على إسقاط النظام الذي كان يتصف بالاستبداد والظلم والفساد، وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية.

لقد نجحت الدعوات من قبل الشباب المصري عبر وسائل التواصل الاجتماعي من استنهاض الشارع المصري من اجل الاحتجاج السلمي الإصلاحي، حيث بدأت الحشود المصرية في الشارع المصري بموجات من الاحتجاجات المتتالية والمتطورة وعبر أهداف مختلفة، متشابهة في طبيعتها الإصلاح، المتمثلة في تغيير أو إصلاح جانب معين من جوانب الإصلاح المجتمعي، وفقاً لرؤية الشارع المصري المشارك بالاحتجاج.

ومن هنا فإننا سنتناول هذا المبحث من خلال المطالبين الآتيين :

**المطلب الأول : مفهوم السيادة الوطنية.**

**المطلب الثاني : أساسيات السيادة الوطنية.**

## المطلب الأول : مفهوم السيادة الوطنية

إن السيادة هي التي تكفل المساواة والتكافؤ بين الدول واحترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدولة، وتوجب عدم تدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى. فالسيادة هي التي تضمن للكيان السياسي (الدولة) وجوده واستقلاله ومساواته ونديته مع الكيانات السياسية الأخرى المكونة لمجتمع الأمم . والسيادة بهذا المعنى تنماها مع مفهوم الاستقلال.

إن النموذج المصري كدولة قومية عربية ذات سيادة ، هي في تركيبها فريدة، وضمن مفهوم السيادة فقد أدت ثورة ٢٥ يناير / ٢٠١١ إلى خلق تكوينات سياسية غير مسبوقة وعلى نطاق عالمي، أدت إلى التشتت وظهور بنية هرمية من التكوينات السياسية سواء على الصعيد النظري، أم العملي التي كان لها دورها الفاعل في الثورة والتأثير على سيادة الدولة.

يجب أن يبدأ أي تحليل لمفهوم السيادة من التناقضات الموجودة في نموذج الدولة القومية والوطنية ، وتزداد هذه التناقضات وخصوصا عندما يتم تفكيك عملية تكوين الهوية القومية أو الوطنية إلى مراحل منفصلة ، مع توضيح لعناصر التعصب والتشدد في النموذج الأصلي للدولة. ( سيلرز، ٢٠٠١ : ٩٠).

وقد شهدت مصر منذ ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ صراعا بين النموذجين العسكري والسياسي في الحكم، حيث أصر النظام العسكري على التفرد بالسلطة واخذ الدور الأكبر فيها، وهو ما أدى إلى تعمق النظام السلطوي الفردي ذي الطابع الأمني العسكري في مؤسسات الدولة المصرية على امتداد العقود الستة الماضية، ومع الوقت تم إخفاء الغطاء التشريعي الدستوري على هذا النوع من نظام الحكم، وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد ساهمت في ثورة يوليو عام ١٩٥٢، غير أن حالة العداء تأسست مع الجماعة منذ العام ١٩٥٤ لأسباب سياسية ولا اعتبارات التباين في منظور الحكم بين المدني والعسكري وما تعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية، ونتيجة ذلك وجه النظام المصري ضربات متلاحقة للجماعة التي تمكنت من البقاء واتسعت قواعدها الشعبية ( محمود وآخرون، ٢٠١٤ : ٩٣-٩٤).

وفي مجال الحديث عن السيادة الوطنية المصرية سنتناولها في فقرتين هما:

**أولاً: المفاهيم المختلفة للسيادة الوطنية.**

**ثانياً: أساسيات السيادة الوطنية المصرية.**

## أولاً: المفاهيم المختلفة للسيادة.

لقد جاءت خبرة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، من خلال الدور الايجابي المحوري لشريحة اجتماعية محددة بالذات من الطبقة الوسطى، في غمار الانتفاضات الشعبية ذات الطابع الديمقراطي والتحرري هي (الشباب الخريجين) من أبناء الطبقة الوسطى، بينما اتسم موقف شريحة الأعمال الصغيرة والمتوسطة المدنية، من التجار والحرفيين بالتذبذب الشديد، مع ميل التخلي عن حركة الثورة عند المنعطفات الخطرة، ويأتي هذا الموقف انطلاقاً من الحفاظ على موقع هذه الشريحة الاجتماعي المستفيد من حالة (الفساد) في مصر من خلال تعظيم عوائد (الملكية) وريع الندرة للحرفيين والمهنيين، وذلك في إطار فوضى الأسواق التي تمكنهم من تعويض آثار ارتفاع معدل التضخم على حساب الشرائح الاجتماعية المتوسطة من العاملين الذهنيين كاسبى الأجور، ومن المتعطلين من خريجي التعليم العالي بالذات و عائلاتهم النووية والممتدة. ( عيسى، ٢٠١١: ١٩٤). وهذا ما انعكس على سيادة الدولة الوطنية والتي تأخذ عدة مفاهيم منها:

- **إن السيادة مطلقة :** وتعني أن السيادة ذات السلطة العليا في داخل الدولة تفرض إرادتها على جميع أفراد الدولة وهي غير محدودة أو مقيدة ولا يوجد أي سلطة داخلية أعلى منها، أما على الصعيد الخارجي فتعني استقلال الدولة وسلطتها العليا استقلالاً مطلقاً بعيداً عن الإكراه أو التدخل من قبل أي جهة أخرى.
- **إن السيادة عامة وشاملة:** وهذا يعني أن السيادة تفرض إرادتها على جميع الأفراد والمنظمات ضمن حدودها ما عدا أولئك المستثنون بمعاهدات دولية حيث يصبحون خاضعين لسيادة منظمات أخرى.
- **إن السيادة دائمة :** وتعني أن وجود السيادة مقترن بوجود الدولة أي تستمر السيادة بالبقاء ما دامت الدولة موجودة وتزول بزوالها.
- **إن السيادة لا يمكن التنازل عنها :** وهذا يعني أن الدولة لا يمكنها أن تنازل عن سيادتها لأن السيادة هي جوهر شخصية الدولة، فالتنازل عنها نهاية الدولة.
- **إن السيادة غير منقوصة أو ( مجزأة) :** وهذا يعني أن السيادة لا يمكن تجزئتها فهي وحدة واحدة، فإذا تجزأت السيادة تفككت الدولة وأصبحت دويلات مجزأة وهذا ربما يؤدي إلى نهايتها وزوالها، أما في الدولة الاتحادية الفدرالية فإن السيادة مركزة بيد الدستور، وهذا الذي يفرض السلطة على كل من الحكومات المحلية والحكومة المركزية. (نصر، ١٩٧٣: ٤١٦-٤١٨).

- **الدولة كاملة السيادة** : هي التي تتمتع بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية حيث لا تخضع في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية لرقابة أو تبعية ، وتكون مطلقة الحرية في دستورها وتعديله وتفسيره وفي اختيارها لنظام الحكم الذي تختاره لنفسها بدون تدخل أو ضغط من أي جهة أخرى . ( مقلد، ١٩٧٩ : ٣-٥).

إن التزايد في اعتماد الدول على بعضها البعض في معاهدات الدفاع المشترك كما في ( بعض الدول والدول العربية) من أجل الحفاظ على أمنها القومي يحد من السيادة الكاملة للدولة. لأن من نتيجة هذه المعاهدات القيام بالتزامات قد تكون محظورة لكنها التزامات جاءت ضمن شروط المعاهدة كالتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من احد المتعاهدين وهذا يعني المساس بسيادة احدهما . ( مقلد، ١٩٧٩ : ٥).

ووجود انتماءات عقائدية أو أيديولوجية لمصر مع دول أخرى تزيد من ارتباطات مصر مع الدول الأخرى، وهذا يفرض وجود ضغط خارجي على مصر أو تلك الدول رغم عدم اقتناعها بما يفترض أن تقتنع به لحساب دول أخرى، وهذا الضغط يعتبر تدخلا في المقام الأول ومؤثرا على السيادة من جانب آخر. ( درويش، ١٩٧٥ : ٢٠٥).

### ثانيا : أساسيات السيادة الوطنية المصرية

وفي مصر هناك أساسيات تعتبر جزءا أساسيا من سيادتها والمساس بتلك الأساسيات والمرتكزات هو مساس بمقوماتها السيادية، وهذا ما ظهر واضحا خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٤ ، أي من بداية ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ، ومن تلك الأساسيات السيادية: (الدستور المصري، ٢٠١٣ : ٢-١).

- **الأزهر الشريف** : وهو مؤسسة إسلامية علمية مستقلة ، وهو المرجع الأساس في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة، ونشر العلوم الدينية، واللغة العربية في مصر والعالم.

- **التضامن الاجتماعي** : وتلتزم الدولة المصرية بتحقيق العدالة وتوفير سبل التكامل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة للناس لجميع المواطنين ، على النحو الذي ينظمه القانون.

- **تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين** ، دون تمييز.

- **الأسرة** : التي هي أساس المجتمع المصري، وقوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولية المصرية على تكافلها وتماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها.

- **تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة** في جميع الحقوق المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد أشكال العنف، وضمان حقها الانتخابي وتمثيلها في المجالس النيابية، وتلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المسنة.
  - **العمل**، حق لكل إنسان مصري، وتلتزم الدولة بحماية حقوق العمال والوظائف العامة حق لكل مواطن على أساس الكفاءة ودون محاباة أو وساطة، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب.
  - **الإضراب السلمي** حق ينظمه القانون.
  - **تكفل الدولة المصرية** توفير خدمات التأمين والضمان الاجتماعي، بما يضمن به حياة كريمة ، وخاصة في حالات العجز والشيخوخة والبطالة وتعمل الدولة على تأمين الفلاحين.
  - **لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية** المتكاملة وفقا لمعايير الجودة.
  - **بناء الشخصية المصرية** من حق أي مواطن، والحفاظ على السيادة والهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الإبداع وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز.
  - **الحفاظ على السيادة الوطنية** من واجب كل مواطن.
- ومن ذلك يتبين لنا من خلال مقومات المجتمع المصري، أن كل مصري مطلوب منه المحافظة على كل عنصر من المقومات لان ذلك يدخل في السيادة والهوية الوطنية، وأن أي اختراق لأي عنصر من مقومات المصريين كما حدث بالثورة هو اختراق للسيادة المصرية. وبهذا نستطيع القول أن السيادة الوطنية لكي تكتمل في الإطار الجغرافي لا بد لها أن تتوافق مع حرية الفرد المصري، فما معنى حرية مصر كوطن دون حرية المواطن، وماذا يجني المواطن المصري إذا استبد به الظلم والإفقار والفساد ( كما في عهد حسني مبارك)، سواء تم ذلك بسيف حسني مبارك أم بسيف الأجنبي وكثيرا ما تكون ممارسات الأجنبي اخف وطأة من جور وظلم الوطني.
- لقد كان نظام مبارك قبل ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ يضرب بسيف وبريق السيادة الوطنية، تلك السيادة التي كان يستخدمها للتغطية على انتهاكات نظامه وتسلطه. ولقد كان نظامه يعمل على تهميش وإقصاء بعض القيادات الوطنية المصرية بحجة السيادة، فضلا عن طرحه شعارات وخطابات يستخدمها للتعمية والتضليل ، والتغطية على فساد نظامه، ويقرن السيادة المصرية بمفهوم أيديولوجي، دون أن تكون الغاية مقاومة الوصاية

والهيمنة الأجنبية، وكان علاوة على ذلك يكتم الأفواه ويقمع كل من يعادي أمريكا، منطلقا من روح الاستعلاء والاستقواء بالأجنبي على حساب السيادة الوطنية المصرية (حسن، ٢٠٠٩: ١). وكان نظام مبارك كثيرا ما يستخدم قانون الطوارئ ضد أي اعتداء على سلطته وسلطانه تحت ذريعة المحافظة على السيادة الوطنية، ورصد كل حركة اجتماعية مقاومة، وقمع المعارضة، واحتكار السلطة وقتل ثوريتها، ووأد الحريات، وامتهان كرامات المصريين جعل الوطن كيانا مراقبا مكشوفاً من عسس السلطة، عندها تكتمل السلطة الوطنية في عرف مثل هؤلاء الحكام، وما أيسر ما كان من إصاق تهم الخيانة والعمالة، وضعف الشعور الوطني، بالقيادات الوطنية المصرية.

إن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير المصرية عام ٢٠١١، والتي استخدمها نظام مبارك الفاسد هي السيطرة على تركة الناس السياسية، ولم يترك الباب واسعا أمام الصراع والتنافس السلمي السياسي والاقتصادي، والتضييق على القيادات الوطنية في الجانب السياسي والتشديد على المواطنين، وكان يعتبر مبارك، أن الدولة لمن يحكمها فحسب. (حسن، ٢٠٠٩: ١).

إن نظام الحزب الوطني المصري كان أشبه ما كان بالنظام الشمولي ذلك لأنه هو الحزب المنفرد المسيطر بالتزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات لصالحه، ويتوسل الاستبداد، ويجرد الجماعات والأحزاب الأخرى من حقوقها السياسية. والسيادة الوطنية المصرية مناقضة لسياسة أو فكرة الحزب الواحد المنفرد بالسلطة، ذلك لان السيادة الوطنية لا تتم إلا ضمن دولة دستورية، وهذا ما كان يحصل في زمن مبارك، الأمر الذي أدى إلى ثورة ٢٥ يناير المصرية. (حسن، ٢٠٠٩: ١).

ولا تكتمل السيادة الوطنية دون أن يتمتع المواطنين بالحريات غير منقوصة، حرية الرأي والتعبير، حرية التجارة والتنقل، وحرية تشكيل أحزاب وروابط مدنية وسياسية، ولا بد أن تتأصل الديمقراطية في جميع مفاصل الحياة السياسية، لا بل أصبحت الديمقراطية في مصر في عهد مبارك مجرد آلة شكلية لخدمة الفئات الحاكمة، وبالتالي فإن السيادة تتطلب وجود معارضة سلمية منافسة، إلا أن الحريات في عهد مبارك، واستبداد النزعة الفردية، وعدم الإقرار بحقوق الإنسان المصري والاستئثار بكامل الحقوق من قبل نظامه وطغمته، كانت هي الصفات الغالبة على عصره. (حسن، ٢٠٠١: ٢).

وكان عصر مبارك من ١٩٨١-٢٠١١ يتميز أيضا بما يلي: (حسن، ٢٠٠١: ٣).

- تمرير سياسة تنمية غير وطنية وغير فعالة ، سياسية إدارة مركزية موجهة من الغرب، ووضع البلاد في حالة ركود اقتصادي، وعدم ترك حرية اختيار السياسة الاقتصادية لأبناء مصر، بل فرض سياسة اقتصادية خارجية بحجة السيادة الوطنية.
  - تعطيل الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، وتجيير السيادة الوطنية لخدمة مصالح الفئة الحاكمة، ومصالح الطبقة المتنفذة المغتصبة للسلطة لأكثر من ثلاثون عاما، والاستمرار في دفة السلطة.
  - عدم احترام السلطة لحقوق المواطنين، وعدم إشعار الفرد بان الدولة تهتم وتعني به هو محط رعاية واهتمام السلطة، بل أن حرية المصري أصبحت في بيد السلطة بالإضافة إلى عدم ضمان مناخات لتلك الحرية العمل والتعليم.
- ولقد كانت انتخابات الرئاسة المصرية للعام ٢٠١٢ هي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥ يناير، أقيمت الجولة من الانتخابات يومي ٢٣ و٢٤ مايو من عام ٢٠١٢، وأقيمت الجولة الثانية يومي ١٦/١٧ حزيران/يونيو، وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات ، ما عد استجابة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة تطلب تسريع نقل السلطة جراء المظاهرات بشارع محمد محمود في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠١١ (ويكيبيديا، ٢٠١٤)، وقد أجريت الانتخابات وقد أسفرت جولة الإعادة في الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة (محمد مرسي) بنسبة ٥١.٧٣% على منافسه السياسي احمد شفيق الحاصل على نسبة ٤٨.٢٧% (ويكيبيديا، ٢٠١٤)، ( صحيفة السفير، ٢٠١٤)، وقبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير، انتقد سياسيون وحقوقيون بشدة المواد ٧٧/٧٦ من الدستور المصري وطالبوا بتعديلها. (صحيفة السفير، ٢٠١٤). فاعتبرت القوى السياسية أن المادة (٧٦) تضع قيود يستحيل تنفيذها للترشح لرئاسة الجمهورية، وطالبت بتعديل المادة (٧٧) التي تتيح لرئيس الجمهورية بالترشح لمدد أخرى، وطالبت بتعديل المادة (٨٨) لتوفير إشراف قضائي كامل للانتخابات وذلك للتغلب على هذه الشروط التي اعتبرها السياسيون تعجيزية ، وكان الكاتب محمد حسنين هيكل قد قدم في ٢٨ تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٠٩ اقتراحا بإنشاء مجلس من الخبراء مثل عمرو موسى ومحمد البرادعي، والعالم احمد زويل، وجراح القلب المشهور مجدي يعقوب، وحازم الببلاوي ومنصور حسن، ومدير المخابرات آنذاك عمر سليمان تكون مهمته صياغة دستور جديد والترتيب لانتقال السلطة على أن يشرف الرئيس المبارك نفسه على هذه المرحلة الانتقالية. (مصطفى، ٢٠١٤: ١).

وبعد نجاح ثورة ٢٥ يناير وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم أثر تنحي الرئيس مبارك عن الحكم ، قام المجلس بطرح تعديلات دستورية صاغتها لجنة مختصة برئاسة طارق البشري للاستفتاء في ١٩/ آذار مارس ٢٠١١ ، وكانت نتيجة الاستفتاء موافقة ٧٧.٢% من ١٨.٥ مليون ناخب شاركوا في هذا الاستفتاء. (مصطفى، ٢٠١٤ : ١).



## المطلب الثاني : مقومات السيادة الوطنية

لقد تم تعريف السيادة الوطنية المصرية في كثير من الحالات بالحصول على الاستقلال أي بجلاء الدولة المستعمرة (المحتل)، وتحرير البلاد من الهيمنة الأجنبية ، ومن نافذة القول أن نؤكد أن السيادة الوطنية التي تكتمل إطارها الجغرافي لا بد أن تترافق مع عدة أمور تعتبر مقومات لهذه السيادة وهي : (حسن، ٢٠٠٩ : ١).

وفي كل هيئة او جهاز له السيادة او القوة العليا ( السلطة العليا) التي تخوله حق ترجمة ايراد الدولة الى صيغ قانونية ووطنية نافذة المفعول قد تكون هذه الهيئة شخصا او مجموعة من الأشخاص، لكن ايرادتها الوطنية تفرض على جميع افراد الدولة، وكافة المنظمات الداخلية في نطاقها، وليست هناك حدود لمثل هذه السيادة .

وتمارس الدولة سيادتها او سلطتها العامة، اما عن طريق القوة او الاتفاق، او باستخدامها معا. ويرجع طبيعة هذه السلطة اساسا الى بناء الدولة ومدى النضج السياسي للشعب، ففي الحكم المطلق او الاسبداي تميل الطبقة الحاكمة الى استخدام القوى وتأكيد دورها ، وهي قوة لا تستمد من اجماع الشعب او اتفاهه، لكن في الدولة الديمقراطية الوطنية التي يتم فيها اختيار الطبقة الحاكمة بحرية عن طريق الشعب يضعف دور القوى الى حد كبير، فالقانون في مثل هذه الدولة هو الذي يعبر عن الارادة الوطنية العامة بالمجتمع ومن ثم فان الناس يمثلون له طواعية غير مكرهين على ذلك وكانت السيادة منذ تاريخ بعيد لم تغب عن المجتمعات الكلاسيكية ولا الكتاب الكلاسيكيين من امثال ارسطو وافلاطون الذين اشاروا الى القوى العليا للدولة الوطنية، لكن يبدوا ان السيادة لسمة رئيسية من سمات الدولة القومية التي كانت نتاجا لظروف القرن السادس عشر وكانت السيادة الوطنية عند بودان في جمهوريته عام ١٥٧٦ كانت حكومة شرعية تتألف من عدة اسر ومن ممتلكات مشتركة، ولها سلطة غلابة اوسيادة عليا وهاذ ما يعرف ويؤكد مبدأ السيادة المطلقة واليد العليا على المواطنين والرعاية التي لا يحد منها القانون، والسيادة الوطنية دائمة، فلا تفوض ولا تخضع للتقادم .

والصفة الأصلية لها هي سلطة وضع القوانين للمواطنين بصفتهم الجماعية او لكل منهم على حدا، الى جانب سلطة اعلان الحرب وعقد معاهدات السلام وتعيين كبار الموظفين ومنح الإعفاءات وصك العملة وفرض الضرائب ، وهذه كلها نتائج مترتبة على مركز العاهل وصفة رئيس الدولة الوطني القانوني .

## أولاً : المقومات السياسية والاجتماعية "

(أ) المقومات السياسية : من المقومات السياسية للسيادة الوطنية ما يلي : (عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٢، ١٣-٢٥)

١. الحفاظ على المعنى الدستوري للدولة، لان السيادة الوطنية لا تتم إلا ضمن دولة دستورية يحس الفرد فيها من أن الدستور والقوانين قد وضعت بمساهمته بهذه الطريقة، أو تلك وحينها فالدستور لا بد أن يحترم القوانين ولا بد أن تسود على الجميع دون استثناء، ولا بد من وجود قضاء مستقل لا يكيل إلا بنزاهة القاضي.
٢. تأصيل الديمقراطية في مفاصل الحياة السياسية ولا تتم هذه إلا بإعطاء الأفراد حريات غير منقوصة، كحرية الرأي والتعبير وحرية التجارة والتنقل وحرية تشكيل الأحزاب وروابط مدنية وسياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، عندها لا تبقى الديمقراطية مجرد آلية لانتخابات شكلية، وبالتالي توظف الفئات الحاكمة.
٣. بناء الشخصية السياسية للدولة، وذلك بالحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج السياسي في الثقافة والتفكير والرأي السياسي المستقل وترسيخ القيم السياسية للدولة الحضارية، وإرساء مفاهيم المواطن الأساسية السياسية وغيرها.
٤. خلق المعارضة إذا لم توجد، وعدم الوقوف موقف عدائي في مواجهتها إن وجدت أو سعت السلطة إلى إيجادها، لكون المعارضة هي صديقة الشعب والنظام، والسبب في ذلك، لأنها تنظر بالعين الأخرى حيث الخلل فتشير إليه، فيقوم النظام بإصلاحات، وهذا ما يريده الشعب، وبالتالي يؤدي النظام دوره والشعب يقف خلفه، فالسيادة الوطنية من قبل السلطة الحاكمة تستدعي وجوب وجود معارضة سلمية منافسة، فهي أصلاً تضبط الحكم، من خلال تطلعها لكي تحكم مستقبلاً، واستعدادها للمنافسة للانتخابات المقبلة الدورية، وليس بطريقة غير شرعية كالانقلاب والحركات التصحيحية كما جرت في بعض الدول.
٥. عدم احتكار السلطة من قبل أي كان، وفي هذا المجال فان تعديل الدستور لإفساح المجال فترة أخرى للرئاسة عمل يعني انتهاك للسيادة الوطنية، وعدم إجراء انتخابات في وقتها يعني أيضاً انتهاك للسيادة الوطنية، فلا بد من توزيع عادل لتمثيل كل الطبقات وفئات وأحزاب الشعب في البرلمان ، بالصورة التي تكون بعيدة عن التزوير وغير ذلك.

٦. السيطرة على الحدود، وعدم إبقاءها مفتوحة للجميع، وهذا يعني إدخال عناصر قد تكون سببا في خراب البلد من الناحية السياسية والاقتصادية، وتكون أسافين في الفوضى الخلاقة في البلد، وتنفيذ أجنادات سياسية أخرى.

### ب) المقومات الاجتماعية :

أما المقومات الاجتماعية للسيادة الوطنية فتتمثل فيما يلي :

١. حرية الإنسان لأنه ليس له معنى إذا قلنا حرية الأوطان ودحرنا المستعمر خارج حدود البلد، واستعبدنا بعدها الإنسان صانع الاستقلال، وضيقنا عليه بمصادره حرياته، واستبداد الظلم والإفقار والفساد فكلاهما سيان، سواء تم ذلك بيد الأجنبي المحدث أو تتم بمن يتولون سلطة البلاد، فكثير ما تكون سياسة الأجنبي اخف من سياسة من يتولون السلطة والقائمين عليها من سكان أهل البلاد، ونجد في التاريخ الحديث دولا ترغب برفرفة أعلام الدول الأجنبية على مؤسساتها، لأنها رأَت فيها من ناحية الحكم أفضل من أبناء بلادها. وهذا ما نراه في استراليا اليوم التي لا ترغب بالانفصال عن بريطانيا التي كانت يوما من الأيام ترزح تحت حكمها، فما عاد ينطلي على المواطن العادي الكلام الإنشائي، ولا يجذبه زيف بريق السيادة الوطنية التي يلجا إليها السلطويون للتغطية على انتهاكاتهم وتسلطهم(الدستور المصري، ٢٠١٣ : ٧).

٢. الوقوف على مسافة متساوية من جميع الفرقاء في الدولة و عدم الانحياز إلى أي منها وذلك من خلال خلق بيئة تنافسية، وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودفع هذه الأطراف لتصب جهودها في سلة واحدة ألا وهي المصلحة الوطنية للدولة. وهذا يعيدنا إلى عدم حصر الحكم في حزب واحد بل الطريق مفتوح لكل الأحزاب للوصول إلى الحكم، وعدم استخدام قوانين تحدد حركة الجهة الأخرى كقوانين الطوارئ التي كانت تستخدم بكثرة في مصر إبان حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، فالسيادة الوطنية مناقضة لفكرة الحزب الواحد( الاهرام، القاهرة ٢٠١٣ : ١).

٣. التركيز على المؤسسات واستبعاد النزعة الفردية فلا بد أن نقد حقوق الأقليات العرقية والدينية في الدولة الوطنية الواحدة، فلا تترك الدولة استئثار الأقوياء بكامل الحقوق وإبقاء الأقليات في حالة تهميش ، فالسيادة الوطنية تعني إبقاء العمل المؤسسي مفتوح للجميع وليس على فئة دون أخرى أو حزب دون آخر( الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣ : ٧-٩).

الوصول إلى سدة الحكم عن طريق صناديق الاقتراع واحترام الدستور، ومن ذلك فان عملية الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، وتعطيل العمل الدستور " انقلاب عسكري

صريح على دستور ديمقراطي أفرزته إرادة شعبية حقيقية" ، لكن هذا لا يعني أن هناك العديد من مواد الدستور المثالية بل هي قابلة للانتقاد، ومن ذلك بطلان جميع الإعلانات الدستورية التي أصدرها مرسى في ١١/أب/أغسطس و ٢١ / تشرين الثاني/ نوفمبر / ٢٠١٢، ومنها عزل المستشار عبد المجيد محمود وتعيين المستشار طلعت عبد الله بدلا منه في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، لكن الدستور الذي نظم في عهد مرسى كان يتمتع بالشرعية الشعبية والرسمية لأنه أقر بإرادة شعبية كاملة، وفي استفتاء نزيه وشريف ، وعلاوة على ذلك فقد واعدته الجمعية التأسيسية والتي نتجت عن تشكيل مجلس الشعب والشورى من خلال انتخابات برلمانية نزيهة، شهد الجميع بإجرائها بشرف وديمقراطية، بناء على الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ آذار ٢٠١١. (نصراوين، ٢٠١٣)

ومن البلاهة الدستورية أن تتذكر إلى شرعية دستور مرسى الذي صاغته الجمعية التأسيسية التي شكلت بموجب قانون خاص والدستور الذي أقر في عهد مرسى رسمت به مؤسسات سياسية ودستورية متعددة ومتوازنة إلى حد كبير، حيث تم توزيع السلطات من خلاله بشكل متوازن بين رئيس الجمهورية، والحكومة، والبرلمان. (نصراوين، ٢٠١٣: ١).

انتقدت عملية الإطاحة برئيس منتخب على أساس انتخابات حرة ونزيهة، وكان انتخابه من ثمار ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير التي كان مطالبها في الأساس إقامة نظام ديمقراطي في مصر، وبشكل حقيقي وليس صوري إلا أن هذه الثمار نكثت بها إجراءات الانقلاب العسكري الذي جرت من قبل رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح السيسي، علما أن القوات المسلحة ساهمت في تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير وإدارتها للمرحلة الانتقالية حتى تسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب، لكن هذه السلطة تنكرت للثورة، وأقامت نظاما شبه استبدادي لانقلابها على الشرعية السياسية. (البشري، ٢٠١٣: ١).

لكن صحيفة الاندبندنت ذكرت أن عملية الاستفتاء على الدستور المصري الجديد بعد الانقلاب على الرئيس المعزول محمد مرسى هي شرعية، وأن هدف الاستفتاء واضح وظاهر وهو من أجل أن يحل محل دستور ٢٠١٢ الذي وضعته جماعة الإخوان المسلمين تحت حكم الرئيس مرسى، وتقول الصحيفة أن هذا الاستفتاء نظر إليه من قبل العديد من المحللين والباحثين على أنه محاولة من جانب السلطات المصرية لتأمين البلاد وختم الموافقة على الإطاحة العسكرية بمرسى في تموز ٢٠١٣.

وكان الخبير السياسي الأمريكي روبرت سبرنحورغ يعتقد أن الاستفتاء يعد تأكيدا على شرعية الانقلاب من قبل الجيش ضد الإخوان.

## ثانيا : المقوم الاقتصادية

ومن المقومات الاقتصادية للسيادة الوطنية ما يلي:

١. تفعيل سبل التنمية، فكثير من هؤلاء السلطويون يمررون سياسات تنموية غير فعالة، وهذا ما يجعل البلد في حالة ركود اقتصادي، فالعنصر الأساسي في السياسة الاقتصادية لأي بلد، يكمن في أساس الحرية أي حرية أبنائه لاختيارهم السياسة الاقتصادية الأنسب والملائمة، فكثيرا من هؤلاء القائمين على السلطة في اختيار البلاد ما يعطلون السياسات الاقتصادية والإصلاحية بحجة أنها تتنافى مع السيادة الوطنية، والهدف من ذلك خدمة مصالحهم ومصالح الطبقة الحاكمة التي اغتصبت السلطة. (جولي، ٢٠٠٥: ٧٥-٨٠).

٢. القدرة في الحفاظ على الثروة الوطنية : إن الدولة التي تستطيع أن تحافظ على ثروتها الوطنية، تعني أنها دولة ذات سيادة وطنية، وإن الذين يتربصون بسرقة هذه الثروة من هم في الداخل ربما يفوقون الذين بالخارج، فهناك عدة وسائل لضياح الثروة عنها منها: (مقصود، ٢٠٠٥: ٧٢-٧٣).

- الرشوة لدى المتنفذين لعقد صفقات اقل من قيمة الثروة المنوي تصديرها.
- الشراكة في الصفقات التجارية تحت أسماء وهمية أو مستعارة أو تحت أسماء وشخصيات على أن يكون لهم نصيب من المال المكتسب .
- استخدام المنصب كوسيلة علوية لفرض وتحميل جهات عقود يكون لهم نصيب مؤوي منها.
- إقامة شركات وهمية بالخارج لصالح متنفذين في الداخل وأما ناهبو الثروات في الخارج فهم أيضا كثر، وتتمثل هذه بقبول الوصاية والحماية غير المعلنة مقابل ترك الأجنبي يجوب ويتصرف في ثروات البلاد لنهبها كما يشاء وحيثما يشاء.

٣. السياسة النقدية التي يطبقها أي بنك مركزي من حيث استقرار الأسعار ( تجنب التضخم)، والمحافظة على صرف مناسب للدينار وقابليته للتحويل، ومراقبة البنوك بمال يحفز باستمرار ثقة المودعين فيها، وضبط حجم الائتمان بما يتفق مع النشاط الاقتصادي، وكل هذه السياسات تؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا على النمو الاقتصادي وعلى مستوى النشاط في مختلف القطاعات، وعليه فالسيادة الاقتصادية لأي بلد تقوم على الدور السليم في إدارة السياسة المناسبة، ومن ثم يجب المحافظة على استقلال البنك المركزي من التأثيرات الداخلية والخارجية. (عبد الجابر، ٢٠٠٦: ٩٣-٩٥).

ويأتي سوق رأس المال المركزي أساس في المقومات الاقتصادية والسيادة الوطنية من حيث : ( عبد الجابر، ٢٠٠٦ : ٩٥).

- أ) تعبئة المدخلات.
  - ب) تمويل المشروعات الجديدة والقائمة.
  - ج) إيجاد أصول وأدوات مالية يستثمر الأشخاص فيها،
  - د) ضبط السوق من التلاعب.
  - هـ) العدالة والشفافية.
  - و) الكفاءة في عمليات التداول والتسوية وإيداع الأوراق المالية.
٤. رهن القرار الاقتصادي في يد الأجنبي والمستعمر والمحتل، من خلال إيهام صانع القرار السيادي في أي بلد من البلدان العربية أن الأجنبي هو القادر على حل مشاكل العالم العربي، والارتهان مثلاً إلى أن واشنطن هي القادرة على حل قضية فلسطين. (مقصود، ٢٠٠٥ : ٧١).

## المبحث الثاني : اثر الثورة على السيادة الوطنية المصرية

إن ابرز النجاحات التي حققتها مصر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وعلى مدى ما يزيد عن ثلاثين عاما في ظل نظام حسني مبارك وحزبه متصدرا للمشهد السياسي المصري، متكنا في هذا الصدد على دعم أدواته الأمنية، ما كان له عظيم الأثر في إضعاف الحياة الحزبية وإفساد الحياة السياسية وتجفيف منابع المشاركة المجتمعية، كان ذلك هو المسوغ أمام القضاء المصري لإصدار حكمه التاريخي في شهر نيسان / ابريل بحل الحزب الوطني.

يضاف إلى مكاسب ثورة مصر المجيدة انتصارا آخر أضاف عظمة كبيرة إلى ثورة مصر وجعلها نقطة مضيئة في تاريخ مصر، وذلك عندما تم تقديم العديد من رموز النظام السابق إلى المحاكمة بتهم الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، وتسهيل الاستيلاء على المال العام، وقتل المتظاهرين السلميين.

إن المراحل السابقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تتميز بنقص السيادة المصرية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولكن النظام فوجئ في ٢٥ يناير بثورة عارمة إذ كسر حاجز الخوف عند المصريين، حيث شارك مئات آلاف المحتجين استجابة لدعوات شعبية وشبابية عبر دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) و(التويتر) حيث اختار المحتجون يوم ٢٥ يناير لمصادفته عيد الشرطة، وذلك تضامنا مع الشاب خالد سعيد الشاب المصري من الإسكندرية الذي اعتقل وعذب حتى الموت في احد أقسام الشرطة في ٦ حزيران / يونيو لقد أثبتت ثورة ٢٥ يناير قدرة الشعب المصري ورغبته في اتخاذ خطوات جادة للتحويل الديمقراطي، تمثلت في الانفتاح على مختلف القوى السياسية بهدف الوصول إلى توافق وطني حول المرحلة القادمة، وهي الخطوات التي مهدت لاحقا لإجراء مؤتمرات الحوار الوطني بمشاركة ممثلي مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وشباب الثورة، والمفكرين، والشخصيات العامة وصولا إلى انتخاب جمعية تأسيسية وضعت الدستور.

سنناقش في هذا المبحث المطالبين التاليين :

**المطلب الأول : اثر الثورة على المقوم السياسي والاجتماعي.**

**المطلب الثاني : اثر الثورة على المقوم الاقتصادي.**

## المطلب الأول : اثر الثورة على المقوم السياسي والاجتماعي

شهدت مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة شعبية سلمية أسست لبداية نظام مصري يتعامل بسياسات تقوم على قاعدة الاعتراف بسلطة الأمة، وأن الشرعية الشعبية أساس استقرار مصر ونظام الحكم فيه، كما أسست لمرحلة من محاربة الفساد السياسي والاقتصادي وتوجيه ثورات مصر لخدمة شعبها والقوى العربية ودعم قضايا الأمة ومصر، واستعادة مصر والأمة لدورها الإقليمي والدولي.

وضعت ثورة ٢٥ يناير النظام المصري أمام اختبار صعب وفر له فرصة تحقيق الشرعية الشعبية والتحلل من فساد ماضيه وظلمه واستبداده، والتحرر من الاملاءات الغربية، وهي لحظة فارقة لإعطاء الفرصة للقوى السياسية والحركات الشبابية حتى تشارك في صناعة المستقبل، وتلزم الحكومات المصرية، بالشفافية، وان تستبعد الفاسدين، وتوقف هدر المال العام، لكي يشعر الشعب بأنه من يرسم المستقبل للأجيال من أبنائه، وبالتالي يبدي استعداداه لتحمل المسؤولية في تحقيق ذلك. (علوش، ٢٠١١: ٢٨).

وكانت أحداث ثورة ٢٥ يناير قد كشفت عن هشاشة النظام السياسي المصري وتفككه، وبخاصة بين الأجنحة الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، وقد ساعد هذا التفكك، وبخاصة بعد هروب وزارة الداخلية عن بلورة مطالب الشعب المصري بإسقاط النظام السياسي، ولكن بسبب العنف المفرط الذي لقيته الجماهير من قبل الأمن والعسكر من يوم الثلاثاء ٢٥ يناير، وقد ساعد تباطؤ فعل السلطة على الأحداث إلى بلورة المزيد من المطالب التي تتعلق بقضية النظام ومحاسبته على المس بسيادة مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومحاسبة النظام، والدعوة لبناء نظام سياسي يقوم على الحرية، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. (عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٢: ١٧-١٨).

لقد كشفت ثورة ٢٥ يناير عن ضعف النظام السياسي المصري الذي همش السيادة المصرية بكل أنواعها، وكشف عن الصراعات الكامنة داخل السلطة السياسية، وانعكس نموذج ثورة ٢٥ يناير كنموذج حضاري، سيادي، على توجيه السياسة الخارجية والداخلية وإستراتيجيتها وإدارتها، ومن ثم انعكس ذلك على آفاق التغيير الراهن في العلاقات المصرية العربية، والدولية، وبدأت عملية التفاعل مع العالم الخارجي بعد الثورة، ولعل أول عملية تفاعل كانت بين مصر ومحيطها العربي، لان السياسة الخارجية لأي دولة هي انعكاس صادق وأمين



لسياستها الداخلية وأوضاعها ومقوماتها الاقتصادية والعسكرية، وغير من مقومات قوة الدولية  
من الناحية السياسية والاجتماعية. (جلال، ٢٠١٢ : ١) .  
وضمن هذا المطلب سنتطرق للحديث عن ما يلي :  
أولا : الثورة والمقوم السياسي.  
ثانيا : الثورة والمقوم الاجتماعي.

**أولاً : الثورة والمقوم السياسي :** في ظل التطورات العالمية الراهنة وثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال أصبح من غير الممكن عزل أي حركة احتجاجية أو سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، وهذه الحقيقة العلمية لا تنطبق على ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ المصرية بل تنطبق على موجة الاحتجاجات في تونس واغلب الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، وتلك الاحتجاجات تنطلق من فراغ بل كانت تقف وراء إرهابات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت على مقومات السيادة العربية بشكل عام، والمصرية بشكل خاص.

لقد كان النظام السياسي المصري يعاني هشاشة سياسية أدت إلى تفككه بمجرد حصول ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وكان هذا التفكك بسبب عدة عوامل ومتغيرات عديدة أهمها : ( هلال، ١٩٧٨ : ٣٣٠-٣٣٥).

١. **العامل السياسي :** يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع تنتجه عدة عوامل، من بينها : وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، ويقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد :

- أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية الرئيسية.
- أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع .
- أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجساد المجتمع بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.
- أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بان النخبة تمثل امتدادا لها.

وبذلك فانه عندما عجزت مؤسسات النظام السياسي الرسمي خاصة المؤسسات المحلية الأقرب من المواطن المحلي والمسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة وغير الرسمية الأقرب من المواطن المحلي والمسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة وغير الرسمية (ضعف الأحزاب السياسية، احتكار وسائل الإعلام)، عن استقبال التطورات الاجتماعية وتبني المطالب الاجتماعية واحتوائها، أصبح ذلك مبعثا ودافعا لوضع الأزمة، ونمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي، التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات والاحتجاجات وخروجها عن الأطر المؤسسية والحزبية. ( هلال، ١٩٧٨ : ٣٣٣-٣٣٤).

ويمكن تلخيص العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي بواسطة ثورة الاتصالات والمعلومات ومن خلال وسائل الاتصال المتعددة في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي بدورها أثرت على مقومات السيادة ( بلقزيز، ٢٠١٢ : ١٥٦).

أ) تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع احد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات ، فالخطب والتصريحات الرسمية المصرية قدمت صورة مشرقة عن الانجازات التي غزت شعور الشباب بالمشاركة في أعمال الثورة حتى النهاية وفي الانتخابات التي تلت الثورة ، بعد أن كان هناك أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد ثلاثة عقود من حكم الرئيس مبارك ، الأمر الذي جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة (حتى في تونس)، ويخرج في حركات احتجاجية في ٢٥ يناير تعبر عن حالة الغضب وانتهاك سيادة مصر.

ب) انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كافة أنحاء مصر، ورفضه السماح بقدر اكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب المصري من المساهمة في صنع السياسات العامة والتمثيل على مستوى المجالس المنتجة المحلية والتشريعية .

ج) الحضور المكثف للحزب الوطني الحاكم إداريا، وعلى مختلف المستويات وطنيا، وجهويا ومحليا، وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب الوطني ورئاسة الوزراء، وهو من مخفيات النظام السابق، ولم يكن مجال أمام الشباب المصري إلا التظاهر لإخراج المكبوت من اجل إن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمشة من التعبير عن سخطها على هذه الممارسات التي عمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية.

د) طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في مصر بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس مبارك، وفي المقابل شنت المعارضة ممثلة بشخصياتها حملة مضادة لنظام التوريث، محذرة من مغبة ما تراه مخطط يعدل الدستور ويفصله على المقاس، بما يرسى عمليا التوريث أو الرئاسة مدى الحياة، وتأثير ذلك على مستقبل السيادة والعمل السياسي المصري ومبدأ تداول السلطة في مصر.

هـ) ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في مصر من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بسبب رقابة الحزب الحاكم الصارمة على أحزاب المعارضة ومن يمثلها) وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة الحكومية، وأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضا داخلية،

كغياب الديمقراطية والجري وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها في البرلمان. (ليبب، ٢٠١٢: ٢١-٢٢).

وهذا الوضع شجع الشباب على الخروج في احتجاجات ومسيرات أدت إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ليغير عن مصالحه بعدما عجزت الأحزاب عن القيام بدور الوسيط والمعبر عن هذه المصالح، وكان الشباب التونسي والمصري يراهن على وسائل الإعلامية مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة (الفيديسبوك)، (التويتر) لإيصال رسالته هذا بالإضافة إلى ضعف دور المعارضة والأحزاب والمجتمع المدني، في طرح مبادرة الشراكة الحقيقية من أجل إيجاد حلول للمشكلات وصوغ مستقبل البلاد، هذا ليس ناجما عن القمع، بل هو ناجم، أيضا عن تشتتها وعدم اهتدائها إلى الأرضية المشتركة التي تقويها وتقوي الحركة الاجتماعية والشعبية. (ليبب، ٢٠١٢: ٢٢).

(و) غياب النزاهة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في مصر في ظل نظام رئاسي سيتم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. (ليبب، ٢٠١٠: ٢٢).

٢. **العامل الاجتماعي** : يظل العامل الاجتماعي أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي في مصر، فأغلب الحركات الاحتجاجات التي شهدتها مصر والعالم العربي كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة، وتفشي الفساد والغبن الاجتماعي، وغياب العدالة الاجتماعية. (جاد، ٢٠٠٩: ٢٢).

ومن العوامل الاجتماعية التي ابرزتها ثورة المعلومات والاتصالات من خلال مختلف وسائل الاتصال والتي هي أثرت على السيادة الوطنية المصرية هي:

(أ) **البطالة** : يعتبر الشغل فاعلا اجتماعيا أساسيا، ومن عناصر مقاومة البطالة ومواجهتها، فعندما تلتقي عوامل الهشاشة والبطالة الهامشية، تنشأ بيئة لا يمكن أن تطاق، وتكون الاحتجاجات والاضطرابات المتتفيس. (بلقزيز، ٢٠١٢: ١٥٩).

(ب) **الغبن الاجتماعي**: وهو من أسباب الاحتقان الاجتماعي، فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون حفنة من الأشخاص والعائلات المنتفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية، وتعيش في البذخ والترف على حسابهم وحساب كرمهم وشقائهم، وتستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى تضمن استمرار سيطرتها على الحكم. (بلقزيز، ٢٠١٢: ١٥٩).

(ج) **غياب العدالة الاجتماعية** : تعد السياسة التنموية في مصر والعالم العربي ومن أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تنسب في الفوارق الاجتماعية الضخمة، وعزل

بعض المناطق واستثنى بعض المناطق بكل الاستثمارات التنموية. ( جاد، ٢٠٠٩، العدد ٣: ٢٢).

(د) **تأرجح الطبقة الوسطى:** تأرجحت الطبقة الوسطى في مصر في العقود الأخيرة : بسبب غلاء المعيشية وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود من الناحية الاجتماعية ، تؤدي الفئة الوسطى دورا أساسيا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي.

وتشير الإحصاءات إلى زيادة أعداد الذين يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإنفاق على شراء البيوت والسيارات والأثاث، والتجهيزات المنزلية، وحتى للمصروفات الشهرية، وهو ما أدى إلى تضخم حجم ديون الأفراد والمؤسسات. ( خشانة، ٢٠١١).

٣. **العامل الاقتصادي :** شكل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات ، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي في مصر، الضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات ، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة بعض الضرائب وتقليص الأنفاق العام وتخلى الدولة عن سياسة التوظيف، الأمر الذي الحق الضرر بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الهوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات داخل المجتمع المصري، والعربي بشكل عام. ( بلقزيز، ٢٠١٢: ١٦٠).

وعلاوة على ذلك فهناك غياب للتوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الرئيسية، حيث يواجه الاقتصاد في مصر صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي ( باعة متجولون) أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية عام ٢٠٠٩، أثرت على الاقتصاد المصري، وتجلت ذلك في انكماش الاستثمار، وتراجع الإقبال السياحي، وتفاقم الصعوبات والتحديات في وجه الاقتصاد المصري.

ويمكن بيان الخلل فيما تم ولحق بالسيادة الوطنية نتيجة ما اثارته ثورة المعلومات والاتصالات من خلال وسائل الاتصال التي ذكرناها سابقا وهي :

**عدم احترام الشرعية :** وما قامت به القوات المسلحة المصرية من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي يعد انقلابا على الديمقراطية والشرعية الدستورية، وان تداعيات قرارا الإطاحة كان له آثار سلبية على الشرعية الدستورية والسيادة السياسية لمصر، وعلى المستوى الاقتصادي في مجال الاستثمار المحلي سواء من المستثمرين المنتمين للتيار الإسلامي أو

المستقلين بسبب عدم احترام الدولة لرغبة منتخبي مرسي، وهذا يعتبر من وجهة نظر بعض المستثمرين استجابة للفصيل المعارض، وان ما يهم أي مستثمر هو احترام الدولة لصناديق الاقتراع الانتخابية والرؤساء المنتخبين، وان ما حدث كان مغالبه لرأي المعارضة غير الشرعية على المؤيدين الشرعيين. ( نهال، ٢٠١٣: ١).

وعدم احترام الشرعية لانتخاب مرسي لم تأتي من فراغ بل جاءت من خلال فترة سبقت ٣ تموز ٢٠١٣، تلك الفترة التي مهدت لتأديب الشارع المصري على حكم الإخوان والانقضاض بالتالي على الشرعية الدستورية والادارة الشعبية للمصريين.

إذ انه وفي ظل تصاعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وبعد ثمانية أشهر من تنحي حسني مبارك، ونقل السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، حدث ارتباك في مواقف العلمانيين تجاه المسار الانتقالي للثورة والترجيح ما بين الديمقراطية والعسكرية.

وفي مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية المنعقد بمقر حزب " الحرية العدالة" في ٢٨ تشرين أول / أكتوبر ٢٠١١ ساد إدراك بتزايد احتمال القضاء على الثورة، وتركز النقاش على ( المادة الخامسة) من قانون الانتخابات التي تحظر ترشيح أعضاء الأحزاب على المقاعد الفردية، من وجهة انه يكشف عن " سوء نية" لدى المجلس العسكري، واعتبر المؤتمر ذلك مبررا لمقاطعة الانتخابات، والمشاركة في مظاهرات استرداد الثورة، وعكست هذه الآراء مطالب الأحزاب تحت التأسيس والحركات الجديدة التي نشأت في سياق الثورة، وشاركتها أحزاب أخرى في التهديد بمقاطعة الانتخابات إذا لم يستجيب المجلس العسكري لمطالب المؤتمر.

وفي ظل تصاعد أحداث ١٨ تشرين ثاني ٢٠١١ لرفض وثيقة " السلمية" اصدار الليبراليون " خطة إنقاذ" كمذكرة موجهة للمجلس العسكري لإنقاذ البلاد من الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي تضمنت المذكرة ما يلي :

التنبية على خطورة الانفلات الأمني، تكرار أحداث الفتنة، والتدهور الاقتصادي للبلاد. غير انه يمكن قراءه مذكرة الليبراليين في سياق أنها مناشدة للمجلس العسكري للتدخل وإدارة البلاد، ووفقا لمقتضيات الدستور أولا، وبالتالي وقف المسار الانتخابي، ومن ثم، يمكن تفسير مسعى هذه المجموعة على انه يسعى لتغيير المسار الانتقالي الذي يستند لمرجعية دستورية، وهنا يدور النقاش حول مدى اقتراب الليبراليين من مفهوم الدولة المدنية، فكثير من المشاهدات تشير إلى التبعاد مع المنظور الديني بسبب الخصومة مع الإسلاميين والتقارب مع المؤسسة العسكرية كمخلص من هيمنة الإسلاميين. ( الغزالي، وآخرون، ٢٠١١: ١).

وقد انتقل الصراع السياسي من جدلية المدنية مقابل الدينية : إلى مصطلح " أخونة الدولة"، وقد استخدم هذا المصطلح كأداة للتعبير عن المواقف مفهومنا مناظرا، ولكنه طرح للتعبير عن مواجهة وجود الإخوان في السلطة وجعلها فترة قصيرة.

وهناك حدث انتقال من الصراع الديني والمدني إلى اتخاذ مواقف مناهضة لاستقرار السلطة الجديدة باعتبارها امتداد لمفهوم الدولة الدينية كما يراه الليبراليون وغيرهم، وهنا يمكن قراءة مصطلح " الاخونة" من وجهة انه إستراتيجية قصيرة المدى لإرباك السلطة السياسية ودفعها لاتخاذ مواقف تبريرية ودفاعية، وهز صورتها أمام الجماهير، ( عمر، ٢٠١٤، العدد ٦٦ : ٥٨-٥٩).

انتشر مصطلح أخونة الدولة مع حلول الذكرى الثانية لثورة ٢٥ يناير، حيث جاء في بيان جبهة الإنقاذ الوطني أن تحركات الجماهير لثورة ٢٥ يناير جاءت تعبيرا، عن رفض سياسات الحكومة، وانصرف معنى مصطلح لدى " جبهة الإنقاذ" إلى معنيين هما : سعي حزب" الحرية والعدالة لشغل المناصب الرئيسية في الدولة. اهتمام رئيس الدولة بقضايا الإخوان المسلمين.

لذا طالبت جبهة الإنقاذ الوطني بناء على ذلك بمعالجة هذه المشكلات من خلال عدة مطالب، حددتها في : ( بيان، الإنقاذ الوطني، ٢٠١٣/٩).

١- تشكيل لجنة قانونية محايدة لتعديل الدستور المشوه فورا، والاتفاق على المواد التي يجب تغييرها بشكل عاجل.

٢- تشكيل حكومة إنقاذ وطني تتمتع بالكفاءة والمصداقية للاضطلاع وتحقيق مطالب الثورة ، وعلى رأسها العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى الملفين الأمني والاقتصادي بشكل أساسي، بعد أن أدت سياسات الرئيس مرسي وحكومته الشهور الماضية من حكمه إلى زيادة معاناة المصريين وتدهور ظروفهم المعيشية.

٣- إزالة آثار الإعلان الدستوري الاستبدادي الباطل في ما يتصل بالعدوان على السلطة القضائية وانتهاك استقلالها، وإقالة النائب العام.

٤- إخضاع جماعة الإخوان المسلمين، للقانون بعد أن أصبحت طرفا أصيلا في إدارة أمور البلاد بغير سند القانون أو الشرعية.

وقد بدا الترويج لمصطلح " الاخونة" في وسائل الإعلام عبر أعضاء جبهة الإنقاذ ثم حزب النور السلفي في مرحلة لاحقة، حيث قامت الحملات السياسية على فكرة أن الإخوان

المسلمين وحزب الحرية والعدالة يتبنون سياسة للتغلغل في الدولة، ولذلك استخدم المصطلح في التعامل مع نوعين من الممارسات السياسية:

النوع الأول : هو ما يتعلق بنسبة شغل أعضاء الحرية والعدالة للمناصب العامة ورغم أن هذه النسبة لم تتجاوز ربع عدد الوزراء أو ثلث عدد المحافظين، إلا أن حملة إعلامية قد شنت لتنفيذ التعيينات التي يجريها الرئيس محمد مرسي باعتبارها تمهد لهيمنة الإخوان على المناصب المهمة في الدولة. (بيان، جبهة الإنقاذ، ٢٠١٣: ١).

النوع الثاني : مكان ما يعرف بتعطيل الدولة من خلال شل قدرة الحكومة على سن التشريعات اللازمة لاستكمال مؤسسات الدولة، وخاصة السلطة التشريعية والتصدي لمحاولات إصدار قانون السلطة القضائية، وإثارة التناقضات داخل جهاز الدولة، بحيث توجد حالة صراع تهدر استقرار عمل الحكومة، وقد ظهرت هذه التناقضات في أزمة الطاقة وتراخي الأمن، وبينما تضعف مؤسسة الرئاسة فإن المؤسسة العسكرية تتماسك، وتستطيع تجميع تحالفات من القوى السياسية والدينية لتشكيل إطارا سياسيا مناظرا لتحالفات الإسلاميين، باستثناء الحركة السلفية التي بدت أكثر قربا من خيارات العلمانيين الليبراليين والقيادة الوطنية العامة. (بيان، جبهة الإنقاذ، ٢٠١٣: ١).

وفي هذا الخصوص رأَت جبهة الإنقاذ أن أحداث فض اعتصامات رابعة العدوية والنهضة هي بمثابة انتصار على ما اعتبرته " حكم مكتب المرشد" ومقدمة لصياغة دستور مدني، غير أن النقطة التي تضمنها البيان تتمثل في فض الاعتصامات أو وقف سياسات " أخونة الدولة" ، وهو ما يعكس استقرار أحزاب جبهة الإنقاذ على أن الحركات الإسلامية تشكل تحديا لدورها السياسي. (بيان، جبهة الإنقاذ، ٢٠١٣: ١).

كانت جماعة الإخوان المسلمين ترى أن الديمقراطية كانت تتطلب التلاقي مع إدارة الشعب، وقد نشب صراع سياسي حول تسليم السلطة بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب والشورى في شباط / فبراير ٢٠١٢ للمساهمة في تكوين المؤسسات الدستورية، وقد سارت هذه التوجهات نحو تفعيل تسليم السلطة التنفيذية كاستحقاق لنتائج الانتخابات ، بحيث تم تشكيل السلطة التنفيذية والجمعية التأسيسية وفق تمثيل الأحزاب في مجلس الشعب، وقد اعتبرت الجماعة أن تطوير هذا المسار يقود لدولة القانون والمساءلة السياسية، حيث ثار لديها شك في مسالة نقل السلطة، وخاصة مع تمسك رئيس الوزراء آنذاك " كمال الجنزوري" بمنصبه والتهديد بالطعن الدستوري على قانون الانتخابات. (بيان، جبهة الإنقاذ، ٢٠١٢: ١).

لقد انعكس استقرار مفهوم الدولة المدنية لدى الإسلاميين اثر الانقلاب العسكري في اتساع الحراك السياسي لاستعادة الديمقراطية والشرعية، وانعكس في إعادة إنتاج حراك



اجتماعي وطلابي، فعلى مدى الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣، حدث انتقال للعمل الطلابي، وذلك على مستويين : تفعيل اتحادات الطلاب، وتضامن الطلاب في التصدي لعنف الحراك،- وقد أدى هذا الوضع لتكوين جبهة، مؤثرة في الحراك السياسي الداعم للديمقراطية، ومع تطور الأزمة بعد الثالث من تموز / يوليو ٢٠١٣ صار شعار " يسقط حكم العسكر" الحل الأخير للتحويل نحو الدولة المدنية، حيث يعتبر معارضو أن الحكم العسكري أو هيمنة الجيش على الشؤون المدنية من مقومات التحول الديمقراطي، وانعكس هذا الإدراك في استمرار الاحتجاج لفترة تجاوزت ستة أشهر. (رسالة الإخوان، ٢٠١٣: ١).

وقد أدت التطورات التي شهدتها مصر منذ ٢٥ يناير يوم الثورة المصرية، إلى ١١ شباط /فبراير خلع الرئيس مبارك ثم تعديل الدستور، ثم انتخاب محمد مرسي ثم الانقلاب على محمد مرسي ٣٠ يونيو ٢٠١٣، إلى تعديل الدستور ثم اختيار عبد الفتاح السيسي في ٢٠١٤ كرئيس للدولة المصرية أدت إلى نشوب أزمة سياسية عميقة بين الدولة والمجتمع، كان أساسها الصراع حول المدنية والديمقراطية والعسكرية ، وقد ظهر هذا الجدل هنا حول ثنائية حق التظاهر السلمي والإكراه السلطوي، وهو ما يعكس حالة الانتقال التي مرت بها الدولة المصرية، وهي الحالة التي تنعكس في الانقسامات السياسية بين الأحزاب السياسية والحركات السياسية وسعى بيروقراطية الدولة للاستحواذ على الشؤون السياسية. ( عمر، ٢٠١٤، العدد ٦٦: ٥٨).

ومهد دستور ٢٠١٢، لاختيار وزير الدفاع من بيان ضباط القوات المسلحة، وهو ما يعكس معالجة الدستور لحالة الانتقال التي للدولة، وخاصة فيما يتعلق بتزايد احتمالات وصول ذوي الخلفية المدنية للمنصب العليا في الدولة، وقد حافظ دستور ٢٠١٣ على هذه المادة، ولكنه أضاف إليها ضمانات أخرى في المادة (٢٣٤)، والتي اشترطت موافقة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة على وزير الدفاع كمرحلة انتقالية لدورتين انتخابيتين (٨ سنوات)، وهي صياغة معدل للمادة (١٧١) من مشروع لجنة الخبراء، والتي تشكلت بقرار جمهوري رقم (٤٨٩) لعام ٢٠١٣، ويعكس هذا التطور اتساع دور المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي. (البشري، ٢٠١٣: ١).

وقد مهدت هذه التعديلات لمجيء الرئيس عبد الفتاح السيسي ٤/حزيران/ ٢٠١٤، بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية، بعد أن أطاح بالرئيس محمد مرسي في ٣/تموز/ يوليو ٢٠١٣، عقب مظاهرات طالبت برحيله، وكان السيسي قد أعلن عن عدة إجراءات صحبت ذلك عرفت بخارطة الطريق أيدها المتظاهرون المعارضون لمرسي وقتها، واعتبروا ذلك تأييدا مطالب

شعبية ، بينما اتهمه جزء من المجتمع المصري، والعربي والدولي ، بالتدبير للقيام بانقلاب عسكري. ( ويكيبيديا، ٢٠١٤).

**ثانيا : الثورة والمقوم الاجتماعي :** في السياق الاجتماعي لثورة الاتصالات والمعلومات فقد تشكل المحتوى الاجتماعي لها بعد تشكل الإطار الفكري ليشمل كل مطالب الفئات الاجتماعية، والشرائح العمرية، بحيث لم تقتصر على الكيانات السياسية المعارضة للسلطة، ولكنها وسعت الإطار الوطني، وانضمت فئات اجتماعية ترى أن النظام القائم لا يليب الطموحات الوطنية ، وانه قد اثر سلبا على مقومات الدولة من جميع النواحي وخاصة المقومات الاجتماعية.( عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٢ : ١٦-١٧).

وفي هذا السياق تشكل المحتوى الاجتماعي للثورة ، وهو ما أدى بالسلطة السياسية إلى مواجهة مشكلات جديدة في التعامل مع أحداث الخروج على سلطتها، فخلال العقود الماضية تشكلت العقيدة الأمنية على مواجهة التنظيمات التقليدية وتفكيكها، ولكنها في هذه المدة واجهت نوعا من التنظيمات الحديثة يصعب السيطرة عليها، ولدى محاولة السلطة إضعاف التنظيمات الحديثة (شباب الانترنت) خاضت صراعا مع كل فئات المجتمع وشرائحه، وذلك عندما أوقفت شبكة الانترنت أو شبكات الهواتف النقالة، وقد شكلت هذه السياسة بداية لسلسلة من الأخطاء الإستراتيجية أضعفت سيادة الدولة السياسية والاجتماعية الاقتصادية.( عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٢ : ١٧).

والدستور المصري الجديد بعد الثورة وحتى القديم يعرف مصر بأنها دولة مدنية، ذات سيادة، وهي موحدة لا تقبل التجزئة ولا التنازل على شيء منها، ونظامها ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة، وهي جزء من الأمة العربية تعمل على تكاملها ووحدتها إلى العالم الإسلامي والقارة الإفريقية والحضارة الإنسانية.( اليوم السابع، ٢٠١٣).

المادة الثامنة من الدستور المصري تنص على " يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير سبل التكامل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظمه القانون،. ( الدستور المصري، المادة ٨، ٢٠١٣).

أما المادة ( ٣٨)، من الدستور فتتص على " تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز ". ( الدستور المصري، المادة ٣٨، ٢٠١٣).

وفي المادة (٧٠) : " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.( الدستور المصري، المادة ٧٠، ٢٠١٣).

في المادة ( ٤٤ )، تحارب الدولة من خلال دستورها المحاباة والواسطة وتكفل حقوق الشعب، وحمائتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب.( الدستور المصري، المادة، ٤٤، ٢٠١٣).

وفي الواقع فان الشعب المصري في ثورة ٢٥ يناير إنما كان يدافع عن حقوقه في التضامن والعدالة الاجتماعية، والمساواة ، و عدم التمييز، وتكافؤ الفرص، ومحاربة الفساد وحمائته ورعاية مصالحهم كما وردت في الدستور المصري وخاصة في المواد ( ٨-٣٨-٤٤-٧٠)، ولهذا فان الثورة المصرية لم تقوم إلا بسبب انتهاك السيادة الاجتماعية للشعب المصري وللدولة المصرية، ولعل أهم اسباب الثورة المصرية ودوافعها في ٢٥ يناير ٢٠١١ تتمثل بشكل عام في تعرض ثلاثية السيادة الاجتماعية والقيم الإنسانية المشتركة للخلل والتراجع وهي : الحرية، والعدالة، والعيش الكريم، وارتقاء الفساد والظلم، والتمييز، والسلطة والتجارة) تزواج المال والإمارة) ، وإفقار الشعب المصري.( الحديد، وآخرون، ٢٠١١: ٥٩).

ويمكن القول أن المقومات الأساسية التي كانت الثورة المصرية وثوارها الذين كان اغلبهم من الطبقات الاجتماعية الفقيرة كانوا يدافعون عن تلك المقومات وهي :

١- الحريات : إذ أن نظام "مبارك" كبت حريات الشعب، حيث انه اقر قانون الطوارئ وفعله، بموجب هذا القانون احتجز اكثر من(١٧٠٠٠) شخص ، ووصل عدد السجناء السياسيين إلى أكثر من (٣٠.٠٠٠) سجين، ويمنع قانون الطوارئ الحكومة الحق في أن تحتجز أي شخص لفترة غير محدودة لسبب أو بدون سبب، وتستطيع الحكومة أن تبقية في السجن دون محاكمة. وفي عهد (مبارك) ومنذ تسمه لرئاسة الدول المصرية وطوال ثلاثين عاما فقد تعرض الشعب المصري إلى كبت للحريات، وتعرضت فيها مصر للسرقة والنهب من حاشيته ووزراء حكومته المتعاقبة، ما كان لها الأثر الكبير في التدهور الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى تراجع ملحوظ في مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم المختلفة.

وفي تقرير منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد السياسي، قيمت مصر بنسبة ٣.١% عام ٢٠١٠ استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحلي الدولة، حيث أن نسبة ١٥% جدا وصفر تعني شديدة وتحتل مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلد مدرج في التقرير، ومع انتهاء العام ٢٠١٠ وصل إجمال سكان مصر الذين يعيشون تحت خط الفقر ٤٠%، و ٨٢% طبقة فقيرة ونسب الطبقة الغنية ١٨% من سكان مصر ووصل إجمال دخل الفرد منهم نحو دولارين في اليوم.(منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٠: ١).

وبالنسبة للفقير : فقد ساهمت الزيادة الكبيرة في عدد السكان ( ما يزيد عن ٨١.٧١٣.٥١٧ مليون نسمة حسب آخر التقارير عام ٢٠٠٨)، وتركز النسبة الأكبر من المجتمع المصري في الفقر في الشريط الضيق على ضفاف النيل في مساحة حوالي ٤٠٠٠٠ كيلو متر مربع و ٥٠٠٠ ميل مربع) في زيادة معدلات الفقر والبطالة. (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٣: ٢).

وقد وصل الفساد إلى عملية الانتخابات ، فقبل نحو شهرين من اندلاع الثورة المصرية أجريت الانتخابات البرلمانية في مصر لمجلس الشعب والشورى ، والتي حصد فيها الحزب الوطني الحاكم على ما يزيد من ٩٥% من مقاعد المجلسين، ماسحا بشكل كامل أي تمثيل للمعارضة، الأمر الذي أصاب المجتمع المصري بكل فئاته بالإحباط، ودفع قوى سياسية واجتماعية عدة لوصفها بأسوأ انتخابات برلمانية في التاريخ المصري، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الشعب والقضاء في الإشراف عليها بعد أن أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية ومنع الإخوان المسلمون ( وهم شريح من فئات الشعب المصري) من المشاركة فيها بشكل قانوني وجاء هذا الإجراء لإضعاف المعارضة وتهميش الإخوان المسلمين خاصة في أي انتخابات. (محمود، وآخرون، ٢٠١٤، العدد ٦٦: ٩٧).

وكان الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مصر قبل الثورة المصرية ٢٠١١ لا يحسد عليه، إلا انه ازداد تدهورا وسوءا بعد الأزمة، إذ انه وفي ظل انعدام الحرية وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية، اندفعت الحركة الشبابية في مصر والتي تمثل ٦٠% من المجتمع المصري ما دون ٣٠ سنة، إلى الثورة ، ورأت في الانترنت الفضاء والملاذ لحريتها، واضطرت هذه الفئة الشبابية إلى خلق هذا الفضاء من الحرية بفضل (المدونات والفيديوهات وتويتر)، وهذا يعني أن هذا الجيل بلور حيز حريته واعتراضه على كبت الحريات بواسطة الشبكة. (المديني، ٢٠١٢، العدد ٣٨٦: ١٢٠).

وقد نشأ هؤلاء الشباب المتعلمون والجامعيون وحتى الشباب غير المتعلمون على كره الدولة البوليسية السلطوية في مصر، وتعلموا منذ نعومة أظفارهم على تقبل الحياة والقمع، وكبروا في عالم من الرعب، خائفين حتى من التنصت على هواتفهم، وتقارير أجهزة المخابرات، فيما كان حصولهم على فرصة عمل مرتبط بالواسطة والمدسوبة والرشوة عن طريق احد معارفهم، أو احد أقرباء الطغاة والفاستدين، منهم ينتمون إلى جيل ممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، جيل مثقف وطموح، لكنه يائس من نقص فرص العمل وغازب من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وغياب المحاسبة، وقدرة التعبير عن الرأي وهذا أدى إلى انتهاك السيادة الوطنية. (المديني، ٢٠١٢، العدد ٣٨٦: ١٢).

٢- العدالة الاجتماعية : وصلت نسبة الطبقة الفقيرة في مصر إلى ٨٢% من عدد السكان البالغ ٨١.٧١٣.٥١٧ عام ٢٠٠٨، إذ أن النسبة الأكبر من السكان فقراء، وخصوصا من يقطنون على ضفاف نهر النيل (٦٠% من شريحة المجتمع المصري هم شباب وهم ما دون سن ٣٠ سنة من العمر)، والنسبة الأكبر من الثوار هم من الشباب ، هذه الفئة وغيرها لها متطلبات أساسية إنسانية، وعصرية، وفي ظل فساد الحكومات لم تستطيع هذه الفئات من الحصول على عمل، أو الزواج أو غير ذلك من المتطلبات الأساسية، الأمر الذي أدى إلى نسبة زيادة الجرائم في المجتمع ، في الوقت الذي زادت نسبة الفساد المالي والإداري في الدولة المصرية، ولذلك لا بد من تحرك حسب رأي الشباب نحو الديمقراطية فكانت الثورة.( مصطفى، ٢٠١١ : ٢٤٢).

إن قضية الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان هي قضية أساسية في الحريات وهي من صلب العدالة الاجتماعية، لكن التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي وفي مصر اصطدام بالفساد السياسي الذي جاء كثرة وليدة لآزمات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية ضاغطة، لا وليدة برامج وخيارات سياسية ومجتمعية محدودة، بذات العقبات البنوية والسلطوية وفساد الطبقة الحاكمة، في ظل انقطاع المجتمع عن مجاله السياسي الذي كان قد أنتج ذاته فيه، وتموضع في السياسة في الدولة التسلطية العربية، لكي تصبح حكرا محل الحكام السلطويون، وفي ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببذية قوية أنتجت ثورات مثل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية.(أمين، ٢٠٠٩ : ٦٣).

ولما كان هوية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي حرية التعدد، والاختلاف والتعارض، والوقوف بمسافة واحدة من الجميع، هي الأساس المنطقي والتاريخي للديمقراطية، وحقوق الإنسان والمواطن، التي تنتج حريات الفئات، والطبقات الاجتماعية، والأحزاب والحركات السياسية المعبرة، وليس العكس، وهي التي تنتج مفهوم الشعب، الذي يشتد عودة بوحدة التعدد والاختلاف والتعارض، وعكس ذلك هو انتهاك المقومات السيادة الاجتماعية، ولما كان موضوع الحريات المطعون به يحتل مكانا جوهريا في النضال السياسي فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحرية هي واعي بالضرورة، فإن المجتمع المدني وبناء الديمقراطية ودولة الحق والقانون هي ميدان الحرية والضرورات بامتياز، وعكس ذلك هو انتهاك لمقومات السيادة الاجتماعية، وتقلص للمجال السياسي والحقوقى وانتهاك للهوية والتحرر والاستقلال والتقدم والسيادة الاجتماعية والسياسية.( مصطفى، ٢٠١١ : ٢٢).

ولهذا فقد قامت فئات الشباب والجماعات الاجتماعية، والفنوية المختلفة يتبنى فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة، للتعبير عن المطالب الحياتية الملحة والمباشرة ، والتي أصبحت

أكثر ضرورة مع السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة المصرية ، وتنافي عملية خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية للتعبير عن المطالب بزيادة الأجور وتحسين أحوال المعيشة.

ومجمل القول، انه قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كان النظام الذي يحكمه مبارك عبارة عن نظام سلطوي ، يعتمد على جهاز بيروقراطي ضخم، وأجهزة أمنية قمعية ظهرت الجميع، كما اعتمدت سياسة اقصائية لكل القوى السياسية، وأيضا الأفراد بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية والفكرية والسياسية، فمع وجود تعددية حزبية إلا أنها تعددية شكلية، لكن الشباب المصري اكتسبوا خلال احتجاجاتهم كيفية التحرك الاجتماعي والمطالبة بالحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية ، و وأد الفساد ، والتوريت للسلطة الفاسدة، وقد انتهكت السيادة للمقومات الاجتماعية في مصر من خلال : عوامل انتشار الفساد بين مختلف شرائح المجتمع المصري العليا، والوسطى، وقد ساعدت هذه البنية على التزاوج والمصاهرة بين المال والحكم، وبين من له سلطة اتخاذ القرار وذو مصلحة في نوع القرار المتخذ، مما زاد في استشراف الفساد بين الشرائح الاجتماعية القريبة من السلطة داخل النظام السياسي المصري، وأصبح الفساد يشكل مؤسسة بعد استشراف في النظام السياسي والمتعاملين معه، وأصبح البعض يتحدث من ثقافة الفساد في المجتمع وكل ذلك كان في غياب سلطة القانون والمؤسسات والسيادة الوطنية.

وقد انتهكت السيادة الاجتماعية للمجتمع المصري من خلال سيطرة أجهزة الأمن والقمع وتدخلها في الحياة العامة للناس، والحياة الجامعية، وتقنين الأنشطة العلمية والبحثية والفكرية للأستاذة والطلاب، وهذا ما دفع على أنشطة احتجاجية من اجل المطالبة باستقلال الجامعة، والمؤسسات البحثية، وإطلاق الحريات للأنشطة العلمية والفكرية للباحثين من الطلاب والأساتذة والحرية الاجتماعية والثقافية والسياسة للطلاب والباحثين من الأساتذة وغيرهم.

كما انتهكت السيادة الاجتماعية للدولة بانتهاك حرية العمل الاجتماعي ، وذلك بالظلم والجور في الأجور المكافآت والحوافز وعدم المساواة في الأجور رفع منات أخرى، الأمر الذي زاد من الأعباء الاقتصادية والحياتية لفئات و شرائح المجتمع المصري، وتفاقت المشاكل الاجتماعية، وتدهورت مستوى أداء الخدمات.

٣- ضعف المعارضة : في ولاية (حسني مبارك) الذي حكم مصر ثلاثين عاما (١٩٨١-

٢٠١١)، تطورت حالة من الإحباط والتدهور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

أقصت قوى الإسلام السياسي والقوى الدينية والقول المدنية والاجتماعية وهمشت

الحريات والديمقراطية، مما أدى إلى ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني /٢٠١١ التي

أنتجت بدورها تحالفا ثوريا عريضا ضم جماعة الإخوان المسلمون الذين بدوا جاهزين للعب دور الرئيس في مصر ما بعد الثورة. (محمود، وآخرون، ٢٠١٤، العدد ٦٦: ٢). وقد برز دور جماعة الإخوان المسلمين بعناوينها السياسية المختلفة، كقوة رئيسة في الثورات العربية وفي مصر خاصة، وله دورهم في الحراك الإصلاحي الذي شهدته المنطقة، وينظر إليها كمستفيد اكبر من الربيع العربي، حيث فتحت التحولات التي تشهدها المنطقة نافذة فرص كبيرة أمامها للتقدم في المشهد السياسي، وأضحت قوة سياسية واجتماعية وشعبية مهمة وطرفا فاعلا في المعادلة السياسية للمنطقة. (الجلواني، وآخرون، ٢٠١٢: ٤٤٩).

وكانت الأحزاب والتيارات الحزبية والسياسية المصرية تتمثل في التيار اليساري إلى جانب التيار الإسلامي، والقومي، والليبرالي، أما التيار اليساري فيتمثل في عدد كبير من القوى والأحزاب اليسارية في الساحة المصرية ومن بينها: حزب الكرامة، وحزب التجمع، وحزب التحالف الشعبي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب مصر الاشتراكي، وحركة الاشتراكيين الثوريين. (الجلواني، ٢٠١٢: ٤٤).

أما التيار القومي في مصر فالمتابع لخطابة في الوقت الراهن يلحظ موقفها السلبي إزاء مجمل الثورات والحراك الشعبي في مصر، كما أن موقفها المتضارب إزاء الثورات الشعبية في البلاد العربية وحقها في الحرية، والديمقراطية بعد الثورة، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي اثر في مصداقيتها بعد الثورة، ووقوف الشارع العربي منها، أي أنها تعاني من ضعف في موقفها. (الانباري، ٢٠١٢: ٤٣).

وثمة من يرى أن التيار القومي يعيش أزمة حادة في مرحلة ما بعد الثورة المصرية والثورات الشعبية الأخرى، حيث لم ينجح في قراءة المزاج الشعبي العام، ولم يتمكن من الانسجام مع تطلعات الجماهير المثارة على امتداد الساحة العربية، وتبني نظرية المؤامرة الخارجية ووقوف قوى امبريالية وراء تحريك الشارع في العديد من الساحات العربية. (الجلواني، ٢٠١٢: ٤٣٩).

وحول التيار الليبرالي يلاحظ أن التجمعات الجديدة التي نشأت بعد الثورة أو قبيلها تشكلت في الغالب من توجهات ليبرالية وشرائح شبابية، كان انخراطها في العمل السياسي ضعيفا قبل ربيع الثورات العربية، وإذا كانت تمتلك الحماسة والاندفاع لدخول المعترك السياسي والانتخابي، فإنها تفتقد الخبرة الكامنة والتنظيم القوي والحضور الشعبي الفاعل، ومن القوى الجديدة التي تبحث التي لها عن مكان في المشهد السياسي المصريين حركة ٦ ابريل وائتلاف شباب الثورة، ويأتي في مقدمة الأحزاب الليبرالية المصرية: الوفد، والغد، والمصريون الأحرار، ومصر الحرة، والجمهورية الديمقراطية. (الانباري، ٢٠١٢: ٤٢).

أما التيار الإسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين فقد برز دورهم، كقوة رئيسة في الثورات العربية وفي الحراك الإصلاحي الذي شهدته دول المنطقة، وينظر إليها كمستفيد أكبر من الربيع العربي، حيث فتحت التحولات التي شهدتها المنطقة نافذة فرص كبيرة أمامها للتقدم في المشهد السياسي وأضحت قوة سياسية وشعبية مهمة وطرفا فاعلا في المعادلة السياسية للمنطقة بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، ويلاحظ الإخوان المسلمين التي شاركت بفاعلية في الثورات والاحتجاجات الشعبية العربية حرصت على عدم التصدر والظهور وإبراز شعاراتها الحزبية بهدف الثورة المصرية وتأكيد طابعها الوطني الحزبي كما تقول قياداتها وبعد نجاح ثورة ٢٥ يناير المصرية تعاملت جماعة الإخوان مع المرحلة الجديدة كمرحلة انتقالية للبناء والتحول الديمقراطي، وأظهرت قدرا كبيرا من الانفتاح والمرونة من خلال تظمين للداخل المحلي والخارج الإقليمي والدولي بعدم التفرد والهيمنة على الحياة السياسية، وهذا ما شجع بعد الأطراف الدولية بفتح حوارات مع الجماعة في أكثر من دولة، وقد عبر تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون حول عدم معارضة الولايات المتحدة وصول الإسلاميين إلى السلطة في مصر عبر صناديق الاقتراع، عن تحول موقف القوى الإقليمية تجاه التيارات الإسلامية المعتدلة، ويعزو المراقبون ذلك إلى نجاح الإسلاميين في فرض أنفسهم كأمر واقع وكذلك إلى الخطاب الهادئ والتظمين الذي أطلقه قادة الإخوان بخصوص الدولة المدنية والانفتاح على الآخرين والشراكة مع المجموع الوطني. (الجولاني، ٢٠١٢: ٤٦).

وفي أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ دخلت مصر مرحلة انتقالية اشرف عليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تميزت بالاضطراب على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث شهدت بوادر انقسام سياسي بين شركاء الثورة إلى مربعين أساسيين: أولهما ضم معظم حركات الإسلام السياسي، وثانيهما ضم القوى العلمانية واليسارية والليبرالية، كما شهدت هذه المرحلة أربعة استحقاقات انتخابية أفضت إلى تصدر حركة الإسلام السياسي للمشهد ونجاح مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات الرئاسة في حزيران / يونيو ٢٠١٢، (دراسات شرق أوسطية، ٢٠١٤، العدد ٦٦: ٩٤).

وقد شهد العام الأول من ولاية مرسي أجواء استقطاب حار شكلت مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش والشرطة والقضاء والإعلام طرفا أساسيا فيه، من خلال تحالفها مع مربع القوى القومية واليسارية والليبرالية، واستنقت جماعة الإخوان من خلال تحالفها مع بعضها البعض، ومن خلال سعيها إلى تحصيل مكاسب خارج إطار ما تمثله من وزن في صندوق الانتخاب، كما اعتمدت الحراك في الشارع وسيلة لتسوية خلافاتها مع مؤسسة الرئاسة وخصومها السياسيين، وفي المقابل بدا لافتا أن إدارة الرئيس مرسي لم تعبا كثيرا بالانتقادات



الموجهة إليها، فضلا عن عدم قدرتها، ولأسباب مختلفة، على تفعيل أجهزة الدولة لتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية للمواطنين التي كانت تطلعاتهم في أعلى مستوياتها بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. (دراسات شرق أوسطية، ٢٠١٤، العدد ٦٦: ٩٤).

في ظل هذه الأجواء، شهدت مصر في ٣٠/ حزيران يونيو ٢٠١٣ تظاهرات، تفاوتت التقارير بشأن حجمها، كان مطلبها الأساسي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تجاوب الرئيس معها بإعلان "خريطة الطريق لم تلقى قبولا لدى القوى التي وقفت خلف تلك المظاهرات ومنها (بعض الأقباط الذين يلعبون على وتر الطائفية)، وفي ٣ تموز / يوليو ٢٠١٣ أعلنت القوات المسلحة بعد الاجتماع مع بعض القيادات السياسية والرموز الدينية، "خريطة المستقبل"، تضمنت تعطيل الدستور، وتعيين رئيس مؤقت للجمهورية، وعزل الرئيس الدستوري المنتخب. (جريس، ٢٠١٤).

وأثناء إلقاء بيان عزل الرئيس مرسي، حضر إلقاء البيان في ٣ تموز / يوليو ٢٠١٣ قائد الجيوش، وشيخ الأزهر، وبابا الأقباط، والقوى السياسية (القومية، الليبرالية، اليسارية، وقاضي أعلى محكمة الدستورية بمصر). (جريس، ٢٠١٤).

رحب تحالف القوى القومية واليسارية والليبرالية والمؤسسة القبطية والذين اشتركوا مع المؤسسة العسكرية في ترتيب أوضاع البلاد وتشكيل حكومة جديدة، بينما رفض معظم تيار الإسلام السياسي، إضافة إلى قوى سياسية واجتماعية أخرى هذه الخطوة وعدها انقلابا عسكريا، وتأسيس بناء على ذلك ما يعرف "بالتحالف" الوطني لدعم الشرعية، الذي نظم مظاهرات واعتصامات تركزت في ميداني رابعة العدوية والنهضة في القاهرة لإعادة الشرعية والدستورية والمسار الديمقراطي على حد تعبيره. (جريس، ٢٠١٤).

## المطلب الثاني : اثر الثورة على المقوم الاقتصادي

تعد السيادة الاقتصادية من أهم ركائز قوة الدولة حيث تتبع أهميتها من التأثير المباشر على مختلف عناصر قوة الدولة وعلى طبيعة الدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي والدولي، فتوفر السيادة الاقتصادية بالاعتماد على الموارد الطبيعية وتنوعها مع قدرة الدولة على تعبئتها في خدمة سياستها الخارجية الأمر الذي يوفر لها الأساس المادي للذمو الاقتصادي الذي يمكن الدولة من الدخول في علاقات خارجية دولية، ويؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى قدراتها العسكرية من الناحية النوعية والكمية والتي تمكنها عن ممارستها في النسق الدولي، فالسيادة والقدرات الاقتصادية لا يقتصر تأثيرها على تحديد أهداف الدولة بل على وسائلها وتمكنها من استخدامها كأداة فاعلة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية في علاقتها الإقليمية والدولية. (مقلد، ١٩٧٩ : ١٧٩-١٨٠).

إن السيادة الاقتصادية لأي دولة تساعد في المناورة وعلى التأثير في سياستها على الدول التي تقع في محيطها الإقليمي والدولي وذلك، من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية بالمراوغة في العقاب والاحتواء عن طريق المساعدات من خلال علاقاتها الخارجية في أن تتقبل الدول سيادتها ومجالاتها في علاقاتها وقضاياها بالإضافة إلى أنها قد تمكنها وتنجح في التدخل في شؤون الدول وتؤثر عليها، فهي بذلك تملك الإغراء والعقاب وتحصن الدولة نفسها من مغبة الضغوط الاقتصادية الخارجية ومقوماتها، وهذا مما ساعدها في عدم وقوعها في شرك التبعية الاقتصادية الأحادية، التي تؤدي بالضرورة إلى تبعية سياسية التي تحول بين قدرة الدولة على الحركة السياسية المستقلة. (الرمضاني، ١٩٩١ : ١٥٣).

ولا بد من الإشارة إلى أن توافر الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة أن للدولة سيادة اقتصادية، ولا يعني ذلك أيضا دور نشط لها في سياستها الخارجية إلا أن افتقارها للموارد الطبيعية لن يعطي للدولة خيارا بان تكون قوة كبرى ومؤثرة وبالتالي تتركز في سياستها على محيطها المحلي والإقليمي ويتضح ذلك من قيام الدول الكبيرة والمتقدمة بسياسة خارجية نشطة قوامها المشاركة الفعالة في القضايا المثارة في النظام الدولي بعكس الدول الصغيرة محدودة الموارد والمفتقرة للتحديث، فان سياستها تتجه في معظم الأحيان، بانتهاج سياسات غير مكلفة نسبيا حتى أن حجم الموارد يؤثر في نوعية القضايا الاقتصادية لأنها تتعلق بقضية ندرة الموارد وبالتالي يتجه جزء كبير من سياستها القضايا التنموية بينما الدول الكبرى تتجه إلى الهيمنة والمشاركة الفاعلة في مختلف لقضايا في النسق الدولي بالإضافة إلى أنها تؤثر في حجم توزيع علاقاتها وسياستها الخارجية. (غرايبة، ١٩٩٨ : ١٠١).

ومما سبق نستطيع القول أن مفهوم السيادة مرتبط بالدولة وبمقوماتها السياسية الاجتماعية والاقتصادية ارتباط الوجود والعدم، بحيث لا يمكن فهم وجود الدولة دون أن تكون السيادة مرتبطة بها في كل المجالات.

من خلال هذا المطلب سنتناول ما يلي :

**أولاً : الثورة والثروة الوطنية.**

**ثانياً : الثورة والمال الوطني العام .**

**أولاً : الثورة والثروة الوطنية:** وهذا الجانب لتقييد السيادة يتعلق بعلاقات مصر الدولية والإقليمية في تنمية الكيان المصري، والمقصود بالتنمية بوصفها هدفاً استراتيجياً عالمياً، وهدف استراتيجي مصري محلي إقرار مجموعة من القواعد والمبادئ لضبط وتوجيه النشاط الدولي لإخراج البلدان النامية بهدف تحقيق البلدان النامية ومنها مصر من قهر التخلف والفقير، وتقييد السيادة بهدف تحقيق التنمية لا يعد تعدياً عليها أو انتقاماً منها، وإن كان في حقيقته شكلاً من أشكال تدويل السيادة في الميدان الاقتصادي ففي عالم يزداد ترابطاً ولا سيما في ميدان العلاقات الاقتصادية لمصر مع العالم، التي تقوم على الاعتماد المتبادل، فإن السيادة الاقتصادية وخاصة فيما يسمى البلدان النامية ومنها مصر تتطلب التزامات إيجابية من قبل المجتمع الدولي من أجل تنميتها. (الياس، ٢٠٠٦).

وقواعد القانون الدولي للتنمية لا تقوم على تساوي المراكز القانونية بين البلدان المتقدمة والنامية لعدم التكافؤ بينها، فالقواعد الحالية للنظام الاقتصادي الدولي تركز على الاعتماد اللامتكافئ في الطرفين، ولا يمكن لمبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ الدولة الأكثر رعاية أن يحقق تنمية البلدان النامية، وهي مبادئ تركزها مبادئ السوق الحر، كما أن التنمية وفق هذه القواعد يجب أن لا تركز على مجرد توافق المصالح، وإنما كقضية حيوية تهتم البشرية وتخدم التقدم الحضاري. (الياس، ٢٠٠٦).

كان الوضع الاقتصادي المصري في حال لا يحسد عليه قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إلا أنه ازداد تدهوراً وسوء بعد الثورة، وقد ساهمت المواجهة العنيفة، سواء للاحتجاجات الشعبية أو لخلايا ما يسمى "بالإرهاب" في سيناء التي قامت لأكثر من مرة بتفجير أنابيب الغاز في سيناء، وساهمت الحملات الممنهجة على التحالف الوطني لدعم الشرعية في إحداث شلل في السياحة والاستثمار، وإحداث شروخ أمدية واقتصادية وتدهور أمني، وأصبح المشهد يتميز بالتراجع الأمني والتراجع الاقتصادي وعدم القدرة على الحفاظ على ثروات البلاد بسبب الانسداد السياسي والاستقطاب الحاد وتمترس كل ظرف في خندقه وفي ظل غياب أفق أو طرح مبادرات تفاقمت الأزمة المصرية تزامناً مع تدهور الاقتصاد المصري (دراسات شرق أوسطية، العدد ٦٦: ٩٨).

وفي ظل نظام حسني مبارك كان المجتمع المصري يعيش مشكلات اقتصادية ومالية من نوع خطير إلى حد غير عادي، ففي عام ١٩٩١ أصدرت الحكومة المصرية قانون قطاع الأعمال رقم (٥٣)، الخاص بالشركات القابضة، ثم أصدرت عام ١٩٩٣ القانون رقم (٩٣)، الخاص بالقطاع نفسه، ثم أقدمت الحكومة بموجبه لحل بيع شركات القطاع العام، المملوكة للشعب، وكفت يدها عن التدخل بالعملية الإنتاجية قدر الإمكان، وفتحت الباب على مصراعيه

أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر، إضافة إلى الإجراءات القانونية التي تفضي إلى تحديث الاقتصاد المصري (أبو دوح، ٢٠٠٤: ١٧٣).

ويمكن القول أن الإجراءات المرتبطة بتخفيض أو إلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار السلع والخدمات، وبخاصة الأساسية، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية، وزيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، بخاصة التعليم والصحة والإسكان، وغيرها من الإجراءات التي أصابت الفقراء ومحدودي الدخل في مصر، أدت إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وازداد الأمر خطورة في اتساع حجم شريحة الفقراء ومحدودي الدخل في الوقت الذي ازداد فيه نهب الثروات مصر وسرقتها من قبل الفاسدين في الحزب الوطني الحاكم في مصر، ورهن ثروات البلاد للأجنبي من خلال عمليات الخصخصة. (إبراهيم، ١٩٩٩: ٢٩-٣٠).

وكان الفساد الاقتصادي في عهد مبارك من أهم الأسباب التي قامت من أجلها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية، وقد انعكس ذلك على الشعب المصري بصورة كارثية، وخصوصا في أوساط الشباب، إذ ارتفعت معدلات البطالة، وراج شبح الخصخصة، ورهن المؤسسات للأجنبي وزيادة المديونية، وتوقف التنمية، وزيادة المساعدات الأجنبية، وبرغم من سقوط نظام مبارك، فإن السياسات الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية ظلت امتداد للسياسات التي خرجت ضدها الثورة، إلى أن جاء نظام الإخوان المسلمين، ليضيف أعباء على الاقتصاد الوطني. (علام، ٢٠١٤: ١).

وبعيدا عن مشروطة المساعدات الأمريكية ما تضمنته من شروط مجحفة منذ إقرارها في عام ١٩٧٩ أي منذ عقد اتفاقية كامب ديفيد، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت من خلال ذلك من ربط غذاء واقتصاد الشعب المصري باقتصادها .

وقد قدمت واشنطن مساعدات اقتصادية أيضا للجيش المصري لأجل تقويته لصالحها من أجل استغلاله لأغراض أخرى حتى بعد الثورة، في وقت تصر فيه الولايات المتحدة على فرض إرادتها، واستمرار نهج التسلط هذا النهج الذي كان مجديا قبل الثورة. (شاهين، ٢٠١٢: ٢).

ومجمل القول أن المقوم الاقتصادي للسيادة المصرية كان مخترقا قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير المصرية بسبب رئيسي هو الفساد السياسي والاقتصادي للنظام السياسي المصري، ويندرج تحت الفساد الاقتصادي ما يلي: (شاهين، ٢٠١٢: ٢)

١- عدم قدرة النظام السياسي والحكومة المصرية في السيطرة والتحكم بثروات على ثروات البلاد.

٢- إنشاء الفاسدين لشركات وهمية هدفها تهريب الأموال إلى خارج البلاد.

٣- توقف خطط التنمية الشاملة.

٤- زيادة المديونية.

٥- زيادة المساعدات الأجنبية وخاصة مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت أهدافها من وراء المساعدات استغلال الشعب والنظام والحكومة والجيش المصري لصالحها.

**ثانيا : الثورة والمال الوطني العام :** إن مواجهة الفساد هو جزء من العدالة

الانتقالية، ويوصف النظام السياسي المصري نظام (مبارك) فاسد ماليا إذ انه نهب مصر ماليا واقتصاديا بل وساهم ونظامه في ظهور الفساد وانتشاره واستفاد منه، وكان من ضمن الحلول لاسترجاع المال المنهوب هو التصالح مع رموز نظام مبارك.

إذ يستند مؤيدو التصالح مع رموز النظام إلى أن هذه هي أسرع الطرق للحصول على بعض الأموال المنهوبة بدلا من اللجوء إلى عملية قضائية مرهقة وطويلة خصوصا في ظل الأزمة المالية التي تمر بها مصر بعد ٢٠١١ وتتجلى هذه الأزمة في: (البشوي، ٢٠١٤: ١).

أ) الانخفاض الشديد في احتياطي النقد الأجنبي.

ب) زيادة العجز في الموازنة العامة.

ج) بطء معدلات النمو.

وكان مشروع الإخوان هو التصالح كإستراتيجية ومخرج للآزمة الاقتصادية، وأهمية هذا التصالح مع رموز النظام السابق للدفع بعجلة الاقتصاد وإعادة الأموال المهربة، وكان تحالف ما بعد ٣٠ يوليو المعادي للإخوان ، قد أيد هذه الإستراتيجية كضرورة اقتصادية واجتماعية، ولكن هل ذلك حل لازمات مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال المصالحة؟. (البشوي، ٢٠١٤: ١).

تكمن المشكلة في انه بالرغم من دور الجرائم الاقتصادية كترية خصبة تنمو وتترعرع في ظلها فلسفة الانتهاكات البدنية، مع ثبوت وجود علاقة طردية بين انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الفساد والاعتداء على المال الوطني، عادة ما تولي الخطاب الحقوقي (سواء الأهلي أو الحكومي) أهمية خاصة للحقوق وخطاب اشمل واعم للعدالة الانتقالية يشمل الجرائم الاقتصادية وليس فقط الانتهاكات الجسدية المباشرة، وهو ما لم يحدث في مصر، حيث صنف النظام جرائم الفساد المالي والوطني كجريمة اقل وأيسر من قتل المتظاهرين على سبيل المثال بمختلف يسمح بها بالتصالح مقابل دفع مبلغ مالي تحدده السلطات دون ضبط أو مراقبة، ومن المهم التركيز

على أن هذا التفاوت في حالة مصر يحدث على المستوى الخطابي فقط، حيث لم يعاقب في أغلب الحالات مرتكبي حقوق الإنسان بمخنل أشكالها. (علام، ٢٠١٤: ٢).

وفي سياق الاعتداء على المال الوطني والفساد المالي، تقضي أغلب أحكام الإدانة في قضايا الاعتداء على المال العام الوطني وقضايا الفساد المالي برفع قيمة الضرر أو رد الشيء بالإضافة إلى تغريم الشخصية السياسية المدانة داخليا ووجود قرارات بتجميد أموالهم في الكثير من الحالات، إن لم يكن أغلب الحالات. (علام، ٢٠١٤: ٢).

وكانت الجمعية الوطنية للتغيير وحركة كفاية المصرية قد تقدمت للنائب العام المستشار هشام بركات ببلاغ ضد رئيس النظام المصري قبل ثورة ٢٥ يناير (حسني مبارك) وبعض رموز نظامه، حول جرائم تشكل في مجملها جريمة الخيانة العظمى بتخريب وتدمير الاقتصاد المصري، ونهب وتبديد شركات وأراضي وثروات الوطن، ارتكازا على نص المادة (٣٠) من دستور ١٩٧١ الذي كان معمولا به إبان عهده، والتي نصت على أن الملكية العامة ملكية الشعب، خاصة القطاع العام، وكذا المادة (٨٥) من ذات الدستور والخاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية عما يرتكبه من خيانات وما تلا هذا الدستور من تعديلات دستورية آخرها دستور عام ٢٠١٤. (سلامة، ٢٠١٤: ١).

وكان بعض رموز النظام المصري السابق، ورئيس النظام (مبارك)، قد اتهم من قبل الشعب المصري بالإهدار الجسيم للمال العام، وتجريف أصول الاقتصاد المصري من جانب المعروض ضده وحكوماته المتعاقبة. (سلامة، ٢٠١٤: ١).

## الخاتمة

إن أحداث الثورة المصرية بدأت بتظاهرات سلمية يوم ٢٥ يناير كانون الثاني / يناير شارك فيه آلاف المحتجين في القاهرة، وعدد من المحافظات، استجابة لدعوات شعبية وشبابية، اعتمدت الدعوات أساسا على المبتكرات العلمية والتقنيات الحديثة، التي كانت من أهم الدلالات الحضارية للثورة المصرية، فالثورة كانت ضد نظام مستبد تابع للخارج، ولم تكن " المصلحة والسيادة المصرية" في ظله إلا ما يراه رأس هذا النظام، وعلى النحو الذي يخدم أجندته الخاصة ويخدم علاقات التبعية الضامنة لاستمراره وحمايته.

ومن جهة أخرى، فقد كانت الثورة المصرية في يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير مفاجأة للنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وهو النظام الذي راهن على عدم اندلاعها أو الاندلاع غيرها من الثورات، ومن الدلالات الحضارية للثورة وعبقريتها أيضا أنها ثورة اعتمدت في اندلاعها، وانتشارها، وخط سيرها، وأهدافها، وتواصلها على وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة فهي ثورة (الفيسبوك) أو وسائل الاتصال الحديثة، وقد أطلق على ثورة ٢٥ يناير عدة تسميات منها : ثورة الربيع العربي، ثورة الفراعنة، ثورة الفيسبوك، ثورة الكرامة ... الخ، وقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا رياديا في هذه الثورة، إذ أن أبطالها هم أناس عاديون من جيل الشباب، المحرمون من ابسط الحقوق المدنية، في الحرية، والعمل، وإبداء الرأي والتجمهر والتظاهر، هذا الجيل من الشباب المصري والعربي اختار أن يقف بوجه الحكام ويطالبهم بحقوقه المشروعة، حاملا سلاح العلم والمعرفة والرأي الجريء، فتحول هؤلاء الشباب إلى إعلاميين وفنيين ومجاهدين وصحفيين ومراسلين وكتاب وشعراء وفنانين تشكيليين وممثلين في لحظة من الزمن وقد لا يكون الغالبية العظمى منهم يعرف شيئا مثل هذه الأحداث عن ماهية شبكات التواصل الاجتماعية ودورها في بث روح التحدي لديهم.

إن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة تفاعلية من قبل المتظاهرين أدت إلى نشر وتبادل الأخبار والمعلومات الهامة، وتحديد مواعيد وأماكن التظاهرات الجماهيرية التي ينوون الانطلاق منها، إلى أماكن ذات تأثير رمزي على جميع المواطنين كالمساحات والميادين العامة، كما أوصلوا أبناء تلك التحركات الجماهيرية إلى كافة أنحاء العالم، عبر شبكات التواصل الاجتماعية والهواتف النقالة والفضائيات التلفزيونية، مستعملين كلمات جديدة أضيفت إلى قواميس الاتصالات والعمل الصحفي مثل (عاجل، عاجل جدا، ومؤكد)، بالإضافة إلى استخدام المدونات الإلكترونية وغيرها.



وفي ولاية حسني مبارك الذي حكم ثلاثين عاما (١٩٨١-٢٠١١)، تطورت حالة الإحباط والتدهور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والسيادي، أقصت قوى الإسلام السياسي والقوى المدنية وهمشت الحريات والسيادة والديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى ثورة ٢٥ يناير التي أنتجت تحالفا ثوريا عريضا ضم جماعة الإخوان المسلمين الذين بدوا جاهزين للعب دور رئيس في مصر ما بعد الثورة.

دخلت في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مرحلة انتقالية اشرف عليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تميزت بالاضطراب على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي، حيث شهدت بوادر انقسام سياسي بين شركاء الثورة إلى مربعين أساسيين : أولهما : ضم معظم حركات الإسلام السياسي.

ثانيهما: ضم القوى العلمانية واليسارية والليبرالية.

كما شهدت هذه المرحلة أربعة استحقاقات انتخابية أفضت إلى تصدر حركات الإسلام السياسي للمشهد ونجاح مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات الرئاسة في حزيران / يونيو ٢٠١٢.

غير أن ولاية مرسي ولمدة عام قد شهد استقطاب سياسي حاد شكلت مؤسسات الدولة، ومنها المؤسسة العسكرية والامنية والقضاء والإعلام طرفا في ذلك الاستقطاب، وذلك من خلال تحالف القوى الليبرالية واليسارية والقومية ضده لتحقيق مكاسب سياسية من خلال تسوية خلافاتها مع مؤسسة الرئاسة.

وفي المقابل بدا لافتا أن إدارة الرئيس مرسي لم تعبأ كثيرا بالانتقادات الموجهة إليها، فضلا عن عدم قدرتها، ولأسباب مختلفة، على تفعيل أجهزة الدولة لتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية للمواطنين الذين كانت تطلعاتهم في أعلى مستوياتها بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وفي ظل هذه الأجواء شهدت مصر في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣ تظاهرات، تفاوتت التقارير بشأن حجمها، كان مطلبها الأساسي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تجاوب الرئيس بإعلان " خريطة طريق" لم تلق قبولا لدى القوى التي وقفت خلف تلك المظاهرات، وفي ٣ تموز/ يونيو ٢٠١٣، أعلنت قيادة القوات المسلحة ، بعد اجتماع مع بعض القيادات السياسية والرموز الدينية ، " خريطة طريق المستقبل" تضمنت تعطيل الدستور المستفتى عليه من قبل الشعب المصري، وتعيين رئيس مؤقت للجمهورية بما يفيد عزل الرئيس الدستوري المنتخب.

عمد النظام الجديد منذ ٣ تموز / يوليو إلى نشر قوات الجيش والأمن في العدد من المدن والقرى، كسياسة لافرض سلطاته، ورفض اعتصامي (رابعة العدوية) ، والنهضة) في

القاهرة ، ثم فض مظاهرات ميدان رمسيس في ٢١ آب / أغسطس ، والتي راح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى والمعتقلين.

خلاصة القول ، أن أنموذج الثورة المصرية كان أنموذجا فرديا ويستحق الاحترام بسبب حسه العفوي الذي خاض الصراع والثورة بذكاء وبدهاء، وبسبب توظيف شبكات التواصل الاجتماعي لتكون ملائمة لتحركات الشباب وتبادل الخبرة والتحذيرات من أساليب السلطة ومواجهة القوة العسكرية الغازات السامة، وإن ما أقدم عليه النظام في بداية الثورة من حجب لبعض هذه المواقع مثل الفيسبوك، والتويتر إنما يدل على يأس النظام، إذ جاء مردوها عكسيا عليه، إذ تمكن الشباب المصري الثائر من الاستفادة من الخدمة التي قدمتها (غوغل) في الوصول إلى موقع تويتر من خلال الهواتف.

## الاستنتاجات

- ١- كشفت تداعيات أحداث ثورة ٢٥ يناير عن هشاشة النظام السياسي وتفككه، كما كشفت عن الصراعات الكامنة داخل السلطة السياسية الهشة، وبخاصة بين الأجنحة الأممية والعسكرية والنخبة السياسية، وقد ساعد هذا التفكك، ونجاحه بعد هروب وزارة الداخلية، عليه بلورة مطالب الثورة يوم ٢٩ كانون الثاني / يناير بالمطالبة بإسقاط النظام وليس إصلاحه، وهذا التطور يعتبر منطقيًا، ليس فقط بسبب حالة الترددي داخل النظام السياسي، ولكن بسبب العنف المفرط الذي لقيته الجماهير منذ الثلاثاء ٢٥ / كانون الثاني / يناير ٢٠١١، وقد ساعد تباطؤ رد فعل السلطة على الأحداث إلى بلورة من المطالب التي تتعلق بتصفية النظام ومحاسبتهم والدعوة لبناء نظام سياسي جديد يقوم على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- ٢- استطاع الشباب المصري وباستخدامه لوسائل الاتصال والمعلومات من التمهيد والبدء بإعلان الثورة، ومن المحافظة في الوقت نفسه على السيادة الوطنية لمصر، ويلاحظ أن غالبية هؤلاء الشباب ينتمي إلى جماعية الإخوان المسلمين والحركات اليسارية.
- ٣- كان عامل الإعلام مهم جدا، وقد خرج الإعلام في الثورة المصرية بين أمرين، كان شعارا يرفع في كل الثورات : شعار للتغيير، وشعار للإصلاح، والناس بطبعهم ووفق مصالحهم البسيطة يريدون حالا أفضل مما هو عليه، أعمالهم يريدون الإصلاح، ولكن عندما تأتي بالبعد السياسي والسيادي، يتحول الإصلاح إلى تغيير ، لان القوى السياسية أوعى من الجمهور، والقوى السياسية تدرك أن أي تغيير بسيط في حياتهم المعيشية اليوم قد لا يستمر إذا لم يتبعه تغيير سياسي شامل، فالإعلان كان له الدور في هذا الجانب والقوى السياسية الموجودة استطاعت أيضا أن تستثمر هذا الأمر لتحويل المطالب من مطالب شعبية بسيطة إلى مطالب إصلاحية واسعة يمكن أن تغير النظام السياسي في النهاية.
- ٤- حاولت القوى الدولية من سرقة الثورة، وأحلام الثائرين، وتهميش السيادة الوطنية المصرية لكن محاولاتها باءت بالفشل أمام وعي وإصدار الثائرين من شباب الانترنت، من تحقيق أهدافهم بتغيير النظام الفاسد، واستثمرت الثورة لصالح هؤلاء الشباب .
- ٥- مما لا شك فيه أن تكنولوجيا وسائل الإعلام الحديث، ساهمت في نقل الخبر بل والاقتناع وكسب التأييد، من خلال توثيق الكتروني للتاريخ اليوم المسجل لأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية، لذلك نرى مهمة الإعلام بالشكل الأساسي هو نقل الحقائق

والأخبار والآراء إبان الثورة عن طريق الوسائل الإعلامية، وهذا ما أرست قواعده المحطات الإعلامية المؤيدة للثورة، واستلهمت من روح الحداثة، أدواتها الجديدة واعتمدت عليها كمزود للخبر، ومصدر للمعلومة خاصة في الثورة المصرية. وبناء على ذلك، فانه لولا تكنولوجيا وسائل الاتصال، لما كان الخبر يصل بهذه السرعة والشفافية والمدعم بالبراهين الصوتية والصورية، فكاميرات الهواتف النقالة لعبت دورا كبيرا في تسجيل ونقل أحداث الثورة المصرية، بل والمواجهات أحيانا مثل ( موقعة الجمل)، كما أن خاصية السكايب، ساهمت في ظهور الخبر صوتا وصورة، على الهواء مباشرة.

٦- استمرار بعض المواطنين والثوار في أعمالهم الصحفية، عبر المواقع الالكترونية أثناء وبعد ثورة ٢٥ يناير، والتي كسبت الكثير من المتابعين، بسبب ذيع حيث هؤلاء الصحفيين المواطنين، والذين كان لهم دورهم الفعال في نقل أخبار الثورة.

٧- استطاعت التغطية الإعلامية بسبب ثورة الاتصال والمعلومات من مواقع وانترنت، وشبكات تواصل اجتماعي من قلب مقاييس الإعلام العربي بعد هذه الثورات، وخاصة الثورة المصرية، ضاربة بعرض الحائط كل محاولات، القمع والتعتيم من قبل النظام السياسي، العربي عامة، والمصري خاصة، وبالتالي فان المواطن الأثر في مصر خاصة استطاع من قيادة الثورة على الأرض وعبر الصفحات الالكترونية في نقل مجريات الثورة.

٨- إن من أهم سمات الثورة المصرية حتى الآن هو التوازن، والمحافظة على السيادة الوطنية، وهما أمران مطلوبان لضبط اتجاهي الاستقلال والحرية الناجمين عن الثورة، في وقت ما زالت مصر تعاني اقتصاديا ضعيفا وتبعات جذور النظام القديم وهياكله. استطاعت السيادة الوطنية من المحافظة على نفسها نتيجة حرص الثوار على الاستقلال الوطني الناتج عن الإرادة الثورية القوية.

٩- استطاعت الثورة المصرية ٢٥ يناير من التحرر من نظام التبعية للسلطة الذي شل إرادة الشعب، ذلك النظام الذي أصلا هو تابع للإدارات الأجنبية، والتي تمارس عليه سلطاتها عن طريق وسيط داخلي وهو النظام السياسي وأتباعه، وهو يعاني في الوقت نفسه من شكليين من النهب : نهب القوى الخارجية لثرواته الوطنية، ونهب السلطة التابعة لما تبقى من ثروات، الأمر الذي أدى ببعض الأتباع للنظام السياسي إلى الثراء الفاحش، بعد أن قوض القمع والإرادة والسيادة الشعبية إلى حدود الإلغاء وتميزت الشعوب بإفقار متزايد،

إلا أن الثورة وضعت حدا للتبعية للسلطة، ومحاسبة الفاسدين والمتكسبين على حساب أبناء الوطن.

١٠- لم يغيب المشروع الصهيوني بكافة أبعاده عن الثورات العربية وخاصة ثورة ٢٥ يناير المصرية ٢٠١١، إضافة إلى التهديدات والمنافسات الإقليمية والدولية على خيراته ومقدراته. ويعلم الثوار تمام العلم أن المشروع الصهيوني في المنطقة يهدف إلى أحداث خلل في الحرية، والعدالة، والعيش الكريم للمواطن العربي، وذلك بدعمه للأنظمة العربية الفاسدة واستبعاد الشعوب.

١١- أوضحت الثورات العربية ، وخاصة ثورة ٢٥ يناير المصرية أن الأسباب الكامنة وراء الثورة، والتي ظهرت جليا إبان وبعد الثورة تتمثل فيما يلي :

(أ) إدراك الشعوب العربية وخاصة الشعب المصري المكافح البسيط أن أنظمتها السياسية غير قادرة على التطوير وبعث تنمية شاملة ، لأنها موعلة في الفساد ، وغير قادرة على الخروج من هذه الحالة.

(ب) فشل الأنظمة في إدارة القوى البشرية والموارد المادية، وعدم قناعة الشعوب بانجازاتها.

(ج) تراجع دور المؤسسات الدستورية للدولة، وظهور نظم فردية دكتاتورية بدلا منها.

(د) لجوء الأنظمة إلى استخدام أجهزتها الأمنية لقمع تحركات شعوبها، بدلا من تغيير أساليبها لإحداث تنمية شاملة.

(هـ) عجز الركائز التقليدية، الرشاوي، المناصب، أشكال الفساد المختلفة في استمرار التغطية على الأنظمة المهترئة.

(و) المحاولات الخارجية للنيل من السيادة العربية.

(ز) التطور الإعلامي والاتصالي والمعلوماتي وانتشاره وتغطيته الواسعة أعطى دلالة واضحة للحراك الشعبيين وشجعه على الاستمرار والتوسع.

(ح) عدم ثقة الشعب بالنظام، وعزوفه عن المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية والمحلية، بسبب قوانين الانتخاب البالية ، وممارسات التزوير الواضحة والمكشوفة.

١٢- تشكيل المحتوى الاجتماعي للثورة وهو ما أدى بالسلطة السياسية الى مواجهة مشكلات جديدة في التعامل مع أحداث الخروج على سلطتها، ولدى محاولة السلطة إضعاف التنظيمات الحديثة ( شباب الانترنت)، خاضت طوعا مع المجتمع المصري بكافة فئاته

وشرائحه وذلك عندما أوقفت شبكة الانترنت وشبكات الهواتف النقالة، وقد شكلت هذه السياسة التي تتصف بالجمود بداية السلسلة أخطاء إستراتيجية أضعفت مبادرات السلطة في حل الأزمة السياسية.

## التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي :

(١) على الأنظمة السياسية العربية ومن يدور في ملكها، من عاملين، واعلاميين، وأجهزة أمنية القبول بالأمر الواقع الذي كرس فكرة الاتصال والمعلومات، والتواصل الاجتماعي (فيسبوك ، وتويتر، سكايب، وأن لها دور واضح في إيصال المعلومة للمواطن أينما كان، وأن عهد التعتيم الإعلامي قد ولى إلى غير رجعة، ومحاولة عدم منع الإعلام من التغطية في مناطق الحركات السياسية والشعبية، لان تلك التغطية تضر بالدولة وبديمقراطيتها وسيادتها، والنيل من هيمنتها.

(٢) تخليص الإعلام والمؤسسات الإعلامية العربية الرسمية والخاصة من نظام التبعية، للأجنبي والسلطة ، لان الإعلام التابع يحدث شللا في إدارة الدولة، وقرارها السيادي، ويفضي إلى نهب الموارد الوطنية الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، وإفقار المجتمع ماديا ومعنويا، ومنعه من المطالبة بحقوقه المشروعة، وهذا يحول السلطة إلى سلطة قمعية بامتياز، وتدمير الإرادة والسيادة الوطنية ولذلك لا بد من إعطاء حرية ضمن حدود الإعلام بأنواعه، ولشبكات التواصل الاجتماعي، ولا يعني هذا إلغاء الرقابة من قبل المجتمع على السلطة وأعمالها .

(٣) ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام الحديثة في المجتمع العربي والمصري خاصة، وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحسين شبكة المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بشفافية، وأمانتها بنقل الخبر، والحدث السياسي، وشمولها، وتوقيتها المناسب، بحيث تلبي احتياجات متخذي القرارات السيادية بصورة أكثر فعالية وشفافية.

(٤) العمل على التمييز الدقيق بين مهام الفيسبوك المحدودة، والمنابر الأخرى ، ففيما يتعلق بمهام التنظيم يتعين التمييز بين تأثيرات الشبكات الاجتماعية ونموها وبين مهمة التنسيق والتي يؤخذ عليها غالبا استنتاجات عامة وغير علمية ولا يتم تعريف وتحديد المفاهيم بالضبط،.

(٥) يوصي الباحث مراكز الأبحاث الدراسات في الجامعات والصحف والمجلات ودور النشر بإجراء لمزيد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الثورات العربية من ناحية : أسبابها، مقوماتها ، وسائلها، أهدافها ، نتائجها، دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في إبقاء جذور الثورات، مع دراسة مستفيضة لمضامينها، وعن دور

القنوات الفضائية العربية، والأجنبية في إشعال هذه الثورات التي ليس لها هدف سوى التشويش مع أن بعض القنوات هدامة ليست من منجزاتهم الثورية.

(٦) ضرورة التزام الأحزاب والجماعات الناشطة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بقضية سيادة مصر ومركزاتها كأكبر دولة عربية لها دورها وثقلها في المنطقة، والوقوف على مسافة واحدة من تلك القضية، والتعامل بحصافة ولباقة سياسية، وعدم المزج بقضية السيادة الوطنية والشعبية في السجلات الإعلامية والسياسية، والعمل على استثمار الحالة الوجدانية التي تتمتع بها ثورة ٢٥ يناير لدى الشعب المصري والعربي، لتصبح قوة ضاغطة على الحكام تبني مواقف سياسية أكثر صرامة تجاه أعداء الأمة، والدفع بشعوب الربيع العربي وإشراكها في معركة التحرر الوطني، من خلال تبني إستراتيجية قومية لمحاصرة إسرائيل وعزلها عبر حملات مقاطعة وملاحقتها في أروقة القضاء الدولي.

(٧) توصي الدراسة كليات العلوم السياسية والإعلام في العالم العربي بضرورة تدريس مساقات تتعلق بالثورة التكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية ودورها في الغزو الفكري والعولمة، تضمن هذه المساقات أهداف للتوعية الفكرية وتحتوي على ما يلي :

أ) إحياء الحس القومي العربي، وتشكيل وجدان جمعي للشعوب العربية، نحو راية الحرية والكرامة، وأن الشعب مصدر السلطات.

ب) الاعتزاز بالتاريخ والعقيدة بعيدا عن التعصب ، لتصبح كلمة عربي مصدر اعتزاز.

ج) تجاوز الآليات التقليدية للثورة، فالشعب هو الزعيم.

د) انهيار ثقافة الخوف من السلطة، وديكتاتورية الأنظمة تتحطم على فضاءات الحرية.

هـ) الثبات ودور القيادة برؤية جديدة.

و) ثورة الاتصال، وسلطة الإعلام تفرض شراكة الشعوب، ونقل الحدث ينقل الجميع إلى جو الإصلاح والتغيير، ودور الإعلام بتجريد الأنظمة من أدواتها وفضح ارتكابهم للجرائم.

ز) قوانين حقوق الإنسان والرقابة الدولية، وضمانات حرية التغيير السلمي، كلها وضعت الأنظمة في وضع الخائق من المحاسبة والمساءلة والتجريم الدولي.

ح) انتهاء دور الحاكم المطلق والسلطة المطلقة وفسادها، والانتقال العربي من مفهوم السلطة إلى مفهوم الدولة.



- ط) مرحلة بناء الدولة الدستورية وترسيخ مبدأ العقد الاجتماعي بما نلاحظ من جمعيات تأسيسية لصياغة الدساتير بالاستفتاء الشعبي، وهو من أعظم المبادئ لنشأة الدولة الديمقراطية الحديثة.
- ي) بروز دور المجتمع المدني بكافة مكوناته وتوحيده نحو الأهداف والغايات، مما يؤكد أن الدولة العربية القادمة هي دولة المجتمع المدني والمواطنة.
- ك) انطلاق روح جديدة من الإبداع الفكري والثقافي للأمة.
- ل) انبثاق تنظيمات سياسية وحزبية ومؤسسات مجتمع مدني جديدة.

## المراجع

### الكتب:

- ١) إبراهيم ، حسنين توفيق، (١٩٩٩)، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط١.
- ٢) ابو اصبع، صالح ( ٢٠٠٩)، تكنولوجيا الاتصال وفاق المستقبل في الوطن العربي، حوار مفتوح بتاريخ ٢٧، نيسان، ٢٠٠٩، من كتاب العالم العربي ومعضلاته والاصلاح المنشور ، مطبعة السفير، وزارة الثقافة، عمان، ط١.
- ٣) أبو صبح، صالح خليل، (٢٠٠٥)، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- ٤) ابو عرجة، تيسير (٢٠١٢) ، الشباب وعالم جديد، مطبعة السفير وزارة الثقافة، عمان، ط١.
- ٥) احمد، شاكرا (١٩٩٠) إدارة المنظمات التعليمية، درا المعارف، القاهرة، ط١.
- ٦) اخوار شيدة، عوض وياسر طالب الخزاعلة، (٢٠١٤)، حقوق الإنسان في الفكر الهاشمي، دار الخليج، عمان، ط١.
- ٧) أمين جلال، (٢٠٠٩)، مصر والمصريون في عهد مبارك، دار ميريت، القاهرة.
- ٨) البداينة، ذياب (٢٠١٠) الامن الوطني في عصر العولمة، مطبعة السفير، وزارة الثقافة، عمان، ص٥٢.
- ٩) البشري، محمد الأمين (٢٠١٣)، الأمن العربي المقومات والمعوقات، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- ١٠) البكري، سونيا(١٩٩٥)، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر التوزيع، القاهرة، ط١.
- ١١) بلقزيز، عبد الإله، (٢٠١٢)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، م.د. ، ١٤٠، بيروت، كانون أول، ط١.

- ١٢) تشومسكي، نعموم (٢٠٠٣)، **السيطرة عن الإعلام (الانجازات الهائلة للبروباغندا)**، ترجمة اميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١.
- ١٣) جريشة، علي (١٩٩٠)، **الاتجاهات الفكرية المعاصرة**، دار الوفاء، المنصورة، ط٣.
- ١٤) جلال، محمد نعمان (٢٠١٢)، **نظرة إستراتيجية على البعد الخارجي لثورة ٢٥ يناير**، مركز أبحاث للدراسات والبحوث والإعلام، المنامة، البحرين.
- ١٥) الجمال، راسم وآخرون، (١٩٨٩)، **مقدمة في وسائل الاتصال**، مكتبة مصباح، جدة، السعودية.
- ١٦) الجولاني، عطف وآخرون، (٢٠١٢)، **خارطة القوى السياسية والحزبية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.
- ١٧) جويلي، احمد، (٢٠٠٥٩)، **الاقتصاد العربي، شؤون وشجون محاضرات**، ٢٦ كانون أول (ديسمبر) ٩ من كتاب متطلبات الإصلاح الحاكم العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١.
- ١٨) حتاملة، محمد عبده طالب (٢٠١٢)، **ثورة العرب (الربيع العربي)**، دن، عمان.
- ١٩) الحديد، موسى (٢٠١٢)، **ظاهرة الثورات العربية الشعبية والدوافع والمحددات**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.
- ٢٠) الحسنية، سليم (١٩٩٨)، **نظم المعلومات الإدارية**، مؤسسة الوراق، عمان، ط١.
- ٢١) الخالدي، حازم، ٢٠١٢، **الفضائيات العربية وقضايا المصيرية**، مطبعة السفير وزارة الثقافة، عمان، ط١، ص٤٧-٤٨.
- ٢٢) الخالدي، حازم (٢٠١٢)، **الفضائيات العربية وقضايا المصيرية**، مطبعة المسيرة، وزارة الثقافة، عمان.
- ٢٣) الخضور، علي سلامة وآخرون، (٢٠٠٨)، **التربية الوطنية**، دار كنوز المعرفة، عمان، ط١.
- ٢٤) درويش، إبراهيم، (١٩٧٥)، **علم السياسة**، دار النهضة، القاهرة، ط١.
- ٢٥) دونان، غي (١٩٨٦)، **الدعاية والدعاية السياسية**، ترجمة د. والف رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص١٣.

- ٢٦) الراكركي، سعيد (١٩٩١)، مقترب في دراسة العلاقات الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط١.
- ٢٧) الرمضاني، مازن، إسماعيل (١٩٩١)، السياسية الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد.
- ٢٨) روسنبرغ، ريتشارد (٢٠٠٠)، التأثير الاجتماعي للحاسبات، ترجمة: سرور علي سرور، دار المريخ، الرياض.
- ٢٩) زين الدين صلاح (٢٠٠٠) تكنولوجيا المعلومات والتنمية الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، كوالالمبورن جاكرتا، ط١.
- ٣٠) سرحال، احمد (١٩٨٠)، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الباحث للطباعة والنشر، بيروت، ط١.
- ٣١) سيلرز، مورتمر (٢٠٠١)، النظام العالمي الجديد ( حدوث السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصائد الشعوب، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الفارس، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١.
- ٣٢) الشريف نبيل (٢٠٠٧)، محاضرة بعنوان واقعنا الاعلامي وثورة الاتصالات الحديثة، ضمن كتاب : العالم العربي ومعضلاته والاصلاح المنشود، مراجعة فيصل راج، مطبعة السفير، وزارة الثقافة ، عمان.
- ٣٣) شهيب، نجم (٢٠٠٤)، المدخل إلى السينما والراديو والتلفزيون، المعتر للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- ٣٤) شورة، البشير، (٢٠٠٥)، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربي، منظمة اليونسكو، الأمم المتحدة.
- ٣٥) طالب، محمد سعيد، (١٩٩٩)، الدول الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشروق، عمان، ط١.
- ٣٦) عبد الجابر، تيسر (٢٠٠٦)، متطلبات الإصلاح الاقتصادي محاضرة ، ٢٣ أيار مايو، من كتاب متطلبات الإصلاح في العالم العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ط١.

- ٣٧) عبد الكريم، إبراهيم ، وآخرون، (٢٠١١)، تقدير موقف الثورات العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، ط١.
- ٣٨) عبد الكريم، إبراهيم، وآخرون، (٢٠١٢)، تقدير موقف الثورات العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.
- ٣٩) عبيدات ، ذوقان (٢٠٠٠) شبابنا اين نحن من العولمة؟ مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي ، عمان، ط١.
- ٤٠) علوان، عبد الكريم، (١٩٩٧)، الوسيط في القانون الدستوري، الكتاب الأول المبادئ العامة، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- ٤١) علوش، إبراهيم وآخرون، (٢٠١١)، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي (الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.
- ٤٢) عيسري، عبد الرحمن ابراهيم (١٩٨٧)، البث المباشر، التحديث الجديد، الرياض، د.ط.
- ٤٣) غنيمات، مصطفى عبد القادر (٢٠١٢)، الحضارة والفكر العالمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- ٤٤) الغنيمي، رياض (١٩٩٨)، تكنولوجيا المعلومات والاتكترونيات الدقيقة، مبادرة للتقدم، استيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ومؤسسة فريدشيب الالمانية، القاهرة.
- ٤٥) قرني، بهجت (٢٠١٢)، الربيع العربي في مصر وما بعدها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٤٦) اللبان، شريف درويش (٢٠١٤)، الانتخابات في عصر الانترنت، الدعاية السياسية في الانتخابات الرئاسية، المركز العربي للبحوث والدراسات القاهرة.
- ٤٧) لبيب، طاهر، (٢٠١٢)، مقدمة كتاب الربيع العربي إلى أين؟ ، مطبعة السفير، وزارة الثقافة ، عمان، ط١.
- ٤٨) لوبون، غوستاف (٢٠١٢)، الآراء والمعتقدات ، ترجمة عادل زعيتير، دار العالم العربي، القاهرة، ص١١٥-١١٦.

- ٤٩) لييمان، ولتر (١٩٩٩)، **الصحف اليومية**، من كتاب سلطة وسائط السلام في السياسة، ترجمة اسعد ابو لبة، دار البشير، عمان، ط١.
- ٥٠) ماكمار، روبرت، ١٩٧٠، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، الهيئة العامة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط١.
- ٥١) المشاقبة، عاهد مسلم (٢٠٠٣)، **الابعاد السياسية للتدفق الاعلامي بين الشمال والجنوب**، مطبعة الروزنا، اربد، ط١.
- ٥٢) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، (١٩٧٢)، **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ج١، ط٣.
- ٥٣) مقصود، كلونيس (٢٠٠٥) **الوطن العربي والتحديات الراهنة من كتاب متطلبات الإصلاح في العالم العربي**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.
- ٥٤) مقلد، إسماعيل (١٩٧٩)، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١.
- ٥٥) ناصر، محمد جودت، (١٩٩٨)، **الدعاية والإعلان والعلاقات العامة**، دار مجدولاي للنشر، عمان، ط١.
- ٥٦) نجيب محمود زكي، (٢٠٠٩)، **تجديد الفكر العربي**، مطبعة السفير، وزارة الثقافة، عمان.
- ٥٧) نصر، محمد عبد المعز، (١٩٧٣)، **في النظريات والنظم السياسية**، دار النهضة العربية، بيروت ط١.
- ٥٨) الهادي، محمد محمد (١٩٩٣)، **التطورات الحديثة لنظم الكمبيوتر**، دار الشرق القاهرة، ط١.
- ٥٩) هلال، علي الدين (٢٠٠٧)، **تحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، من كتاب العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود، مطبعة السفير، وزارة الثقافة، عمان.

٦٠ هياجنة، عدنان وآخرون (٢٠١٢)، الموقف الاستراتيجي الأمريكي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط٢.

## رسائل جامعية :

- ١) أبو دوح، خالد (٢٠٠٤)، التحولات العالمية الجديدة، والديمقراطية في المجتمع العربي دراسة لرؤى عينة من مثقفي المجتمع المصري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة سوهاج، القاهرة .
- ٢) ابو شاويش، كمال (٢٠١٣)، ثورة ٢٥ يناير، أسبابها، تداعياتها، انعكاساتها من القضية الفلسطينية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
- ٣) الحاج محمد، عمران عبد السلام محمد (٢٠٠١)، مجلس الأمن وحق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان ، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، اكدال ، الرباط ،
- ٤) ريان، محمد سيد (٢٠١٣)، التسويق السياسي على الوسائط الالكترونية، رسالة دكتوراه منشورة عبر الانترنت، مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام، القاهرة.
- ٥) زكي، سماح رضا (٢٠٠١)، دور وكالات الأنباء والشبكات العالمية المصورة في بناء اجندة الإعلام المصرية بالنسبة للاخبار والقضايا الخارجية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإعلام جامعة القاهرة، القاهرة.
- ٦) عبد المغيث ، شرف (١٩٩٣)، دور الإعلام في تكوين الصورة الذهنية لدى الشباب المصري عن العالم الثالث، (دراسة تحليلية ميدانية)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- ٧) علي انفال عصام، (٢٠١١)، العولمة وسيادة الدولة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بغداد ، بغداد، العراق.
- ٨) غيث، محمد عاطف، (١٩٩١)، قاموس علم الاجتماع، ار المعرفة الجامعة، الاسكندرية.
- ٩) قتلوني، مصعب حسان الدين الصفي (٢٠١٣)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التغيير السياسي (مصر نموذجيا)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- ١٠) قدورة، لعمارة وآخرون (٢٠١٤)، ملتقى اثر تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة على وظائف الدولة القومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ١٨ آذار مارس ٢٠١٤، أوراق الملتقى .
- ١١) يحيى ، قتيبة، (٢٠١٣)، تغطية فضائية (الحررة)، و(روسيا) اليوم للحرراك، الشعبي من وجهة نظر طلبة جامعة الموصل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

### الدوريات والصحف:

- ١) ابو دوح، خالد كاظم (٢٠١١)ن ثورة ٢٥ يناير في بر مصر) محاولة للفهم السيسولوجي، مجلة المستقبل العربي ، بيروت،السنة٣٤، العدد٣٧٨.
- ٢) الإعلام الدولي والسياسة الخارجية، صحيفة الوسط، العدد٣٩٧، ٣٠ حزيران، المنامة، مملكة البحرين.
- ٣) تسليوس، الغارودي فاسكو(٢٠١١)، سأنصح للاتحاد الأوروبي أن يتجاوز الفكرة التقليدية التي تخشى التغيير بسبب الخوف من الإسلام السياسي في مصر، صحيفة الشروق، الجزائر، ٩/حزيران.
- ٤) جاد ، عماد ، (٢٠٠٩)، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، السنة٣٦، العدد١٣٩.
- ٥) حسيب، خير الدين(٢٠١٢)، الربيع العربي نحو الية تحليلية لاسباب النجاح والفشل ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة٣٤، العدد٣٩٨.
- ٦) حنيتان، محمد ٢٠١١، نعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على الشارع السعودي، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٣٤ العدد ٣٩٠ آب أغسطس، ٢٠١١، بيروت، ص١٢٣-١٢٤.
- ٧) رجب، إيمان احمد ( ٢٠١٠)الاحتجاجات الشعبية الجديدة في مصر، محاولة للفهم، مجلة أحوال مصرية،مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، العدد٣٦٦.
- ٨) زرنوقة ، صلاح سالم، (٢٠٠٠)، السياسة العربية لمصر، ( نقد واستشراف) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة ٣٦، العدد ١٣٩.



- ٩) زين الدين، صلاح (٢٠٠٤) ، الابعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الالكترونية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٥ .
- ١٠) سيدي، محمد عبد الله (١٩٩٠)، كيف نتعامل مع البث التلفزيوني المباشر، مجلة الامن والحياة، الرياض ، العدد ٩٦ .
- ١١) شلبي ، كرم (١٩٨٨)، البث التلفزيوني المباشر بالاقمار الصناعية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العدد الخامس .
- ١٢) الشويري، يوسف (٢٠١١)، التحويلات العربية ، ومفاجأة الثورة ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة ٣٤، العدد ٣٨٩ .
- ١٣) الصرايرة، محمد نجيب (١٩٩٠)، الهيمنة الاتصالية، المفهوم والمظاهرة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد، ١٨، العدد الثاني .
- ١٤) عبد الله، عبد الخالق، (٢٠١١)، الربيع العربي وجهة نظر من موقع الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩١ أيلول سبتمبر ، بيروت، ص ١١٧ .
- ١٥) العلمي، محمد بيلي (٢٠١١)، التداعيات الإقليمية للثورة المصرية، مجلة الدبلوماسية المصري، القاهرة، السنة ١٨، العدد ٨٧ .
- ١٦) عمر ، خيرى (٢٠١٤)، التوجيهات السياسية حول الدولة المدنية بعد ثورة يناير ٢٠١١ المصرية (مراجعة تحليلية نقدية)، مجلة دراسات شرق اوسطية، عمان، السنة ١٧، العدد ٦٦ .
- ١٧) عيسى، محمد عبد الشفيق (٢٠١١) فروض نظرية محك الخبرة الثورية الاخيرة في تونس ومصر، مجلة المستقبل .
- ١٨) فودة، ايمان ، (٢٠٠٤)، فرص وتحديات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من اجل التنمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٥ .
- ١٩) القليني، سوزان (١٩٩٢)، الاختراق الاعلامي الاجنبي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٧١ .
- ٢٠) مجلة دراسات شرق أوسطية ، عمان، ١٧، العدد ٦٦ ، شتاء ٢٠١٤ .

- ٢١) محمود، قاصد واخرون(٢٠١٤، الازمة المصرية إلى أين؟، مجلة دراسات شرق اوسطية، السنة١٧، العدد٦٦.المديني، توفيق( ٢٠١١)، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٦.
- ٢٢) المديني، توفيق(٢٠١٢)، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، ملحة المستقبل العربي بيروت، العدد٣٨٦، نيسان /ابريل.
- ٢٣) مرسي، اروا (٢٠٠٤)، دور التجارة الالكترونية في تحقيق التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٥، المجلد٣٩، كانون اول (يناير)، القاهرة.
- ٢٤) مصطفى، عيد مصطفى(٢٠٠٠)، منظمة التجارة العالمية (الجات)وقضية البيئة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد ٤٢ .
- ٢٥) وديع، محمد وقاسم عباس(١٩٩٨)، نظم المعلومات سوق العمل في اطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، المكتب التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي، العدد٣٥، ط١.

## دراسات وأبحاث

- ١) أبو جابر، إبراهيم وآخرون، (٢٠١١)، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي،- مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان ، ط١.
- ٢) الانباري، حسن وآخرون(٢٠١٢)، خارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان .
- ٣) بركات، حلیم( ٢٠٠٠)، المجتمع العربي في القرن العشرين (بحث في تغير الأصول والعلاقات ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- ٤) بشارة، عزمي(٢٠١٢)، الثورة التونسية المجيدة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط١.
- ٥) الخطيب ، عمر عودة (١٩٩٠)، ورقة عمل لندوة ثقافتنا والاعلامي ، ندوات ومحاضرات المهرجان الوطني للتراث والثقافة الخامسة، الرياض ، ١٤١٠هـ، ص١٣٤.

٦) علوش، وآخرون، (٢٠١١)، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.

٧) لخضر، الحاج (٢٠٠٨)، السيادة، قسم العلوم والسياسة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

٨) المشاقبة، عاهد مسلم (٢٠٠٣)، الأبعاد السياسية للتدفق الاعلامي بين الشمال والجنوب، مطبعة الروزنا، اربد، ط١.

٩) غرابية، مازن، (١٩٩٨)، ورقة بحث بعنوان " الدور في السياسة الخارجية في إطار تحليل مقترح"، تحرير: أمين المشاقبة وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان، ٢٨-٢٩، نيسان / ابريل ١٩٩٨م.

## قوانين:

١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ٢١٧، تاريخ ١٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨.

## مواقع انترنت :

١) إبراهيم، خليل إبراهيم (٢٠٠٣)، وسائل الإعلام الدولي من موقع: [www.palmoon.net121topic-2680-181-html/23/6/2013/17:00](http://www.palmoon.net121topic-2680-181-html/23/6/2013/17:00)

٢) أبو رحمة، محمد (٢٠١٤)، العلاقات الدولية المعاصرة، من موقع: [grab.google.com/31/5/2014/6:00](http://grab.google.com/31/5/2014/6:00)

٣) الاستفتاء على الدستور المصري تأكيد على شرعيته الإطاحة بمرسي، صحيفة الاندبندنت ٢٣/أيار/ مايو/ ٢٠١٤، من موقع: [moheet.com/23/5/2014/13:30](http://moheet.com/23/5/2014/13:30)

٤) الاسرج، حسين عبد المطلب، (٢٠١٢)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير، من موقع: [www.cipe-arabia.org/index.php/theme/15/7/2014/10:00](http://www.cipe-arabia.org/index.php/theme/15/7/2014/10:00)

٥) الامم المتحدة (١٩٩٨-١٩٩٩) تقرير التنمية في العالم المعرفة طريق التنمية، البنك الدولي مركز الازهرام والترجمة والنشر، ومؤسسة الازهرام، القاهرة، الفصل العاشر، ص ١٤٤-١٤٦ من موقع: UN.gov.jo /15/5/2014/11: 30.

٦) الازهرام، ديجتل (٢٠١٤)، حرية التعبير في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات، موقع: digital.ahram.org.ed/articales/29/5/2014/15:36

٧) البشري طارق، (٢٠١٣)، دستور لجنة الخمسين، صحيفة الدستور، ١٨/كانون أول ديسمبر من موقع: www.echoroukonhin.com/18/12/2013/15:05

٨) البشري، طارق (٢٠١٣)، الإطاحة بمرسي انقلاب عسكري على دستور ديمقراطي، ٢٠١٣/٧/٥، صحيفة الشروق من موقع: www.echoroukonhin.com/170426/hml/15/5/2013/19:05

٩) البشوي، محمد (٢٠١٤)، مواجهة الفساد جزء من العدالة الانتقالية، ١٣ آذار مارس ٢٠١٤ من موقع: www.madamaers.com/content/31/3/2014/14:26

١٠) البلاد نيوز الالكترونية ٢٠١٣، مرشحو الفضائيات، ٩ كانون الثاني يناير، ٢٠١٣، عمان، من موقع: www.albaladnews.net/more-65044-7/19/7/2014/12:30.

١١) البهالي، حمة المهدي (٢٠١١)، الدعاية و سائلها وأساليبها وأهدافها، مجلة الابتسامة من موقع: www.ibtesama.com/19/7/2014/11:05.

١٢) بيان جبهة الإنقاذ الوطني المصرية ٢٠١٣: انظر

موقع: www.almazryalycoum.com/new tug/2013

١٣) تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على انماط الاتصال (٢٠١٣)، ٣١/ آب (اغسطس) ٢٠١٢.

١٤) الدستور المصري (٢٠١٣) انظر موقع: ar.wikipedia.com

١٥) الجاف، أميرة عبد الله، ٢٠١٤، دراسة نظرية في مفهوم الإعلام السياسي من موقع: Kwanakurd.com/19/7/2014/13:30

١٦) الجراوي، جمال محمد عبد المغني غالب (٢٠١٤)، تعريف الاتصال وما هي مكونات العملية الاتصالية؟ انظر موقع:

www.bayt.comlarlspedlties/9/11/7/2014/13:15

١٧) جريس، جدي (٢٠١٤) مصر تؤسس لحكم مدني ديمقراطي المعركة على مصر والعرب في مواجهة تجار الدين ٢٠١٤/١/١ من موقع :  
jirsonet/6/1/2104/13:50

١٨) الجيثي، احمد (٢٠١٢)، متغيرات الحرية السياسية والحرية الاقتصادية،  
صحفية ٢٦ سمسير، ٢٠١٢/٢/٩، من موقع :  
www.sahafah.net/show607189.html/15/7/2014/16:45

١٩) حسن، دهام، (٢٠٠٩)، مقومات السيادة الوطنية، الحوار المتمدن،  
١٥/حزيران، يونيو من موقع :  
www.ahewar.orgldebat/shaw/art/15/6/2005/23:15

٢٠) الحفيف، هديل، (٢٠٠٨)، الإعلام الدولي من موقع:  
.alamaal.blogspot.com/./blog-post.html/22/6/2014/17: 30

٢١) حمادة، بسيوني (٢٠٠٩)، مفهوم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات  
٢٠٠٩/١٢/١٨ من موقع :

٢٢) خشالة، ٢٩/٧/٢٠١١، من موقع : ar.wikipedia.com-2014

٢٣) الدستور المصري، صحفية اليوم السابع، ٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، القاهرة  
، من موقع : www.youm7.com/25/4/2013/12:10

٢٤) الدستور المصري، مجلس الشعب، القاهرة ٢٠١٣، من موقع :  
dostour.eg.basic-coponents/2013.

٢٥) دعوش، احمد (٢٠١٤)، أساليب الدعاية المعاصرة (الغاية تبرر الوسيلة) من  
موقع : www.saaaid.net/arabic/126-html/17/7/2014/15:15

٢٦) رسالة الإخوان المسلمين حول أحداث ميداني رابعة والنهضة، ٢٠١٣، انظر  
موقع:

www.ikhwanonline.com/artcle.aspxartid=181858andsecid212

٢٧) سلامة، سمر، (٢٠١٤)، نص مذكرة الجمعية الوطنية، لتفسير وحركة كفاية  
١٣/أب/أغسطس/٢٠١٤، من موقع : www.youm7.com/13/8/2014/13:34

٢٨) السن، عادل عبد العزيز، (٢٠١٢)، الديمقراطية وحرية التعبير في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ، مجلة إدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية من موقع : [www.arado.org.eg/homepage/newsDetail/15/7/2014/15:05](http://www.arado.org.eg/homepage/newsDetail/15/7/2014/15:05).

٢٩) سويدان، خالد، ٢٠٠٩، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العلاقات الدولية، ١٦ كانون الثاني ديسمبر من موقع : [Kenanonline.com/./100487/30/5/2014/15:00](http://Kenanonline.com/./100487/30/5/2014/15:00)

٣٠) شاکر ،جون منير، خصائص وابعاد مجتمع المعلومات من موقع: Kenanaon [line.com/186/2014/14:10](http://line.com/186/2014/14:10).

٣١) شاکر، جون منير(٢٠٠٩) ، خصائص وابعاد ومجتمع المعلومات من موقع: [Kenanaon line.com/186/2014/14:00](http://Kenanaon line.com/186/2014/14:00)

٣٢) شاهين، ربيع (٢٠١٢)، مساعدات المصالح الأمريكية، الأهرام الاقتصادي [www.ahram.com/12/2/2012/13:30](http://www.ahram.com/12/2/2012/13:30) : من موقع : ٢٠١٢/٢/١٢

٣٣) شمس، شعبان(١٩٩٤)، ضرورة الإعلام التربوي في ظل المتغيرات الاتصالية الحديثة، دراسة ميدانية على عينة من اعضاء هيئة التدريس في مخططات الإعلام والدعوة والتربية، الرياض ، ص٣٠-٣٢ من موقع : [Sh.rewayat2.com/17/5/2014/11:05](http://Sh.rewayat2.com/17/5/2014/11:05).

٣٤) صافيناز، محمد احمد ٢٠١٠، حرية التعبير في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات، مجلة أحوال مصيرية، القاهرة، تشرين أول أكتوبر، ٢٠١٠، من موقع : [digital.ahram.org.ed/articales/29/5/2014/15:30](http://digital.ahram.org.ed/articales/29/5/2014/15:30)

٣٥) صحيفة اليوم السابع،(٢٠١٣)، هل الربيع العربي صناعة إعلامية، ١٣ تشرين أول أكتوبر، ٢٠١٣، من موقع : [www.yom7.com/News.asp%37NewsID/%30/19/3/2014/14:30](http://www.yom7.com/News.asp%37NewsID/%30/19/3/2014/14:30)

٣٦) علام، علي (٢٠١٤)، أزمة الاقتصاد المصري ب( ٢٥ /يناير) سياسة موروثية من عهد مبارك، صحيفة السفير، ٢٧/١/٢٠١٤، من موقع : [www.assativ.com/relatedarticle/2/1/2104/14:32](http://www.assativ.com/relatedarticle/2/1/2104/14:32)

٣٧) علي، احمد حسن (٢٠١٢)، القنوات الفضائية العربية من موقع: [www.aljazeera.net/hamelprin/24/6/2014/15:00](http://www.aljazeera.net/hamelprin/24/6/2014/15:00)

٣٨) الغزالي وآخرون (٢٠١١)، مصر والثورة ٢٥ يناير، من موقع :  
alhayat.com-opinion-writerhs-2011

٣٩) قناة الجزيرة (٢٠١٤)، تأثير ثورة المعلومات في المجتمع، مركز الدراسات،  
قناة الجزيرة، الدوحة، قطر من موقع :  
www.aljazeera.com/16/7/2014/13:05

٤٠) قيراط ، محمد، (٢٠٠٩)، دور الإعلام في بناء الدولة والمجتمع، قناة الديار  
١٧/شباط/ (فبراير)، من موقع : - www.aldiyarsat.net/2009-02-  
17.html/17/7/2014/11:05.

٤١) كاظم ، مصطفى (٢٠٠٧)، ثورة المعلومات والاتصالات أعادت صياغة  
عالمنا، قناة BBC الإخبارية ، لندن، ٣١/كانون الثاني يناير، من موقع :  
new.bbc.co.uk/16/7/2014/14:15

٤٢) مدهش، فيصل (٢٠١٤)، ماذا تعني السيادة الوطنية للدولة ؟ صحيفة الحقيقة ،  
صنعا ٢٠/نيسان/ ٢٠١٤ من موقع :  
www.ansarullah.com/articles/2014/2014/11:30

٤٣) مصطفى، ناديا (٢٠١٤)، هل قامت الثورة للاصراع على الرئاسة، ١٢ شباط  
فبراير ٥١-١٥ من موقع : ar/ar-fasecebook.com/12/2/2014/10:10

٤٤) من موقع ويكيبيديا : ar.wikipedia.com-2014

٤٥) منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٠-٢٠١٣، من موقع : - www.Algeezera.com-  
2010/2013

٤٦) مذير ، نهارل (٢٠١٣)، عدم احترام الشرعية الدستورية تبرز بعدك ضخ  
استثمارات محلية، صحيفة البورصة الالكترونية، تموز، يوليو، ٢٠٠٧، من  
موقع : www.alborsanews.com/1/7/2007/11:30 .

٤٧) الموسوعة الحرة (٢٠١٤)، دعاية سياسية، ١٢/أيار (مايو)، ٢٠١٤ من موقع :  
ar.wikipedia.org/wiki/17/7/2014/12:10

٤٨) النابلسي ، شاكرا ٢٠١٠، نقد ايدولوجيا ثورة المعلومات والاتصالات، ١٢٤  
تشرين الأول (أكتوبر) من موقع :

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp/15/7/2014/16:30](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp/15/7/2014/16:30)

٤٩) نصرولين، ليث كمال، (٢٠١٣)، شرعية الإطاحة بمرسي ودستوره، ٢٠١٣،  
من موقع : [www.factjo.com/pages/printz:aspX/2013/13:30](http://www.factjo.com/pages/printz:aspX/2013/13:30)

٥٠) نهال، محمد، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من موقع : [elpavik.com-2013](http://elpavik.com-2013)

٥١) نور ، (٢٠٠٩)، مساوي و البث الفضائي، من موقع: Forum.  
[.Sh3bwah.maktoob.com/22/6/2014/9:00](http://Sh3bwah.maktoob.com/22/6/2014/9:00)

٥٢) الياس، احمد (٢٠٠٦)، مفهوم السيادة الاقتصادية ١٦ يناير ٢٠٠٦، من موقع :  
[ar-www.ar.facebook.com//6/1/2003/17:30](http://ar-www.ar.facebook.com//6/1/2003/17:30)

٥٣) اليوسف، يوسف خليفة (٢٠١١)، الحكومات الخليجية بين الإصلاح والرحيل  
حتى ولو بعد حين، ١١، دار السلام، ١٧/نيسان ابريل ٢٠١١، من موقع :  
<http://www.darussalsm.ae/content./16/7/2014/14:45>.

### المراجع الأجنبية:

1. Devost, M.G(1995),Notional security of age,master thesis, Gradute College, University of Vermant : <http://www.terrorism.com/documensts/devothes.html/18/6/2014/8:30> .
2. Devost, M. G (1995), National severity in the In for , mation age. Madter the sis .Gradute conohe,university of Vermont.
3. Elisabeth, Langwarth, principal of longworth Assoicates is aspecialist adaiser on dispute respute resolution, in formation issues and diga fal technolgies, 2000, p.1.
4. Heywood, Andrew, (2000), key concepts in politics, Basing stoke, England Palgrave: 1 ed.



5. Gerad Namer, 2003, contretemps democratique: Revolte morale et ration alite de la loi , paris, Budapest, Torino : L , Harmattan.
6. sorokin, Socioky (1967), culture and persoualiky, N.r. havper and prothev. Londn.

Abstract  
**Revolution of Information and Communication and it's  
Impact on Arab Nation Sovereignty (2011-2014)**

**Egypt: A Case Study**

by

**Mohammed Soud Hussien Al Olaymat**

**Supervised**

**Dr. Mohammed Awad Al-Hazaymeh**

This study aimed to define The Information Technology and Telecommunication Revolution and its effect over the Arab National sovereignty Egypt as a case study . The basic assumption of the study is that “ there is a connection relationship between the information technology and telecommunication and National Egyptian sovereignty “. And the problem’s question which the study answers is “ What is the effect of the Information Technology and Telecommunication revolution over the Arab National Sovereignty ( Egypt as a case study ). And here I used the Descriptive and Analytical methodology to answer the question and prove the hypothesis of the study .

The study proved the hypothesis and also led to many conclusions , most important conclusions are :

That there was a major role played by the Information Technology and Telecommunication Revolution in moving the egyptian people toward demanding their rights, The satellite channels and the international had the upper hand in fueling the Egyptian revolution , the National Sovereignty is nominal , not actual and penetrated , the attributes of the Sovereign Sovereignty is not strong enough to elevate the nation to the league of the powerful nations , The conflicts within the political power is one of the reasons for the weakness of national sovereignty in addition to corruption that led to the takeover of those who are below the level of leadership the country's leadership , The assault on public money usually became familiar to the Egyptian leaders , The role of social communication devices served as a deterrent, which led to a mass awakening of the Egyptians to start their revolution.

The mentioned above conclusions leads to the following recommendations:

It is of great importance to give more attention and care to the modern media in the Arab communities specially in Egypt, and also to find the suitable methods to improve the information and telecommunication networks specially when it comes to the integrity and transparency in delivering the news and the political event which should be comprehensive, clear and with the suitable timing, in order to meet the demands of National Sovereignty decision makers. The study also recommends salivating the Arab media (specially the Egyptian) from the dependency on the western media ,since that the dependant media had a great influence upon the promotion of the national wealth plunder , and limiting the national sovereignty decisions .